

لِيْنِيْن

عن الرأسمالية
الحديثة

ج ٠ خروموشين

لينين

والرأسمالية

الحديثة



مقدمة

فى يونيو ١٩١٦ انتهى لينين من العمل فى كتاب يحلل الجوهر الاقتصادى والسياسى للامبريالية . وقد نشر هذا الكتاب الذى بعد من اهم الكتب النظرية فى القرن العشرين لأول مرة عام ١٩١٧ بعنوان « الامبريالية ، آخر مراحل الراسمالية » ، وتحت عنوان فرعى متواضع يقول « موجز مبسط » وهكذا خرج الى الوجود واحد من اعمال لينين الرئيسية ، الا وهو الكتاب المعروف باسم « الامبريالية ، أعلى مراحل الراسمالية » .

ومع ان هذا الكتاب كتب منذ اكثر من خمسين عاما ، الا ان المشاكل التى يتناولها ما زالت اليوم مثلما كانت هى صلب الصراع بين الايدولوجيتين البورجوازية والشيوعية .

والمعروف ان معظم علماء الاجتماع والمفكرين والسياسيين فى القرب لا يكفون أبدا عن محاولة دحض نظرية الامبريالية للينين ، فيزعم بعضهم ان هذا الكتاب الذى يعتبر أعظم ما كتب لينين فى هذا الموضوع انما كتب فى فجر العصر الصناعى ، وأنه مجرد تجميع لبضعة ابحاث غربية معينة ، بهدف أن يعطى بشكل مبسط صورة بشعة للرأسمالية يمكن أن تعجل بمسيرة الثورة الاشتراكية بل ويحاولون أيضا أن يعقدوا المقارنة بين كتاب لينين ، و« الكعب الحديدى » لجاك لندن (هكذا !) على أمل تصوير تحليل لينين للامبريالية بأنه لاينطبق على الراسمالية الحديثة .

والبعض الآخر يتشبهون بمحاولة تصوير اللينينية بأنها شئ فات اوانه ، وانها قد وضعت فى روسيا فى بداية القرن العشرين خصيصا لتخدم أهداف البلاشفة هناك ، فانها لاينطبق عموما على الواقع الغربى ، ومع ان حججهم قد تبدو فى ظاهرها عميقة الا انها تتضمن على العموم ، نفس الفكرة المسبقة التى تقول ان الراسمالية لم تعد تلك التى اعتادها الناس ، وأن لينين كان يبالغ فى تناقضاتها . وعلى ذلك فان الاستقلال الراسمالى للعمل لايزداد حدة بل على العكس ، فان النزاعات الاجتماعية تسوى ، والاحتكارات المفترسة بالامس قد تحولت اليوم الى مؤسسات

اجتماعية بحكم ملاحظتها للتقدم التكنولوجى ، والامكانيات الكامنة للراسمالية قد مكنتها من استجماع أنفاسها وحياتها للدخول فى حقبة حضارة جديدة .. الى آخر مثل هذه الحجج . ثم يلجأ ناقدو لينين الى ذكر أرقام يختارونها بشكل تصفى للنمو الاقتصادى فى عدد من البلدان الأوروبية المتقدمة والولايات المتحدة وكندا واليابان ، مشيرين الى مستويات المعيشة الأخذة فى الارتفاع ، ليرددوا باصرار أن نظرية لينين عن الامبريالية قد ثبت بطلانها .

وهذا الكتاب يوضح أن المعرفة بالمفاهيم الأساسية لتحليل لينين للامبريالية أمر ضرورى لفهم التحولات الاجتماعية - الاقتصادية التى تجرى فى البلدان الراسمالية . وهو يؤكد أن هذه المفاهيم الأساسية لم يفت أوانها بحال من الأحوال ، وأنها مازالت هى المذهب الوحيد السليم الذى يفسر جوهر العمليات الجارية فى تطور الراسمالية .

ومن بين العدد الكبير من المسائل الخاصة بنظرية الامبريالية يناقش الكاتب بضع مشاكل رئيسية معينة كثيراً ما يدور حولها الجدل فى الندوات العلمية والدراسات ، وتستخدم فضلاً عن ذلك فى الدعاية المعادية للشيوعية .

والملاحظ أن الدفاع عن مبادئ الماركسية اللينينية كثيراً ما يوصف فى الغرب بالجمود العقائدى ، حتى أصبح هذا الاتهام نفسه نوعاً من العقيدة . ومن ناحية أخرى فإن تطوير هذه المبادئ على ضوء الظروف الجديدة يدمغ بالمراجعة . ومحاولة تصوير التعاليم الماركسية اللينينية وكأنها مجموعة من الاستنتاجات والاجابات الجاهزة التى أصبحت عقيدة ثابتة - ليست بالمحاولة الجديدة ، أو المبتكرة . فناقدو اللينينية قد انشغلوا ومازالوا يشغلون أنفسهم فى مثل هذه المحاولات مستبدلين اللينينية الحقيقية بما يخترعونه . غير أن النقطة الرئيسية - كما أكد كل من ماركس ولينين - هى أن النظرية العلمية لتطور المجتمع يجب أن تقوم على أساس تحليل المجموع الكلى لمعظم ما يستجد من حقائق ، فهى لاتستطيع أن تقف جامدة مادامت الحياة تواصل السير . وعلى ذلك فإن من المحتم لنظرية لاتكشف فقط عن القوانين القائمة ، وانما تستنتج أيضاً الاتجاهات

الرئيسية لتطور هذه القوانين ، وتحدد الاتجاهات الأساسية للتغيرات الاجتماعية - نظرية كهذه لابد وان تخضع هى نفسها للتطور .

غير أن تطوّر المبادئ الأولية والأساسية للماركسية اللينينية على ضوء الوقائع المتغيرة شئ يختلف تماما عن مراجعة محتواها الثورى أو تجريدها منه . فالمعرفة الانسانية شئ نسبى فى اية لحظة معينة من لحظات الزمن . ولا يوجد مذهب ما ، حتى أكثر المذاهب أصالة وعلمية ، بقادر على تفسير ما يحدث ، فما بالك بالحدث عن عشرات وعشرات من السنين القادمة . ومع ذلك ، فالمعرفة الانسانية ليس لها حدود فهى تتقدم لتكتسب باستمرار مزيدا من الإدراك الشامل الصحيح بالواقع .

ولا شك أن هذا يعنى أن اية نظرية تحتاج دائما الى التطوير والتوسيع ، وأنه لابد من التطوير والتحديد العلمى لكثير من المفاهيم على ضوء الحقائق الجديدة . . على ضوء الواقع العلمى .

وتعاليم لينين مثل دقيق للتطوير الخلاق للماركسية فى ظروف متغيرة . فتناول لينين لتحليل الظواهر الجديدة ، القائم على أساس فهم كامل للتغيرات الحقيقية التى تحدث فى العالم ، كان مؤسسا على المبادئ الرئيسية للماركسية اللينينية . وكان بناء على ذلك متفقا مع المصالح الحيوية لتحول العلاقات الاجتماعية الناجم عن التطور التاريخى . وهذا الضرب من تناول الموضوع ، أى إعادة النظر بشكل علمى فى المفاهيم التى فات أو أنها لا علاقة له فى كثير أو قليل بالمراجعة . فالمراجعة تعنى انكار المبادئ الأساسية للماركسية ، المبادئ التى ثبتت صحتها نظريا وبرهن عليها التطبيق اليومى .

إنها تعنى انكار الاكتشافات العلمية الأساسية الخاصة بتحليل جوهر الشكل الرأسمالى فى الإنتاج ، وطبيعة تناقضاته وتطور اتجاهاتها التى تؤدى حتما الى أن يستبدل بالنظام الرأسمالى الذى تجاوز عمره بالفعل نظام اجتماعى جديد أكثر رقيًا ، وهو الاشتراكية ، ومن هذه الزاوية ، فإن نظرية لينين عن الامبريالية تعتبر بحق واحدة من أعظم الاكتشافات العلمية للفكر الثورى فى القرن العشرين .

تطور نظرية الامبريالية اللينين

بعيدا عن الجمود العقائدى والمراجعة ، وانطلاقا من مبادئ المنهج الماركسى فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، والمفاهيم الاساسية للنظرية الماركسية ، اكتشف لينين مجموعة متكاملة من الملامح المميزة لمرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية - تلك هى الامبريالية ، وكشف عن الاتجاهات الرئيسية لتطور هذه المرحلة .

وقد عكف لينين على وضع نظرية الامبريالية سنوات عديدة وحتى مؤلفاته الاولى فى تسعينات القرن الماضى تنبىء عن اهتمامه العميق بالمشاكل المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية فى داخل النظام الرأسمالى . فنجدته يبدى اهتماما شديدا بعمليات تركيز رأس المال ، وجماعية الانتاج . واستخلص لينين مما تجمع له من الوقائع المادية المحددة فى هذا الشأن أن وضعاً جديداً قد نشأ فى بداية القرن العشرين بسبب سيطرة الانتاج الكبير تكتيكيا على السوق ، سواء فى الصناعة أو الزراعة ، مما أدى الى نشأة ونمو الكارتلات والتروستات .

واقنع لينين من تحليله هذا بضرورة اجراء دراسة اكثر شمولاً وتفصيلاً لاتجاه التغيرات التى تقع فى الانتاج الرأسمالى وفى مقال « تركيز الانتاج فى روسيا » و « نتائج ودلالة انتخابات الرئاسة بالولايات المتحدة » ، اللذين نشرهما فى البرافدا بتاريخ ١٢ أغسطس و ٩ نوفمبر ١٩١٢ على التوالى ، أثبت لينين صحة واحد من المفاهيم الاساسية لنظرية الامبريالية ، ألا وهو أن سيطرة الاحتكار على الاقتصاد لابد وأن تزداد مع نمو تركيز الانتاج ورأس المال . وقرن لينين بين نظريته عن أن التركيز المتزايد يؤدى الى قيام الكارتلات والتروستات وبين نظريته الخاصة بظهور المؤسسات العملاقة التى تعمل من أجل الربح لا غير .

ولقد تمكن لينين عن طريق الدراسة الدقيقة للمشاكل الناجمة عن تطور الصراع بين الدول الكبرى لاعادة توزيع مناطق النفوذ من الوصول الى تحليل اكثر عمقا للامبريالية ومعالجة مشاكل حركة التحرر الوطنى على ضوء مصالح الثورة البروليتارية . والمبادئ التى وضعها تتصل اتصالاً وثيقاً بالصراع الراهن ضد الامبريالية الذى تخوضه كافة القوى الثورية الاصيله ، وهى التى

تحدد السياسة الاممية للشيوعيين فى تأييدهم لحركة التحرر الوطنى للشعوب المقهورة . ففى كتابه « **حول حق الأمم فى تقرير المصير** » الذى كتبه فى ١٩١٤ ، يؤكد لينين ان الكفاح من اجل الاستقلال الوطنى انما هو كفاح يدخل فى اطار تقدم البورجوازية حيث ان النمو السريع للرأسمالية يتوقف على اقامة الدولة الوطنية غير ان المسألة تتخذ افقا اكثر اتساعا من وجهة نظر الثورة البروليتارية . فالكفاح من اجل التحرير الوطنى انما هو كفاح من جانب البورجوازية القومية والجماهير معا ضد برجوازية الامة القاهرة . ولا نزاع ان البروليتاريا تؤيد مثل هذا الصراع ، ولكنها تسعى فى نفس الوقت الى ربطه بالثورة البروليتارية ، بمعنى انها توسع مجال الكفاح ضد الامة القاهرة الى الكفاح ضد البورجوازية المحلية كذلك من اجل الوصول الى طريق غير راسمالى للتنمية . وهذا يتطلب التمسك باستمرار بالاممية البروليتارية . ولهذا السبب كان لينين دائما يكشف النعرة القومية باعتبارها نتاجا للاحتياجات الاقتصادية للتطور الراسمالى ، وغريبة تماما عن البروليتاريا وعن الاشتراكية .

وقدمت الحرب العالمية الاولى مادة وفيرة لمزيد من العمل فى نظرية الامبريالية . ففى مقال « **موقف ومهام الاممية الاشتراكية** » الذى كتب فى اول نوفمبر ١٩١٤ ، يقرر لينين ان الحرب « حرب امبريالية، أى انها تشن فى وقت بلوغ الرأسمالية قمة تطورها ، وفى وقت نهايتها الوشيكة » . وفى هذا الصدد ، نجد اهمية خاصة لكتابات لينين مثل « **انهيار الاممية الثانية** » (مايو - يونيو ١٩١٥) ، و « **الاشتراكية والحرب** » (يوليو - أغسطس ١٩١٥) و « **حول شعار الولايات المتحدة الاوروبية** » (أغسطس ١٩١٥) ، و « **مقدمة لكتيب ن. بوخارين، الامبريالية والاقتصاد العالمى** » (ديسمبر ١٩١٥) . وكان لينين يعارض باستمرار نظرية كاوتسكى عن « ما فوق الامبريالية » التى كانت تقدم صورة مشوهة للرأسمالية وتزعم ان تناقضاتها تميل الى أن تسوى نفسها بنفسها، مقدما الحقائق والمفاهيم التى تثبت ان مرحلة الامبريالية قد بدأت . كما كان يرى ان التغير انما يرجع الى حقيقة ان السيطرة الاحتكارية قد حلت محل التنافس الحر فى كافة فروع الصناعة، وان تقسيم العالم بين الدول الكبرى قد ادى الى الصراع فيما

بينها من أجل إعادة توزيع العالم عليها ، وأن تصدير رأس المال قد ازداد ، وأن التجميع الدولي لرأس المال المالي قد بدأ .

وخلص لينين من تعميمه لهذه الافتراضات الرئيسية في نهاية ١٩١٥ الى ان بداية هذا القرن كانت نقطة التحول التاريخية التي تحولت فيها الرأسمالية الاحتكارية الى الامبريالية . وكان لينين يؤمن أن هذا يرجع الى تطور الاتجاهات الرئيسية للرأسمالية وانتاج السلع بشكل عام والى نمو الانتاج الكبير بنوع خاص اذ حل النظام الاحتكاري محل رأسمالية التنافس الحر ، وأصبح التمويل برأس المال هو القوة الرئيسية لتطور المجتمع . وهكذا وضع كتاب لينين الذي كتبه في ١٩١٤ - ١٩١٥ الأساس الذي قامت عليه النظرية العامة للامبريالية .

وكثيرا ما يزعم نقاد لينين البورجوازيون أن لينين لم يكن هو مبدع هذه النظرية ، على أساس أن العديد من المقالات والبحوث سبق أن نشرت حول موضوع الامبريالية في بداية القرن العشرين، ولكن هؤلاء النقاد يفوتهم ملاحظة الشيء الرئيسى ، ألا وهو أن تناول لينين للموضوع كان يختلف اختلافا أساسيا عن تناول الكتاب البورجوازيين له ، كما أن استنتاجاته كانت تتعارض معارضة كاملة مع استنتاجاتهم .

فتحليل لينين للسلمات الاقتصادية والسياسية للامبريالية ادى الى اكتشافين كانا على جانب كبير من الأهمية العلمية والثورية في عام ١٩١٥ . الأول هو أن الامبريالية مرحلة خاصة من مراحل تطور الرأسمالية . . فهي أعلى مراحلها ، وهذا يعنى أن الرأسمالية قد دخلت بها مرحلة تحللها النهائي ، حيث تعتبر مرحلتها الأخيرة عتبة الثورة الاشتراكية . وبكلمات أخرى ، فإن مكان الامبريالية من التاريخ قد تحدد - علميا - لأول مرة في الأدب الماركسي .

أما الاكتشاف الثانى فيتعلق بالنمو الاقتصادى والسياسى غير المتكافئ للبلدان الرأسمالية فى حقبة الامبريالية . وعلى هذا الأساس استخلص لينين أن الاشتراكية يمكن أن تنتصر أولا فى بعض البلدان الرأسمالية ، بل حتى فى واحدة منها . وهكذا ، فإن تناول لينين لموضوع الامبريالية يتناقض تماما مع المنهج الذى اتبعه المنظرون البرجوازيون والانتهازيون .

فعند الحديث عن الامبريالية يتناول الكتاب البورجوازيون والانتهازيون حقائق متعزلة عن بعضها ، او يجمعونها بالشكل الذى يروونه مناسباً لهم . . اما لينين فقد حلل وعمم كافة الحقائق التى تميز بها التطور الاقتصادى للرأسمالية حتى الحرب العالمية ، اى فيما بعد نشر كتاب ماركس رأس المال ، وقد أوضح لينين أن « الهدف الرئيسى من الكتاب كان وسيبقى أن يقدم — على أساس ملخص بيانات الإحصاءات البورجوازية التى لا تنقض ، واعترافات الكتاب البورجوازيين من جميع البلدان — صورة مركبة للنظام الرأسمالى العالمى فى علاقاته الدولية عند بداية القرن العشرين — فى عشية الحرب الامبريالية العالمية الاولى » (مجموعات المؤلفات الكاملة — مجلد ٢٢ — ص ١٨٩)

وتبلغ مذكرات لينين التمهيدية لكتابه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » : « مذكرات حول الامبريالية » نحو ٥٠ صفحة من المقتطفات المأخوذة من ١٤٨ كتابا (منها ١٠٦ بالالمانية و ٢٢ بالفرنسية و ١٧ بالانجليزية) ، ومن ٢٣٢ مقالا نشرت فى ٤٩ دورية مختلفة . وقد تمكن لينين — نتيجة لمثل هذا التحليل الدقيق للحقائق العامة عن البلدان الرأسمالية الكبرى — أن يحدد الاتجاهات الرئيسية فى تطور الرأسمالية وعلاماتها الاساسية الجوهرية .

وقد حلل لينين الامبريالية من وجهة نظر المادية التاريخية والجدلية التى تستبعد الذاتية والتحامل والتحيز لجانب دون آخر . فبدأ بحثه بتحليل للجوهر الاقتصادى للامبريالية باعتبارها رأسمالية ناضجة عالية التطور بدأت تتحلل بالفعل . وعلى العكس من ذلك فان الكتاب الاصلاحيين البورجوازيين نظروا الى الامبريالية كظاهرة سياسية فقط دون أن يعنوا بأساسها الاقتصادى ومازال هذا الاختلاف الاساسى فى تناول الموضوع حتى اليوم هو الفارق الكبير بين الدراسة الماركسية للامبريالية وكتابات الكتاب البورجوازيين الخالية تماما من اى موقف انتقادى ثورى ازاء الامبريالية .

ومنهج النقاد المعاصرين لنظرية لينين عن الامبريالية ما زال مثلما كان فى بداية هذا القرن منهجا مثاليا ميتافيزيقيا ينكر وجود اية قوانين اقتصادية موضوعية كما ينكر علاقات الصلة والنتيجة ، وينكر أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا حاسما فى نظام

العلاقات الاجتماعية بأسره . انه منهج لم يتقدم خطوة ، اللهم الا انه أصبح أكثر وضوحا في عدائه للشيوعية كما أصبحت بعض افتراضاته الأولية أكثر تعقيدا . ولناخذ على سبيل المثال كتاب « نظرية الشيوعية » للبروفيسور جورج هامبستش (نيويورك - ١٩٦٥) و « أفكار رئيسية » بقلم ج . فوراستيه (باريس ، ١٩٦٦ ، ص ٢٠٤ - ٢١١) فهامبستش يزعم أن نظرية لينين عن الامبريالية هي تعبير عن الحتمية الاقتصادية المنقولة عن ماركس والتي يفسرها هامبستش بطريقة ميتافيزيقية مبسطة ، بينما يحاول فوراستيه من جانبه أن يبرهن على أن الفكر العلمي لم يعد يسترشد بمقياس الحتمية وإنما بمقياس النجاح العملي وأن سيكولوجية العلم قد أصبحت تميل بالتالى في زعمه الى تقديم الاهتمام بالنتيجة العلمية . بيد أن هذه ليست سوى محاولة أخرى لرفض النظرية العلمية للمعرفة هدفها أن تبين كما يزعم فوراستيه أن العلوم الاجتماعية قد كشفت عن عدم قدرتها على التنبؤ في المجال الاجتماعى . وعلى هذا الاساس المزعوم ، يجد الكتاب البورجوازيون بالغرب أن من السهل عليهم نقد نظرية لينين بادعائهم أنها ليست سوى ضرب من التنبؤ في الميدان الاجتماعى . وهم اذ ينكرون وجود الامبريالية كموضوع له كيان مستقل ، يزعمون أن تصور لينين للامبريالية كان تصورا غير مقنع .

وهكذا فان منهج المفكرين البورجوازين يتفق تماما مع رفضهم المجرد للمفاهيم الأساسية لنظرية لينين ، وأولا وقبل كل شيء للاستنتاج الثورى الذى وصل اليه لينين ، وهو أنه فضلا عن أن الامبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية ، فانها أيضا آخر مراحلها وعتبة الثورة الاشتراكية .

بيد أن الواقع أكثر تعقيدا من التأملات المجردة لنقاد الماركسية اللينينية . والتاريخ قد أكد صحة كافة الجوانب الأساسية لتحليلات ماركس ولينين للقوانين الموضوعية الحقيقية لتطور المجتمع . ومع ذلك فسوف نعود الى هذا بالتفصيل بعد أن نتأمل أولا مسألة أخرى .

فلما كان المنهج الاصلاحى البورجوازي منهجا ذاتيا فانه يميل أيضا الى تجنب البحث عن الجوهر الاقتصادى للامبريالية ، ويركز على الجانب السياسى . وهو يعتبر من قبيل المعجزات ذلك

التقدم الذى لا يذكر - اذا كان هناك تقدم على الإطلاق - الذى حققه الفكر الغربى فيما يتصل بمشاكل الامبريالية على مدى الستين أو السبعين سنة الماضية . وقد انتقد لينين بحق الكتاب البورجوازيين لاعلانهم أن الامبريالية مجرد سياسة يتبعها هذا البلد أو ذاك . غير أن ناقدى لينين المعاصرين اذ يتجاهلون نقده لهم مازالوا يرددون ماسبق أن أسقطه الفكر العلمى منذ زمن طويل وما زالوا - كما كانوا من قبل - ينكرون بعناد أن الامبريالية نتاج لحقبة تاريخية محددة وانها أعلى وآخر مرحلة للاسلوب الرأسمالى للانتاج .

ان مثل هذا الموقف كفيل باغلاق كافة الطرق التى تكشف عن الجوهر الحقيقى للعمليات الجارية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر . اذن . . فلماذا يصر علماء الاقتصاد والاجتماع فى الغرب على التشبث به ؟ انهم يفعلون ذلك لسبب بسيط هو انهم اذ يفسرون الامبريالية بأنها سياسة الفوز الاستعمارى ، فانهم يستطيعون ببساطة اخفاء الطابع الاقتصادى للامبريالية، ومرحلتها الاحتكارية، بل وان يزعموا أنها لن يكون لها وجود بعد انهيار النظام الاستعمارى .

ولقد أسفرت دراسة لينين للاقتصاد الامبريالى والسياسة الامبريالية عن عدد من المبادئ الهامة التى ما زالت حتى اليوم تحتفظ بأهميتها القصوى ، ودلالاتها العلمية والثورية ، وهى تتضمن المبادئ الاساسية التالية :

✽ فى مرحلة معينة يودى تركيز رأس المال أوتوماتيكيا الى الاحتكار ، ويكون تلاشى المنافسة أمام سيادة الاحتكار هو بمثابة العلامة التى تنبئ بأن الاقتصاد الرأسمالى فى ذلك الحين قد دخل مرحلة جديدة من تطوره . وقد جرى هذا التغير على مراحل . فالمرحلة الاولى كانت من ١٨٦٠ الى ١٨٧٠ ، حيث ازدهرت حينذاك المنافسة الحرة ، وبدأت المرحلة الثانية بعد أزمة ١٨٧٥ حينما بدأت الكارتلات فى الظهور بشكل واسع ، وكانت حتى حينذاك استثناء أكثر منها قاعدة .

أما المرحلة الثالثة فتغطى النهضة الاقتصادية حتى نهاية القرن التاسع عشر وأزمة ١٩٠٠ - ١٩٠٣ ، وكانت نتيجتها أن أصبحت الاحتكارات هى الدعامه الاساسية للحياة الاقتصادية .

وهكذا تحولت رأسمالية ما قبل الاحتكار ، رأسمالية المنافسة الحرة ، الى الامبريالية التى يسيطر عليها رأس المال الاحتكارى . وتحول رأسمالية ما قبل الاحتكار الى الرأسمالية الاحتكارية دليل على جماعية الانتاج الكبير . وفى نفس الوقت فان وسائل الانتاج الجماعى تبقى فى يد عدد قليل من الملاك . وبينما تستمر المنافسة الحرة معترفا بها كقاعدة عامة ، الا ان ضغط الاحتكارات يصبح قويا بنوع خاص .

فالاحتكار لا يلقى المنافسة ولكنه يقوم الى جوارها ، وبينما يسيطر عليها يخلق اشكالا جديدة للتنافس بين الاحتكارات العملاقة . وحيث ان الامبريالية تنبثق من اقتصاد السوق ، فانها لاتستطيع ان تصفى الشكل القديم للرأسمالية ، وانما تتعايش مع الانتاج السلعى الصغير وغيره من اشكال الانتاج . وهذا يؤدى حتما الى احتدام حدة التناقضات .

وفى حقبة الامبريالية تكتسب البنوك دورا جديدا فعلاقتها الوثيقة مع المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى تصبح صلب الحياة الاقتصادية ، ويتقل رأس المال المالى الى المقدمة . وحدد لينين جوهر هذه العملية كما يلى : « أن تركز الانتاج ، وقيام الاحتكارات الناجمة عن ذلك ، واندماج أو امتزاج البنوك بالصناعة — هذا هو تاريخ نشأة رأس المال المالى ، وهذا هو محتوى ذلك المفهوم » (لينين — مجموعة المؤلفات الكاملة — مجلد ٢٢ ص ٢٢٦) .

وعلى نقيض الشكل القديم للرأسمالية الذى كان يتميز بتصدير انبضائع ، فان الامبريالية تعطى الأسبقية لتصدير رأس المال . وليست المسألة أن هناك زيادة فى رأس المال الذى يمكن استغلاله فى الداخل . فالاحتكارات تذهب الى الخارج بحثا عن ارباح اكبر ، على الرغم من أن هناك احتياجات اجتماعية كثيرة تهمل حتى فى أكثر البلدان البورجوازية تقدما . مثل الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان فى الولايات المتحدة ، وعدم كفاية الخدمات الطبية والرعاية الاجتماعية ، وانعدام الفرص التعليمية المتكافئة بالنسبة للجميع وما الى ذلك . ومع ان معالجة هذه المشاكل تحتاج الى آلاف الملايين من الدولارات الا أن رأس المال الاحتكارى لن يقنع بأقل من الحد الأقصى للربح ، ومن ثم كان

الانجاء الى تصدير رأس المال الى الخارج . الى المستعمرات حيث اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام الرخيصة .

وفى هذا يقول لينين موضحا « ان الامبريالية هي الرأسمالية فى تلك المرحلة من مراحل التطور التى تقوم فيها سيطرة الاحتكارات ورأس المال المالى ، وحيث يكون تصدير رأس المال قد اكتسب أهمية بارزة ، وحيث يكون تقسيم العالم بين التروستات الدولية قد بدأ ، وحيث يكون تقسيم كافة مناطق الكرة الأرضية بين الدول الرأسمالية الكبرى قد تم » . (ف . ا . لينين - مجموعة المؤلفات الكاملة - مجلد ٢٢ - ص ٢٦٦ - ٢٦٩)

والحق أن كتاب لينين « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » هو اكمل دراسة نقدية علمية للطبيعة الاقتصادية - الاجتماعية للرأسمالية وسياستها فى مرحلة الامبريالية .

غير أن هذا لا يعنى بحال من الأحوال أنه يقدم كافة الاجابات ، فان لينين نفسه ظل بانتظام ينقب أكثر فأكثر فى الموضوع .

وفى سبتمبر ١٩١٦ قدم لينين تعريفا أكثر دقة للامبريالية حيث كتب : « أن الامبريالية مرحلة تاريخية خاصة من مراحل الرأسمالية . طابعها الخاص له ثلاثة جوانب : فالامبريالية هي (١) رأسمالية احتكارية ، (٢) وهى رأسمالية طفيلية أو منحلة (٣) وهى رأسمالية مختصرة » . (ف . ا . لينين - مجموعة المؤلفات الكاملة - مجلد ٢٣ - ص ١٠٥) .

وقد أولى لينين انتباها خاصا للطبيعة الطفيلية الخاصة لرأس المال الاحتكارى مؤكدا أنها كانت دائما موجودة بصرف النظر عن الشكل الذى تتخذه سلطة الدولة البورجوازية ، وأنها سمة مميزة لكل احتكار بدون استثناء طالما بقيت وسائل الانتاج ملكية خاصة . ويتضح انحلالها فى النمو الحاد لطبقة المستثمرين حملة الكوبونات ، وتصدير رأس المال هو الطفيلية مضروبة فى نفسها مرتين ، فرأس المال المالى يسعى الى فرض سيطرته التى تؤدى الى رد فعل سياسى شامل . فاستغلال الأمم المقهورة بوساطة حفنة من البلدان يحول العالم المتمدين الى كائن طفيلى يمتص دماء مئات الملايين من أبناء الشعوب المقهورة . وفى نفس الوقت فان هذا يعنى أن الامبريالية رأسمالية مختصرة ، على عتبة الانتقال الحتمى الى الاشتراكية . فالاحتكار يكثف عملية جماعية الانتاج .

فعندما يتحول مشروع كبير الى مؤسسة مركبة عملاقة تدبر مواردها من المواد الخام ، وعندما تكون كافة المراحل المتتابعة لتحويل المواد الخام قد تم التحكم فيها مركزيا ، وعندما يجرى توزيع المنتجات بمقتضى خطة واحدة تتضمن العشرات والمئات من ملايين المستهلكين - « عندئذ يصبح واضحا أننا قد وصلنا الى جماعية الانتاج وان علاقات الاقتصاد الخاص والملكية الخاصة قد أصبحت قوقعة لم تعد قادرة على احتواء ما بداخلها » .

ولا نزاع أن تحليل لينين لعملية جماعية الانتاج أمر بالغ الأهمية من أجل فهم اتجاهات تطور الرأسمالية الاحتكارية . ذلك أن رأسمالية الدولة الاحتكارية ، التي تعتبر جماعية الانتاج هي قاعدتها المادية، قد تطورت تطورا سريعا أثناء الحرب العالمية الأولى . ولما كان كتاب « **الإمبريالية ، أعلى مراحل الاستعمار** » لم يعالج بالتفصيل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، فقد أولاها لينين فيما بعد اهتماما خاصا . وعندما قدم لينين تقريره حول الموقف الراهن الى المؤتمر السابع لكل روسيا لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي (البلاشفة) في ابريل ١٩١٧ أوضح بشدة ان الحرب قد عجلت بالاتجاه الرئيسى للتطور من الاحتكار بشكل عام الى احتكار الدولة ، من الرأسمالية الى الإمبريالية ، من الاحتكار الى سيطرة الدولة على الاقتصاد . وترجع الأهمية الاقتصادية - الاجتماعية لهذا الاتجاه الى أن التأمين يخلق ظروفًا موضوعية ملائمة للثورة الاشتراكية ، ويقربها عمليا .

وفي هذا الصدد كان من الضروري حل المشكلات النظرية التالية : ماهي الظروف الذاتية للاشتراكية التي تخلقها رأسمالية الدولة الاحتكارية ؟ وما هي السياسة التي ينبغي على البروليتاريا اتباعها فيما يتعلق برأسمالية الدولة الاحتكارية ؟

على هذه الاسئلة اجاب لينين في كتابه « **الكارثة المحدقة وكيف نتقيها** » (سبتمبر ١٩١٧) .

فعندما تسيطر رأسمالية الدولة الاحتكارية ، فان مسألة السيادة السياسية تصبح مسألة حاسمة بالنسبة للنظرة الاشتراكية . وقد أوضح لينين انه عندما يحل محل دولة ملاك الارض والرأسمالية دولة ديمقراطية ثورية ، فان رأسمالية الدولة الاحتكارية تمثل حتما خطوة في طريق الاشتراكية . فاذا كانت

المشاريع الكبرى قد أصبحت احتكارا للدولة وتدار بواسطتها فان السؤال هنا يكون : مصالح من تخدم هذه المشاريع ؟ فإذا كانت لمصلحة الرأسماليين فان معنى هذا أنها امبريالية . أما اذا كانت لمصلحة الديمقراطية الثورية ، لمصلحة جماهير الشعب العامل ، فانها هنا تكون خطوة فى طريق الاشتراكية .

ثم يستخلص لينين من كل هذا أن « الاشتراكية ليست سوى احتكار رأسمالى للدولة يقوم بهدف خدمة مصالح الشعب بأفسره . وعند هذا الحد ، لا يعود احتكارا رأسماليا » (ف . ا . لينين - مجموعة المؤلفات الكاملة - مجلد ٢٥ - ص ٣٥٨)

ولا بديل بالمرّة فيما بعد الاحتكارات سوى الاتجاه نحو الاشتراكية ، وهنا نجد تناول لينين لطبيعة ومستقبل الرأسمالية الاحتكارية واضحا تمام الوضوح . فقد كتب يقول : « أن رأسمالية الدولة الاحتكارية تحضير مادي كامل للاشتراكية ، وهى عتبة الاشتراكية ، ودرجة فى سلم التاريخ لا يوجد بينها وبين الدرجة المسماة الاشتراكية أية درجات متوسطة » (ف . ا . لينين - مجموعة المؤلفات الكاملة - مجلد ٢٥ - ص ٣٥٩) . غير أن تحليل لينين للامبريالية لا يقدم أى أساس للرأى الانتهازى القائل بأن تطور الإصلاحات تطورا اتوماتيكيا داخل الرأسمالية الحديثة يمكن أن يؤدى الى الاشتراكية بدون انتفاضة اجتماعية . وقد عارض لينين نفسه هذا بكل طاقته التى تميز بها . فالشروط المادية للاشتراكية التى يخلقها تطور الرأسمالية فى مرحلتها الامبريالية ليست هى الاشتراكية ، لأن جوهر المسألة هو من الذى يمسك بالسلطة ؟ ومن الذين تخدم مصالحهم الاحتكارات بما فى ذلك احتكارات الدولة ؟

أن البروليتاريا بهما ولا شك تأميم الأرض والبنسوك والسنديكات ، وقيام الجمعيات الاستهلاكية ، بينما هى لا تطفى الملكية الخاصة . ولكن هذه الاجراءات تهىء الشروط المادية اللازمة للاشتراكية ، وفى هذه المرحلة فان السلطة الطبقيّة السياسية تكون حاسمة . وهذا هو السبب فى أن لينين فرق بجلاء بين رأسمالية الدولة الاحتكارية التى تتميز بتركيز السلطة فى أيدي الاوليجاركية المالية مع الميل الى الرجعية السياسية ومالى ذلك ، ورأسمالية الدولة حينما تكون السلطة فى أيدي

الجماهير العريضة كما تمثلها دكتاتوريتهم الديمقراطية الثورية ،
وحيث توجد الامكانيات الحقيقية لدفع تطور رأسمالية الدولة في
الطريق الاشتراكي .

ان الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا التي تتخذ
اشكالا مختلفة حسب اوضاع تاريخية محددة ، تظل هي النتيجة
الطبيعية للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذا المبدأ
الماركسي الثوري كان ، ومن المؤكد انه سيبطل صلب الصراع
الايدولوجي .

فمعارضو اللينينية يحاولون عادة اثبات انه من الخطأ
الايمان بضرورة دكتاتورية البروليتاريا ، زاعمين ان رأسمالية
الدولة الاحتكارية ستحول نفسها بنفسها الى مجتمع غير
رأسمالي . وهذا هو السبب الذي يجعل للصراع الذي خاضه
لينين ضد امثال هذه المزايم نفس الأهمية الحيوية اليوم فقد
كتب لينين :

« .. ان زعم البورجوازيين الاصلاحيين الخاطيء بأن
الرأسمالية الاحتكارية او رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تمسود
ورأسمالية ، وانما يمكن ان تسمى « اشتراكية الدولة » وما الى
ذلك زعم شائع جدا .. ان قرب مثل هذه الرأسمالية من
الاشتراكية ينبغي ان يخدم المثلين الحقيقيين للبروليتاريا كحجة
تثبت قرب وسهولة وامكانية وضرورة سرعة العمل لتحقيق
الثورة الاشتراكية ، وليست على الاطلاق كحجة للسماح بانكار
مثل هذه الثورة ، او قبول الجهود المبذولة لكي تبدو الرأسمالية
اكثر جاذبية » (ف. 1. لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد
٢٥ - ص ٤٤٢ - ٤٤٣) .

ثم ان نظرية لينين عن الامبريالية جعلت من الممكن تطويع
استراتيجية وتكتيكات الثورة البروليتارية القائمة على أساس
علمي ، وقد سلحت الطبقة العاملة ايدولوجيا وعززت تنظيمها في
معركتها مع الرأسمالية ، كما تثبت صلاحيتها بانتصار ثورة
اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا ، علاوة على ذلك ، بكل
ما تلاها من أحداث تاريخية .

والذي لانزاع فيه ان العلاقات الاقتصادية الرأسمالية ليست
بالشيء الثابت الذي لا يتغير ، وانما هي تتطور وتتغير وتزداد

تعقيدا ، وقد ظهرت الى الوجود سواء فى بلدان معينة أو فى العالم عمومًا جماعات واتحادات احتكارية جديدة. ورأسمالية الدولة الاحتكارية التى كانت قد بزغت لتوها أيام لينين قد أصبحت لها السيادة اليوم فى كثير من مجالات الحياة الاقتصادية . كما أن الثورة العلمية التكنيكية الراهنة قد طرحت عدداً من المشاكل الجديدة تماماً . ومع ذلك فإن كل هذه التطورات الأخيرة لا تنقل من قدر تحليل لينين للأمبريالية .

وإذا كان النظام الرأسمالى العالمى قد مر بتغير عميق فى نصف القرن الماضى ، فإن ذلك يرجع أساساً الى أن العالم البورجوازى عاجز عن المضى قدماً مثلما كان قبل الثورة الاشتراكية فى روسيا وظهور النظام الاشتراكى العالمى . فالامبريالية مضطرة الى تكييف نفسها مع الظروف المختلفة المحيطة بوجودها .

ولقد برهنت الأساليب الاشتراكية فى حل المشاكل الاجتماعية الكبرى على تفوقها على الأساليب الرأسمالية . كما أثر النظام الاشتراكى العالمى فى أبناء الشعب العامل بالبلدان الرأسمالية فضاعفوا جهودهم من أجل الحصول على حقوقهم الحيوية ، مما لرغم البورجوازية الامبريالية على تقديم التنازلات والمناورة أمام الضغوط الاجتماعية التى تواجهها .

وفى نفس الوقت جرت تغيرات هامة فى الانتاج ، الذى يعتبر المجال الأساسى للنشاط الانسانى ، وأصبح طابعه الاجتماعى أكثر وضوحاً وخاصة بالإشارة الى الثورة العلمية والتكنيكية الحالية . وقد أرغمت جماعية الانتاج البورجوازية الامبريالية على توسيع نطاق سيطرة الدولة الاقتصادية بشكل ملحوظ ، الأمر الذى يشهد حتماً من حدة التناقضات بين الانتاج الجماعى ومبدأ المشروع الخاص . وعلى العموم فإن صورة الرأسمالية الحديثة تعكس بدقة تلك الاتجاهات التى وصفتها فى جوهرها نظرية لينين عن الامبريالية .

إن لينين لم يكن يعتقد أبداً أن اتجاه الامبريالية الكامن بداخلها الى التحلل يمنع النمو السريع فى صناعة معينة ، رغم أن ناقديه البورجوازيين يزعمون أنه كان يرى ذلك . وبالعكس ، فإن النمو الاقتصادي غير المتكافئ الذى أكدته لينين هو الذى يؤدى الى اختلاف معدلات النمو بين البطء تارة والسرعة تارة أخرى .

وهذه النقطة يؤكدھا الحاضر كثيرا . فالتطور الاقتصادي بعد الحرب في البلدان الرأسمالية قد ازدادت عجلته نوعا ما بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي أدى الى نمو ملحوظ في الاستثمارات الرأسمالية ، والخطوات المتخذة في طريق التكامل الاقتصادي بين عدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وتزايد التخصص والتعاون الدوليين ، وظهور صناعات من أنواع جديدة في كثير من البلدان ، واستعادة الطاقة الصناعية في البلدان التي دمرتها الحرب ، وتزايد حجم مساهمة الدولة في الاقتصاد ، والاستعادة المنظمة لامكانيات الصناعة الحربية الناجمة عن سباق التسليح ، وعدد آخر من الأسباب .

ولقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في الانتاج الصناعي بالعالم الرأسمالي ٥٪ في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ في مقابل ٤٪ في الفترة من ١٨٨٩ الى ١٩١٣ ، و ٢٪ في الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٣٧ . وهذه الأرقام تدل على النمو غير المتكافئ للرأسمالية كما تدل على حقيقة أن ميلها نحو التحلل أو النمو يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة في أوقات مختلفة .

والنمو الاقتصادي المتزايد الملاحظ في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان خلال العشرين أو الثلاثين عاما الماضية لا يبطل صحة تحليل لينين للإمبريالية ، ما لم يردھا المراء الى مجموعة من الآراء البديهيّة كما يفعل كتاب البورجوازية عادة . فهذا التقدم يرجع أساسا الى الثورة العلمية - التكنيكية الراهنة التي تتيح الاستخدام الفعال لآخر الاكتشافات والامكانيات التكنيكية والاقتصادية الهائلة للبلدان الرأسمالية المتقدمة . وقد اشار لينين وهو يشرح الاحتكار باعتباره اتجاها نحو التحلل الى أسلوب شراء وتجميد براءات الاختراع كعامل من العوامل التي تساعد على توقف التطور . وهذا ولا شك صحيح من حيث المبدأ ولكنه ليس أمرا مطلقا . فالمؤسسة الاحتكارية لن تفكر أبدا في ادخال اختراعات جديدة ما دامت أسعارها تحقق ربحا عاليا بما فيه الكفاية . ثم ان الاختراعات التي يمكن استخدامها فورا في الانتاج كانت قليلة نسبيا في هذه المرحلة .

وكان هناك أحجام عن ادخال تكنولوجيا جديدة . ولكن الثورة

العلمية التكنولوجية غيرت الأمور . فالاختراعات الجديدة تهبط بشكل حاد بتكلفة السلع الاستهلاكية . والتنافس فيما بين الاختكارات يؤدي حتما الى التسابق على خفض التكاليف حتى تفوز فى المنافسة ، وتجنب الخسائر الفادحة .

ومن ثم ، فان التنافس الحاد على استخدام المنجزات العلمية التكنولوجية بأسرع ما يمكن يؤكد المبدأ الرئيسى فى نظرية لينين عن الامبريالية ، وهو ان الاحتكار يقوم فقط من أجل جنى الأرباح الاحتكارية العالية بواسطة التحكم فى الأسعار . وكان هذا يتم فيما قبل عن طريق وضع براءات اختراع معينة على الرف ، وبالتالي عرقلة التقدم التكنولوجى ، أما الآن فان الاحتكار الذى يستطيع ان يكسب من الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الحديثة قبل منافسيه هو الذى يحقق الربح الأكبر . والارقام الأخيرة خير دليل على ذلك . ففي الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ أنفق فى الولايات المتحدة ٤٠ ألف مليون دولار على البحث العلمى . وارتفع هذا الرقم فى الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٥ الى ١٥٠ ألف مليون دولار ، و ٧٥ ٪ منه أنفقتها المؤسسات الخاصة .

غير ان هذا لايعنى ان الاختكارات قد تغلبت على اتجاهها نحو التحلل ، فليس الأمر راجعا الى كون الاختكارات تعرقل التقدم التكنولوجى او لا تعرقله . فنحن نجد فى المقام الاول ان الاتجاه نحو الاقتصاد الحربى يزداد حدة وأن الصناعات الحربية التى تستهلك مقادير هائلة من قوة العمل والمواد الخام تزداد ازدهارا . وواضح ان تزايد الاقتصاد الحربى - وهو علامة بالغة الدلالة على التحلل - يستبقى كثيرا من انصناعات المدنية بالبلدان الرأسمالية فى حالة دائمة من الركود . ولكن على الرغم من كل ما يقال فانه - فيما عدا عددا قليلا من البلدان الاوروبية المتقدمة والولايات المتحدة واليابان - نجد سائر العالم الرأسمالى متخلفا اقتصاديا وتكنولوجيا . ويكفى هنا ان نذكر ان البلدان التى يقطنها ٧٠ ٪ من مجموع سكان العالم البورجوازى لاتنتج أكثر من ١٠ ٪ من جملة انتاجه الصناعى . وتدل الحقائق على ان الاختكارات عاجزة عن سد هذه الثغرة . بالعكس ، انها مستمرة فى الاتساع مبرهنة بذلك على الطابع الطفيلى المتحلل للامبريالية .

ومن أهم التطورات في الاقتصاد الرأسمالي الحديث ، الزيادة الملحوظة في التدخل الاقتصادي والاجتماعي من جانب الدولة . ولقد أثبت لينين أن جماعية وسائل الإنتاج وتأميمها حتمية تاريخية . وهذا ينطبق اليوم على كل مجال من مجالات الحياة الاقتصادية بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية والسياسية . وكتابات لينين حول هذا الموضوع تشرح هذه العملية ، أي عملية تحضير الشروط المادية للاشتراكية وكل ما يصاحبها من تناقضات دياكتيكية .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، حدث أن امتت بعض الصناعات الهامة في كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . وقد زاد هذا كثيرا من ملكية الدولة التي تنتج الآن من ٢٠ إلى ٣٠٪ من الإنتاج الصناعي في الغرب ، وتشكل القاعدة الاقتصادية لسيطرة الدولة الاحتكارية على الاقتصاد الرأسمالي .

وفي حالات كثيرة ، وخصوصا في حالة الولايات المتحدة ، تفضل البورجوازية الامبريالية أن تساعد تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية أساسا عن طريق زيادة ضوابط التمويل والائتمان في الاقتصاد ، وبهذه الطريقة يمكن توفير نظام آلي محكم (ميكانيزم) لتحديد معدل تراكم وتجديد رأس المال الأساسي أو تحديد حجم الصناعات المختلفة ، إلى غير ذلك . وبهذه الطريقة ، يحاولون ضمان تحقيق النمو الاقتصادي على نحو مستمر ثابت . وقد يحسن أن نذكر عرضا أن ميزانيات الدولة أصبحت أداة هامة من أدوات الترشيح ، حيث تمويل مباشرة أو بطريق غير مباشر ثلث أو نصف كافة الاستثمارات في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

والحقائق الثابتة لواقع الرأسمالية اليوم تؤكد تماما مدى صحة رأيين أساسيين في تعاليم لينين حول طبيعة واتجاهات سيطرة الدولة الاحتكارية . فعلى تقيض ما يؤكد علماء الغرب من أن المهام الاقتصادية للدولة تتسع لمصلحة الشعب ككل ، يبين الواقع أن آليات سيطرة الدولة الاحتكارية تخدم مصالح المجموعات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى ، وأن النسبة الكبيرة من الثروة القومية المركزة في يد الدولة البرجوازية إنما تستخدم

لتحضير وشن الحروب ، وأن شركات الصناعات الحربية تضاعف ثروتها بمعدل أكثر سرعة .

وفضلا عن ذلك فإن تناقضات الإنتاج الرأسمالي لم تختف في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، بل ازدادت حدة . نعم ، ان حجم وطبيعة الأزمات الاقتصادية في غضون الخمسينات والستينات من هذا القرن لم يكونا بنفس الصورة المفزعة التي كانا عليها في العشرينات والثلاثينات ، غير أن هذا لا يعنى قط أن الرأسمالية قد « استجمعت أنفاسها من جديد » ، أو أنها تخلصت من واحد من أسوأ شروورها ، أى الترنح بين الصعود والهبوط ، أو بين الازدهار والكساد .

ولا نزاع أن سيطرة الدولة الاحتكارية لها أثر ملحوظ على تكرار الانتاج ، ولكنها عاجزة عن التغلب على طابعه الدورى . الا أن هذا لا يعنى قط أنه طبقا لمذهب لينين فان العالم الرأسمالي مقبل اليوم أو غدا على أزمة عالمية شبيهة بالانهيار العظيم فى سنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . بالعكس ، لقد كان لينين أول من نبه الى أن مرحلة الاحتكار ، وبالذات احتكار الدولة لابد وأن ينعكس أثرها على حجم الازمات وترددها وأشكالها ، ولكنها لا تؤثر على الطابع الدورى لتطور الاقتصاد الرأسمالى . وتاريخ تكرار الانتاج الدورى خلال العشرين عاما الماضية يؤكد استنتاج لينين فى هذا الصدد . فقد عانت الولايات المتحدة أزمة فى عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ومرت دول غرب أوروبا بمثل هذه الفترة الحرجة فى ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، كما أن أزمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ التى أثرت فى كافة البلدان الرأسمالية الكبرى يمكن أن تعتبر فى حكم الأزمة العالمية ، وفى ١٩٦٤ - ١٩٦٥ مرت فرنسا وإيطاليا واليابان بفترة كساداقتصادى وفى ١٩٦٥ - ١٩٦٦ أصابت أزمة الكساد بريطانيا وألمانيا الغربية وعلى الرغم من أن الأعمال المالية قد ازدهرت بعض الوقت فى الولايات المتحدة ، الا أن التقدم الاقتصادى هناك كان غير منتظم وتزايد فى سمائه يوما بعد يوم علامات « الجو الملبد بالقيوم » وعلاوة على ذلك ، فإن خفض الانتاج الى حد أدنى من القدرة الانتاجية ، والبطالة الجماعية المزمنة قد ثبت انهما آفتان للرأسمالية لا علاج لهما .

ولا حاجة بنا الى الخوض فى كافة التطورات الاخيرة التى

تميزت بها الامبريالية الحديثة لكي ندلل على سلامة الجوانب الاساسية لنظرية لينين عن الامبريالية ، وصحة تحليله للسمات الاساسية للامبريالية واتجاهات تطورها . وانما يكفي ان نتمعن عددا قليلا من المشاكل الرئيسية للرأسمالية في الستينات لنرى كيف ان نظرية لينين ما زالت صحيحة الآن مثلما كانت منذ عشرات السنين .

ان الرأسمالية تكوين اجتماعى اقتصادى يمثل مرحلة تاريخية كبرى في تاريخ التقدم الانساني . وسمتها الاساسية ، او خلاصة علاقاتها الانتاجية ، هي سيادة الملكية الخاصة لادوات الانتاج سواء في مرحلة ما قبل الاحتكار او في مرحلة الامبريالية . ولهذا السبب فسوف ابدأ بتطور علاقات الملكية الخاصة في ظل الرأسمالية الحديثة .

نقد لينين لمبدأ « ديمقراطية رأس المال » والاشكال الجديدة للملكية البورجوازية

لماذا بدأت الملكية الخاصة الفردية تصبح شيئا مهجورا مضى عليه الزمن ؟

أشار لينين أكثر من مرة أنه لا يوجد شيء اسمه الرأسمالية الاحتكارية الخالصة . وقد أكدت خبرة عشرات السنين الأخيرة صحة هذا القول . فبينما نجد الاحتكارات تزدهر بحيوية في كافة البلدان الرأسمالية ، فان هذا لم يقض على أشكال ما قبل الاحتكار في الاقتصاد الرأسمالي التي ما زالت موجودة ولمحوسة في كل مكان . وكل ما هنالك أن العلاقات بين المجالات الاقتصادية المتحركة وغير المتحركة مرت بتغير واضح . فترتب على ذلك أن رأس المال الصغير والمتوسط دخل فعلا في دائرة الاحتكار اما باعتباره منتجا للسلع نصف المصنوعة أو قطع الغيار .. الخ ، ثم امتدت هذه الدائرة لتشمل تجارة التجزئة والخدمات واعمال التصليح ، ففقد بذلك رأس المال الصغير والمتوسط كثيرا من استقلاله .

وأيضا وجدت الملكية الخاصة لادوات الانتاج ، فان التركيز المتزايد للانتاج يشكل ارضا خصبة للاحتكارات . غير ان اشكال الملكية الخاصة التي تتميز بها الرأسمالية الحديثة تختلف اختلافا

بيننا عن الاشكال القديمة ، وان كانت من حيث طبيعتها ما زالت هي نفسها في جوهرها . فالملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج هي التي تحدد فحوى نظام علاقات الانتاج في التكوين الاجتماعى الاقتصادى الرأسمالى بأسره . وفى مرحلة معينة من مراحل تطور الرأسمالية ، تكون عاملا منشطة لتطور القوى الانتاجية . ولكن مع اتجاه الانتاج الى شكله الجماعى شيئا فشيئا تصبح الملكية البورجوازية عقبة فى طريق تطور القوى الانتاجية الى الامام . ولا نزاع أن التقدم الاقتصادى السريع الذى لم يسبق له مثيل ، الذى حققته البلدان الاشتراكية ، يجعل هذه النظرية الماركسية اللينينية أكثر وضوحا من أى وقت مضى .

وهذا هو السبب فى أن الكتاب الغربيين الذين يكتبون فى هذا الموضوع قد زادوا من جهودهم من أجل الدفاع عن ملكية الرأسمالية الحديثة ، زاعمين أن الملكية العامة الاشتراكية ملكية « بيروقراطية » ، ومحاولين تنفيذ التعريف الماركسى اللينينى لطابع الملكية البورجوازية والتحليل الماركسى اللينينى لتطور اتجاهاتها .

ان علاقات الملكية البورجوازية قد طرات عليها تغيرات لاشك فيها ، ولكن هذا لايعنى أن جمهرة الاقتصاديين الغربيين على صواب فى زعمهم أن التحليل الماركسى اللينينى لهذه العلاقات لم يعد سليما . فهم اما يتجاهلون آراء لينين الحقيقية واما يحرفونها ، فى حين أن المطلوب هو توضيح التطور الفعلى فى اشكال الملكية الرأسمالية .

فرأسمالية التنافس كانت تتميز بالملكية الخاصة الفردية لادوات الانتاج ، وهذا الشكل من اشكال الملكية الخاصة كان يتيح لعدد كبير من أصحاب المشروعات الفردية الخاصة أن يعملوا . وقد ظلت المشروعات مدة طويلة اما مملوكة لافراد رأسماليين أو لعائلات رأسمالية . ومع تطور القوى الانتاجية ، تزايد تركيز الانتاج جنبا الى جنب مع تزايد جماعية الانتاج . وادى هذا الى تفكك شكل الملكية الرأسمالية العائلية - الفردية ، وبدأت فى الظهور تدريجيا مختلف الاشكال المعروفة فى عصرنا .

وكان المستوى التكنولوجى فى كل حقبة تاريخية هو الذى

يحدد الحجم الأدنى لما يمكن أن يبلغه مشروع ما ، وأن يظل مع ذلك مربحاً .

وهكذا فإن التقدم التكنولوجي يرفع أوتوماتيكياً هذا الحجم الأدنى للمؤسسات المتنافسة الى الحد الذي يستحيل معه اقتصادياً بالنسبة للمالك الفرد أو العائلة الواحدة أن تديرها . وصناعة النقل ، هي أول ما يخرج من أيدي الملكية الخاصة ، ثم لا يلبث أن يتلو ذلك أي خط من خطوط الإنتاج الحديثة العلمية المعقدة . وهكذا فإن القوى الانتاجية تتجاوز حدود امكانيات الملكية الخاصة الفردية ، وتمتد الى ماوراءها .

وقد يبدو حينذاك أن الرأسمالية يجب أن تنهار عند هذه النقطة . وهذا ما يحاول كثير من علماء الغرب أن يفسروا به وجهة النظر الماركسية ، زاعمين أن الماركسية قد ثبت بطلانها حيث لم يقع ذلك الانهيار العام . ولكن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة . ذلك أن الرأسمالية تلتهمس ، وتنجح الى حد ما ، في أن تجد أشكالاً تستطيع بها الملكية البورجوازية الخاصة أن توائم نفسها مع الوضع القائم للقوى الانتاجية .

ففي البداية ؛ حلت الشركة المساهمة محل الرأسمالي الفرد ، وهي وسيلة لتخفيف التناقض بين القوى الانتاجية وعلاقات الملكية الرأسمالية سبق أن حللها ماركس منذ زمن طويل . فقد أعطى ماركس دلالة كبيرة لهذا الاتجاه الى استبدال الملكية الفردية لوسائل الانتاج بملكية مجموعة من الرأسماليين ، أو الشركات الاحتكارية . ووصف هذا الاتجاه على النحو التالي : « الغناء لرأس المال كملكية خاصة في اطار الانتاج الرأسمالي ذاته » وهو « يظهر في صورة متناقضة لأنه استيلاء من القلة على ممتلكات اجتماعية » (ك . ماركس - رأس المال - مجلد ٣ - ص ٤٢٧ - ٤٣٠) .

وفى رأى ماركس أن الشركة ليست فقط تصوراً قانونياً أو شكلاً تنظيمياً ، ولكنها مرحلة جديدة في تطور الملكية الرأسمالية حيث « .. يحل الرأسمالي المتحد مع غيره محل الرأسمالي الفرد » . (ك . ماركس - رأس المال - المجلد الثاني - ص ٤٤) وقد ادى تركيز الانتاج الى ظهور الشركات المساهمة كشكل من اشكال الملكية الرأسمالية ، وساعد على تكثيف هذه العملية .

ولذلك فلم يكن مصادفة أن يصف كارل ماركس مشروع الشركة المساهمة بأنه مشروع رأسمالي اجتماعي .

ولقد درس لينين بدقة الأشكال الجديدة للملكية الرأسمالية وعند تحليله لعملية تركيز رأس المال الذي تعتبر الشركة المساهمة شكلا من أشكاله ، يخلص لينين الى القول بأن « الرأسماليين المعثرين يتحولون الى رأسمالي جماعي واحد » (ف . 1 . لينين مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٢ ص ٢١٤) وبما أن الاحتكار على نقيض الملكية الخاصة الفردية ، يمثل ملكية رأسمالية متحدة ، فقد أوضح لينين أن « الاحتكار هو الانتقال من الرأسمالية الى نظام أرقى » . (نفس المصدر - ص ٢٦٦) .

واليوم ، تحتل الاحتكارات مركزا مسيطرا في الاقتصاد الرأسمالي حيث الغالبية العظمى عبارة عن شركات ومؤسسات مساهمة ، وفي ١٩٦٤ على سبيل المثال حصلت الشركات المساهمة التي لا تضم أكثر من ١٢٪ من جملة عدد المشروعات في الولايات المتحدة على ٨٠٪ من اجمالي الربح الناجم عن بيع السلع والخدمات وطبقا لما قال لينين ، فإن السيطرة الاحتكارية تعني مرحلة من مراحل الرأسمالية تبدأ فيها بعض السمات الأساسية المعينة في التغير الى نقيض ما كانت عليه ، وتتضح فيها القسمات المميزة لفترة الانتقال من الرأسمالية الى تكوين اجتماعي اقتصادي أرقى .

وكما نرى مما سلف ، فإن النظرية الماركسية اللينينية هي التي كشفت وفحصت الاتجاه الموضوعي للرأسمالية الى استبدال الملكية الفردية لرأس المال بملكية المجموعة (الشركة المساهمة) . ومع ذلك فإن ناقدى اللينينية البورجوازيين يمرون بهذا من الكرام زاعمين أن الماركسبة قد اقتضرت على عهد الملاك الفرديين الذي طال نسيانه ، ولم تتعرض للتطورات الأخيرة . وفي هذا نجد مؤلفات عالم الاجتماع الأمريكي أ . بيرل بالغة الدلالة . فهو يزعم أن منارة علم المجتمع « الحقيقي » هي على وجه التحديد « المؤسسة الأمريكية » التي يسميها « أهم أداة ثورية لرأسمالية القرن العشرين ، وأول ما أدى بالرأسمالية الى التطور الى مرحلة لم يكن من الممكن تصورها على أساس النظرية الاقتصادية السابقة » . (أ . بيرل - الثورة الرأسمالية في القرن العشرين - نيويورك ١٩٥٤ - ص ١٧ - ٢٩ - ٣٠)

والآن ، فلنتأمل معا ما هي « الإصلاحات الثورية » التي ينسبها بيرل الى المؤسسة الأمريكية . ان جوهر « الثورة » الأمريكية على حد قوله هو أن الاحتكارات قد غيرت من نظام الملكية الفردية وأحلت الملكية الجماعية بدلا من الملكية الخاصة ، وهو يعتبر الاحتكار قمة التقدم الاجتماعى ، لانه فى رأيه قد أبطل المصالح الضيقة للرأسماليين الفرادى ، وهذا كما يزعم هو جوهر الرأسمالية الأمريكية فى القرن العشرين .

ولكن السؤال هو : لماذا كان من الضروري أن تنتشر مثل هذه الافكار بين الكتاب البورجوازيين ؟

يرجع ذلك اولا الى انه على الرغم من السخط التقليدى المعهود ضد الاحتكارات ، فان المنظرين من طراز بيرل يدافعون صراحة عنها وبينما كان المعتاد أن يشار الى السيطرة الاحتكارية بالأمس باعتبارها شرا اقتصاديا ، اذا بها تقدم اليوم وكأنها نعمة كبرى .

فالامر الذى يعرفه الجميع من أن احتكارا واحدا ، أو عددا قليلا من الاحتكارات قد يسيطر على صناعة بأكملها ، لا يسميه بيرل سيطرة احتكارية على الانتاج والسوق ، بل يعتبره سببا « ثوريا » لتغيير الشكل القديم للملكية الخاصة وتحويله الى شكل ارقى هو الملكية الجماعية الرأسمالية . وبهذه الطريقة ، تقدم السيطرة الاحتكارية على أنها « جماعية » مرنة .

ولسوف نعود فيما بعد الى ما نستخلصه من هذه الآراء التى تساق فى الغرب ، ولكننا نكتفى هنا بذكر أن الحجة الرئيسية التى يستخدمها ناقدو الماركسية تأييدا لفكرة « التحول الثورى للرأسمالية » انما هي حجة يعرفها الماركسيون منذ زمن بعيد ، وقد حللها لينين علميا فى كتاباته .

فان تركيز الانتاج فى وقت التقدم التكنولوجى النامى يرغم الرأسمالية على تلمس الوسائل لتخفيف التناقضات بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج ، ويؤدى الى أن تحل الملكية الجماعية محل المالك الفرد . ولكن جوهر الرأسمالية لا يتغير حتى فى هذه الحالة ، فالشركة المساهمة تتيح لكبار الرأسماليين استخدام مقادير اكبر كثيرا من العمل الاجتماعى المتراكم على شكل رأسمال نقسدى لمصلحتهم الخاصة ، وان يزيدوا من استغلالهم للشعب العامل .

تحويل ملكية الشركات المساهمة

ولكن تطور الملكية الرأسمالية لا يقف عند الشركة المساهمة ، فان هذه لا تلبث أن تكشف عن عدم تجانسها ، وتطورها بعد ذلك يرتبط مباشرة بالاقتصاد الاحتكاري الذي حلله لينين . فالشركة المساهمة تعجل بعملية تركيز الانتاج وتؤدي عند حد معين الى ظهور الاحتكارات فالكارتلات العملاقة التي تسيطر عليها الاوليجاركية المالية العليا .

والملكية الجماعية الاحتكارية تؤدي بدورها الى جماعية الانتاج الرأسمالية ، حيث أن هذا الطراز من الملكية يتميز بمستوى مرتفع للغاية لتركز رأس المال والطاقت الانتاجية والعمل وكذلك تركيز الناتج والربح بالتالي . ونتيجة لهذا ، تتزايد باستمرار نسبة الموارد الاقتصادية للمجتمع المركزة في أيدي « رأس المال المساهم » الاحتكاري الذي تملكه عمليا الاوليجاركية المالية والذي يتيح مزيدا من الثراء لقلتها المختارة . والاحصاءات التي تؤيد هذه الحقيقة معروفة للجميع ، ففي ألمانيا الغربية على سبيل المثال نجد أن سادتها الحقيقيين هم ٥٨٠ من رجال الصناعة الأثرياء يسيطرون على ١٠٠ احتكار من أكبر احتكاراتها .

ولقد تناول لينين بالتفصيل طبيعة ونتائج جماعية الانتاج على أساس ملكية الجماعات . غير أن الكتاب الغربيين يحاولون أن يجدوا تفسيراً خاصاً بهم لهذه العملية في صالح الاحتكارات ، دون أن يتخذوا موقف الهجوم المباشر على استنتاجات لينين . فهم يدعون بأن ملكية الأسهم والسندات قد حطمت الفوارق الطبقة باتاحتها الفرصة لكل فرد أن يصبح مالكا رأسماليا . وبعضهم ، مثل البروفيسور سلفادور ، يؤكد أن الشعب الأمريكي ككل قد أصبح مجموعة من الملاك . والبعض الآخر ، مثل كابلان ونادلر . الخ ، يكتفى بالقول أن الأشخاص المستخدمين بواسطة الشركات الكبرى أساسا هم الذين أصبحوا ملاكا رأسماليين .

وهكذا يخرجون مرة أخرى بنظرية « ديمقراطية رأس المال » أملين أنها سوف تساعد على حل مشكلتين : تصويب الملكية الاجتماعية بواسطة كل الشعب المطبقة في البلدان الاشتراكية على أنها الأساس الاقتصادي « للبروقراطية » ، و « الشمولية »

وكذلك للبرهنة على أن الملكية الرأسمالية قد تخلصت — على مسار التطور — من طابعها الخاص واكتسبت بعض سمات الملكية العامة بدون دكتاتورية البروليتاريا أو حتى بدون ذلك الطراز من التأميم البورجوازي المحدود الذي حدث في بعض البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية . وهم يفترضون أن الطابع الاجتماعى لهذه العملية يعبر عنه العدد المتزايد لحصة الأسهم من الشعب العامل ، ونظام « المشاركة » . الخ . ويلج المفكرون البورجوازيون على أن هذا قد أنهى استغلال العمال بواسطة رأس المال ، وقضى على الفارق بين العامل والرأسمالى . وخلاصة القول فى مبدأ « ديمقراطية رأس المال » هو أمر بسيط للغاية . فهم يزعمون أن تركز رأس المال فى الشركات المساهمة قد هز المركز المسيطر لمجموعة قليلة من الرأسماليين . وأصبحت الأسهم الزهيدة الثمن فى متناول كل مواطن . ويقولون أن أى شخص يشتري سهما أو اثنين يصبح شريكا فى ملكية الشركة وبالتالي عضوا فى الطبقة المالكة .

وكل ما أدخل على مبدأ ديمقراطية رأس المال من تحوير هو أنه بينما كان الكتاب البورجوازيون والمراجعون والاصلاحيون فى بداية هذا القرن ينكرون وجود جماعية الانتاج على الإطلاق ، ويصرون على ترديد أن رأس المال لا يتركز وإنما ينتشر ، فقد عادوا اليوم يصورون تركز الانتاج باعتباره « ملكية عامة حقيقية » ، وفيما عدا ذلك ، فهم يكررون نفس الفكرة القديمة لنظرية « ديمقراطية رأس المال » مع تجديد بسيط . هو تأكيدهم أن أعدادا متزايدة من الشعب تتمتع الآن بحق « الملكية العامة » وأن الأسهم « المملوكة » فى هذه الملكية والتي تدر دخلا معنا ، تعتبر أداة لتحقيق المساواة أكثر فاعل .

ومنذ بداية هذا القرن هزأ لينين بالنتيجة الرئيسية لمبدأ « ديمقراطية رأس المال » التى تزعم أنه فى ظل الرأسمالية فإن حق ملكية الثروة العامة يمتد ليشمل ملايين العاملين ويضعهم بصورة متزايدة على مستوى واحد مع الرأسماليين . وعالج لينين وجهة النظر المراجعة فى هذه المسألة بقوله : « من ناحية الجوهر ، فإن اتباع برنشتين وهيرتز وتشيرنوف وبولجاكوف وأشباههم يقولون لنا أن هذه الحقيقة تعنى أن صفار المودعين فى بنوك

الادخار ، يصبحون ملاكا للسكة الحديد ، وحملة صكوك الرهونات على الأراضي ، فهم يجادلون قائلين انها حقيقة انه حتى تلك المشاريع الضخمة والرأسمالية الخالصة مثل السكك الحديدية والبنوك تفقد تمرکزها أكثر فأكثر ، وانها تقسم وتنتقل الى أيدي صغار الملاك الذين يحصلون عليها عن طريق ابتياع الأسهم والسندات والرهونات .. الخ .

وانها لحقيقة أن الاغنياء ، أصحاب الملكية ، يزدادون عددا ومع ذلك فما زال أولئك الماركسيون الضيقو الأفق يتشدقون بنظرية التركز العتيقة ونظرية الافقار » . (ف . ا . لينين - مجموعة الاعمال الكاملة - مجلد ٦ - ص ٩٤) .

ثم يستطرد لينين قائلا : « غير أن ما توضحه هذه الحقائق ليس ازدياد عدد أصحاب الملكية وانما : (١) تزايد جماعة العمل في المجتمع الرأسمالي ، و (٢) تزايد خضوع الانتاج الصغير للانتاج الكبير » (ف . ا . لينين - مجموعة الاعمال الكاملة - مجلد ٦ - ص ٩٥) .

وقد أكد لينين بوضوح أن ابتياع أحد العمال لعدد قليل من الأسهم لا يؤثر قط على وضعه كبروليتاري مضطرا الى بيع قوة عمله . اما النتيجة الرئيسية لنمو الشركات المساهمة كشكل من أشكال رأس المال ، وبصرف النظر عن يشتري الأسهم الصغيرة ، فهي فقط تكثيف الطابع الاجتماعي للانتاج ، الأمر الذي يزيد موضوعا التناقض الرئيسي للرأسمالية .

وبلاحظ لينين أن المشروعات تصبح « .. اقل فأقل خصوصية » على الرغم من بقائها كاملة تقريبا في أيدي خاصة » . اذن فما الذي يستفيد صغار حملة الأسهم - وهم عادة من بين الشعب العامل والفئات متوسطة الدخل - من هذه العملية ؟ لا شيء قط لأنهم - كما أكد لينين بنوع خاص - يصبحون تحت رحمة الشركات الكبرى بطريقة جديدة ، ومعرضين لفقد آخر قدر من مدخراتهم الزهيدة لدى أي تغير في حالة السوق أو نتيجة مضاربات كبار رجال المال في البورصة أو عند افلاس المشروع الذي يحملون أسهمه . ويؤكد لينين هذا بقوله « ان ما يدل عليه كثرة هذا العدد من صغار المودعين ليس عدم تركيز رأس المال الكبير وانما تدعيم

سلطة رأس المال الكبير ، الذى يستطيع أن ينتزع آخر درهم من مدخرات الشعب » (نفس المصدر - ص ٩٦) .

وهكذا ؛ فان حقيقة أن عددا متزايدا من الناس يملكون سهما أو بضعة أسهم قليلة لا يغير ولا يستطيع بالتأكد أن يغير من الطابع الأساسى الاستغلالي للنظام البورجوازى أو أن يلقى الصراعات الطبقة .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، فى المرحلة الثانية ، والمرحلة الراهنة بنوع خاص من الأزمة العامة للرأسمالية ، أصبح ضغط رأس المال الاحتكارى أكثر شدة . وهذا ملموس بنوع خاص فى الولايات المتحدة ، قلعة الرأسمالية الحديثة . والتركز الهائل للمكانبات الاقتصادية كفىل بأن يضاعف السـُـخـط على الاحتكارات . وامام هذا الوضع ، ينبرى المتحدون الضالعون باسم الامبريالية الامريكية لتهدة حالة السُـخـط ومحاولين البرهنة على أن تركيز السلطة فى يد بضع عشرات من الشركات العملاقة انما هو نتيجة مباشرة « لمبادئ الديمقراطية » ، بل انه تحسين لها . فنجد اقتصاديا معروفا مثل ج . ك . جالبريت يقرر أن الشركات الكبرى هى واجهة الاقتصاد الحديث . وهناك من هذا النوع خمسمائة أو ستمائة شركة يقول جالبريت انها تشكل ذلك الجزء من الاقتصاد الذى نقرن بينه مباشرة وبين المجتمع الصناعى الحديث . والفترض فى مثل هذا القول أن سيطرة الشركات الاحتكارية هى النتيجة المنطقية للتقدم التكنولوجى .

ويلجأون من أجل البرهنة على أن الشركة « شىء طيب » الى صياغة مغايرة لنفس مبدأ « ديمقراطية رأس المال » الذى فضحه لينين منذ زمن طويل .

فالزعم بأن تزايد عدد الممتعين بحقوق الملكية انما هو علامة مميزة من علامات الرأسمالية الحديثة يتردد اليوم ويداع على نطاق لم يكن أحد يتخيله فى بداية هذا القرن .

فالمجموعات الاحتكارية الكبرى بالولايات المتحدة تثابر على أن تنشر عاما بعد عام تقاريرها عن « ازدياد انتشار الملكية فى أمريكا » معتبرة هذا سمة مميزة للنظام الاجتماعى الأمريكى .

ونكتفى هنا بأن نسوق مثالا واحدا ، هو أن مجلس ادارة شركة

الصلب الأمريكية أعلن أكثر من مرة أن الولايات المتحدة قد دخلت عصرا جديدا يملك فيه الشعب الامكانيات الاقتصادية القومية ، وفى الصناعة قبل كل شيء .

ولكن الحقيقة ان الوضع بالنسبة للانتاج الصغير انما يؤكد صحة استنتاج لينين الذى يقرر انه مع نمو الامبريالية تحت تأثير تجميع رأس المال فى شكل الشركات المساهمة ، يزداد الانتاج الصغير خضوعا لرأس المال الكبير . فالاحتكارات تحول الرأسماليين الصغار والمتوسطين الى مساهمين فيها . وفى الولايات المتحدة على سبيل المثال ، تشكل الأسهم ٢٥٪ من مجموع أصول صغار الرأسماليين و ٤٠٪ من ممتلكات الرأسماليين الأكبر نسبيا .

والاولي جارية المالية تأمل عن طريق جذب صغار ومتوسطى الرأسماليين أن تجعل منهم حصنا لمقاومة القوى التقدمية .

فصغار المنتجين الذين يملكون وسائل للانتاج وهم لا يستخدمون أحدا يكونون شريحة اجتماعية . وقد عرف ماركس هذا القطاع بأنه يتكون من « صغار الصناع وأصحاب الدكاكين والحرفيين والفلاحين » . ومع أن هؤلاء الملاك الصغار يتحطمون باستمرار على أيدي الاحتكارات ، إلا أنهم يعاودون دائما الظهور ويواصلون وجودهم كقطاع قائم فى المجتمع . وطبقا للتقديرات السوفيتية فإنه فى عام ١٩٦٠ كان هناك ٩٠.٠٠٠.٠٠٠ من مشاريع الملكية الخاصة الفردية فى الولايات المتحدة ، من بينها ٨٣٥.٠٠٠ مشروع ، أى ٩٢٪ لا تدر أكثر من ٥٠ ألف دولار فى السنة . ونصيبها من جملة عوائد المشروعات الأمريكية لا يزيد عن ٧٪ . (انظر مجلة كوميونست - ١٩٦٧ - العدد الرابع - ص ١٠٦) . أما المجموعة الثانية من صغار الملاك فهم أولئك الرأسماليون الصغار بالمعنى الصحيح ، أى ، أولئك الذين يملكون وسائل للانتاج ، ويستخدمون عددا صغيرا من العمال والكتبة . والسمة المشتركة التى تجمع بينهم هى اعتمادهم الكلى على رأس المال الكبير والتعرض المستمر لخطر الافلاس لدى أبسط تغير فى الوضع الاقتصادى .

وتدل الحقائق على أنه بينما تظل الاحتكارات تحطم صغار ومتوسطى الرأسماليين ، فإنها تساعد أيضا على تكاثرهم وارغامهم

على الدخول فى القلب الخاص بها . ومثال الولايات المتحدة يؤكد تأكيداً قاطعاً النتيجة التى يقرها لينين بأن من المستحيل أن توجد الامبريالية فى صورة خالصة تماماً .

فمن طريق طرح الاسهم فى السوق ، استطاعت الشركات الكبرى أن تهىء وسيلة فعالة لاختضاع رأس المال الصغير والمتوسط للاوليجاركية المالية . ومن هنا ، فإن ابتياع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاسهم ليعنى « ديمقراطية ملكية الشركات الكبرى » ، وإنما يعنى مزيداً من اعتماد المستثمر على الاحتكارات العملاقة أو بمعنى أصح ، ما وصفه لينين بأنه مزيد من خضوع الانتاج الصغير للانتاج الكبير .

كذلك أشار لينين الى أن الاوليجاركية المالية استطاعت عن طريق التوسع فى بيع الأسهم الصغيرة ، أن تستنزف مزيداً من المال من السكان وأن تجمع فى أيديها أضرار مدخرات العامة لى يتحول كل هذا الى مزيد من رأس المال ، أى الى قوة مضادة للعمل الأجور معادية له مساعدة على استغلاله .

ويسوق المدافعون عن نظرية « شيوع الملكية » سلسلة من المقدمات للبرهنة على الطابع المختلف المزعوم لتوزيع الملكية فى ظل الرأسمالية الحديثة . فيشيرون الى الولايات المتحدة مؤكدين أن عدد حاملى الاسهم فى ازدياد مستمر الى حد سيصبح معه فى النهاية كل مواطن أمريكى له نصيب فى الملكية الجماعية . ويزيد الاقتصاديون البورجوازيون الأمريكيون على ذلك بقولهم أن هذا الاتجاه ظهر عندما أصبح جميع المستخدمين فى الشركات الأمريكية الكبرى حاملين لاسهمها . ثم يصرون أخيراً على تأكيد فكرة أن الرأسمالية الأمريكية قد تمكنت من تحقيق تركيز متزايد للاسهم لدى الجماعات ذات الدخل الصغير والمتوسط . وبالمثل ، فإن دعاة « الطريقة الأمريكية فى الحياة » مولعون بالحديث عن الدور المتغير لمجموع حملة الأسهم الصغار مؤكدين أن « ديمقراطية الشركات المساهمة » تجعل لجمهرة حملة الأسهم الكلمة الأخيرة فى شئون الشركة وفى تغيير الدور الاجتماعى للشركات والدوافع التى تحرك نشاطها .

كل هذه العوامل ، كما يزعم الكتاب البورجوازيون ، تدل على أن الأمريكيين قد أصبحوا رأسماليين من نوع مختلف ، وأن حق ملكية رأس المال الاجتماعي قد اتسع ليشمل الشعب الأمريكي بأسره .

من اذن الذي يملك امريكا ؟ فلنتهمل ولا نتسرع بالاستنتاج . ان الاحصاءات الرسمية الامريكية تبين أنه في خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة ، تحققت زيادة ملحوظة في عدد الأمريكيين الذين يحملون من سهم الى عشرة اسهم . ولكن فلنر ما هي نسبة حملة الاسهم ، بما في ذلك كل أمريكي ابتاع ولو سهما واحدا في اية شركة كانت ، الى نسبة مجموع سكان الولايات المتحدة . وسوف يبين الجدول الآتي كيف تغيرت هذه النسبة خلال المدة الطويلة التي جرت فيها تلك التغيرات الجذرية في الرأسمالية كما يزعم كتاب الغرب .

نسبة حملة الاسهم في سكان الولايات المتحدة

التاريخ	جملة حملة الاسهم بالمليون	عدد السكان بالمليون	النسبة المئوية
١٩٣٠	١١-٩	١٢٣ر٠٧٧	٨ر٩-٧ر٣
١٩٥٢	٦ر٤٩٠	١٥٧ر٥٥٣	٤ر١
١٩٥٤	٧ر٥٠٠	١٦٣ر٠٢٦	٤ر٦
١٩٥٦	٨ر٦٣٠	١٦٨ر٩٠٣	٥ر١
١٩٥٩	١٢ر٤٩٠	١٧٧ر٨٣٠	٧ر٠٢
١٩٦٢	١٧ر٠١٦	١٨٦ر٦٥٦	٩ر١
١٩٦٥	٢٠ر١٢٠	١٩٤ر٥٧٢	١٠ر٣

هذه الارقام تبين أن عدد حامل الاسهم في الولايات المتحدة عدد لا يذكر بالمقارنة لمجموع السكان . فبينما زاد هذا العدد من ١١ مليون عام ١٩٣٠ الى ٢٠ مليون تقريبا عام ١٩٦٥ ، فان عدد السكان ارتفع من ١٢٣ مليون الى ١٩٤ر٥ مليون في نفس المدة . أي أن النتيجة الاخيرة هي مجرد تغير طفيف في النسبة من ٩٪ الى

١٠٣٪ وبالتالي ، فإن الحديث عن الاتجاه الى أن يصبح كل أمريكي مالكا لنصيب في الشركات المساهمة حديث لا أساس له .

ولكن ماذا تعنى حقا هذه الزيادة الرقمية فى عدد حملة الأسهم بالولايات المتحدة : ان ازدياد عدد صغار حملة الاسهم يدل على عميق اقتصادية محددة تجرى فى المجتمع الأمريكى ، دون أن يكون لها مع ذلك اية دلالة مادية فيما يتصل بزعم « شيوع الملكية » فى الولايات المتحدة . فعن طريق استنزاف الموارد من السكان على شكل مبالغ صغيرة وضئيلة للغاية ، تدعم الاحتكارات سيطرتها . ويذكر البروفيسور ريجان (الولايات المتحدة) أنه فى أوائل الستينات كان ١٦٪ من مجموع حملة الأسهم يملكون قرابة ٨٠٪ من جملة الاسهم ، بينما الباقي أى ٩٨٪ يملكون فقط ٢٠٪ من الاسهم . وما كانت قيمة جملة الاسهم المملوكة ملكية خاصة تبلغ ٤٠٠ ألف مليون دولار ؛ فان معنى هذا أن ٢٧٢ ألف أمريكي يملكون رأس مال قدره ٣٢٠ ألف مليون دولار بينما الباقون وعددهم ١٦٧٢٨٠٠٠ يملكون اسهما قيمتها ٨٠ ألف مليون دولار .

وهذه الأرقام تدل على أنه لا يوجد ما يسمى « شيوع الملكية » فالكثرة الغالبة من حملة الأسهم الأمريكيين لا تملك سوى نسبة ضئيلة لاتذكر من الاسهم . واذا تدعو الشركات الكبرى بالحاج الى أن يتنازع كل واحد أسهما فانها إنما تسعى لاجتذاب موارد جديدة . لتضم مدخرات أفراد الشعب الأمريكى الى دورة اقتصادهم التى تؤدى فى التحليل النهائى الى تعاضل الجبروت الاقتصادى لاوليغاركية المالية . وهذا هو السبب فى تفتيت أسهم الشركات بحيث يصبح من المستطاع شراء السهم الواحد بعشرة دولارات أو بخمسة دولارات أو حتى بدولار واحد . فالسهم الذى قيمته ١٠٠ دولار يقسم الى ٢٠ سهما قيمة كل منها خمسة دولارات ؛ حتى يتيسر للشركات جمع المال من أولئك الذين لا يستطيعون دفع مائة دولار فى السهم . وبهذه الطريقة احتالت الشركات على جعل السكان يسهمون فى تمويل الصناعة الكبيرة .

اذن فالعدد المتزايد من حملة الاسهم لا علاقة له بمسألة المشاركة فى الملكية . فحامل الاسهم العادى - كما يقول

نبروفيسور ريجان - انما هو مودع ، وليس صاحب ملكية . وهذا ، عدا وحده ، هو المضمون الاقتصادي لسعى الاحتكارات الامريكية الى توسيع عدد حاملي الاسهم . ان حامل الاسهم العادى يضع نقوده تحت تصرف اصحاب الملايين الذين يقررون - رغم أن نسبهم هي ١٥٪ فقط من مجموع المساهمين - مصائر شركات الضخمة . وليس لحامل الاسهم الصغير من كلمة فى شؤون الشركة الا مثل ما للمودع من كلمة فى عمليات بنك الادخار الذى يودع فيه نقوده . ومع وجود مئات الألوف من المساهمين فى « ملكية » الشركة ، فان مايملكه الواحد منهم عمليا - وكما يقرر نبروفيسور ريجان - انما هو رأس مال رمزى ، وليس الشركة . وهذه الملاحظة تدل بدقة على الوقائع الحقيقية للرأسمالية الامريكية ان نمو عائد صفار حملة الاسهم انما هو دلالة على حدة التناقض بين تزايد جماعية المشروعات ، وبقاء الملكية الخاصة لوسائل لانتاج فى ايدى حفنة قليلة من اصحاب الاحتكارات الضخمة .

وعكذا نرى أن النتائج الفعلية للتوسع فى عدد صفار المستثمرين لا علاقة له بما يدعيه دعاة الرأسمالية الامريكية من أنه اتجاه الى تحويل كل فرد أمريكى الى حامل اسهم .

وأيا كان عدد صفار حملة الاسهم فان هذا لا يغير طبيعة النظام الرأسمالى . فان حفنة صغيرة من الاحتكاريين مازالت تمسك بالزمام ، وتمتص بالسيطرة الكاملة على الاقتصاد . وتخضع تطور لانتاج لما يحقق لها أقصى حد من الربح . اما التناقض بين العمل ورأس المال ، فاذا كان قد حدث فيه شىء فهو انه تزايد وتعاضل . فعلى الرغم من تزايد عدد حملة الاسهم فان موقف البروليتاريا وعلاقتها بوسائل الانتاج ما زال كما هو . وهذا يعنى تفاقم التناقضات فى الاسلوب الرأسمالى للانتاج ، تلك التناقضات التى سنؤدى حتما الى أن تستبدل به ثوريا الاشتراكية .

وعلاوة على ذلك فان ناقدى الماركسية اللينينية يزعمون أنه بينما سيصبح جميع الامريكيين فى المستقبل حملة اسهم ، فان العاملين منهم بالشركات الكبرى قد أصبحوا كذلك بالفعل . غير أن هذا أيضا ليس سوى مجرد قول مزعوم لا دليل عليه .

نسبة عدد حملة الاسهم الى عدد المستخدمين بأجر من سكان الولايات المتحدة

سنة	عدد حملة الاسهم بالمليون	عدد المستخدمين بأجر من سن ١٤ سنة فما فوق باستثناء افراد القوات المسلحة بالمليون	نسبة حملة الاسهم
١٩٢٧	٤ - ٦	٦ ر ٤٧	١٢ر٥
١٩٥٢	٦ر٤٩٠	٣ ر ٦١	١٠ر٦ %
١٩٥٤	٧ر٥٠٠	٢ ر ٦١	١٢ر٢ %
١٩٥٦	٨ر٦٣٠	- ٦٥	١٣ر٤ %
١٩٥٩	١٢ر٤٩٠	٦٩ر٣٩	١٩ر- %
١٩٦٢	١٧ر٠١٠	٧١ر٨٥	٢٥ر- %
١٩٦٥	٢٠ر١٢٠	٧٥ر٦٣	٢٧ر٨ %

وكما نرى فى هذا الجدول ، فان نسبة حملة الاسهم اعلى بشكل ملحوظ بين المستخدمين بأجر ، منها بين السكان بشكل عام . فبالمقارنة بأرقام الثلاثينات ، نجد انها اكثر من الضعف . غير أن هذا لا يبرهن على أن كافة المستخدمين بأجر فى الولايات المتحدة يملكون اسهما . فحتى سنة ١٩٥٦ كان عدد من يحمل أسهما من هؤلاء أقل من مثيله فى عام ١٩٢٧ قبل الأزمة ، ثم طرأت زيادة طفيفة عام ١٩٥٦ ، وزيادة ملحوظة فقط ، خلال السنوات العشر الأخيرة ، وهذا يبين أن ما يزعمه الاقتصاديون البورجوازيون أبعد ما يكون عن الحقيقة .

كذلك الزعم أن طبيعة توزيع الاسهم قد تغيرت فيما بين الـ ٢٥ % من العاملين بالمؤسسة الذين يحملون اسهما ، والذين هم فى غالبيتهم الساحقة من المديرين والرؤساء الكبار ، أى أن معظمهم من أفراد الطبقة الرأسمالية وخبراء فنيين . ومن ثم نجد أن الموظفين الإداريين يمثلون ٤٤ر٨ % من حملة اسهم المؤسسات وأن ١٩ر٤ % هم من المستخدمين ، ومن بين هؤلاء ١ر٤ % من العمال أنصاف المهرة ، و ٢ر % من العمال غير المهرة وذلك على الرغم من أن العمال يمثلون العدد الأكبر من مستخدمى المؤسسات .

ولكن هناك مسألة أخرى جديرة بالاعتبار . فمن المعروف جيدا أن الأسهم كثيرا ماتعطى على سبيل الخداع للعمال بهدف تقويض التضامن النقابى . فالعمال الذين يمتلكون أسهما لايتوقع منهم أن يشتروا فى عمل من أعمال الاضراب ، وانما يتعهدون بالولاء للشركة .

وبالتالى ، فان اتاحة الحصول على الاسهم للعمالين بالاجر والمرتب انما هو جزء من العدوان الرأسمالى على حقوق العمال . فالعامل الذى أصبح حامل أسهم يصبح مرتبطا برأس المال الكبير ويكتسب احساسا بأنه أصبح جزءا من نظام المال والأعمال .
والآن ، فلنر اذا كان ما يقوله الاقتصاديون البورجوازيون عن تزايد تركيز وجود الاسهم بين يدى الفئات منخفضة الدخل صحيحا من الناحية العملية أم غير صحيح .

ان الاحصاءات تدل على أنه يوجد بين هذه الفئات نسبية ضئيلة تتراوح بين ٥ و ٧ ٪ هم الذين يحملون أسهما ، فى مقابل ٩٣ - ٩٥ ٪ لا يحملون أسهما على الاطلاق ، ولم يحدث الى الآن شيء يغير من هذه النسبة .

ويزعم أصحاب دعوى « ديمقراطية رأس المال » أن توزيع ملكية « رأس المال الجماعى » يحول دون التركيز المفرط فى الثروة .

وهذا ايضا زعم تدحضه الحقائق . ففى « كتاب امبراطورية اصحاب الاموال الكبيرة » يذكر المؤلف ف . بيرلو ان نصف مليون اسرة أمريكية فى الطبقة العاملة يملكون أسهما تقدر بنحو ٢٠ ٪ من جملة الأسهم المتداولة فى الولايات المتحدة ، وان ٩٧ ٪ من العمال لا يتمتعون حتى بهذا النصيب الرمزي فى ملكية أدوات الانتاج . (ف . بيرلو - امبيريجا فينانسرفيخ ماجناتوف - موسكو - ١٩٥٨ - ص ٥٠) .

بل وطبقا للاحصاءات الرسمية الأمريكية ذاتها ، نجد ان القيمة الكلية للاسهم التى تحملها أسرا العمالين بالاجر فى ١٩٥٥ ، تبلغ ٧٥٠ مليون دولار ، أو ٢٠ ٪ من القيمة الاجمالية للاسهم حسب سعر السوق . وهذه الارقام انما تؤكد استنتاج لينين أنه حتى اذا حمل العامل حفنة من الأسهم فان هذا لايجعل منه صاحب أملاك ، أو يعفيه من ضرورة بيع قوة عمله ليكسب قوت يومه ، فالعمل لايزال

سلعة تباع وتشتري ، ولا عجب في ذلك ، فإن الجزء الاساسى من الملكية الرأسمالية يتركز فى ايدى الاوليجاركية المالية ، وهذا التركز قد ازداد منذ العشرينات والثلاثينات . والمؤسسة يسيطر عليها فى العادة من مساهم واحد الى خمسة مساهمين يملكون نحو خمسة أو عشرة فى المائة من أسهمها . وبانضمامهم معا يقرضون ارادتهم على الباقين من أجل انتخاب مجلس ادارة يرعى مصالحهم قبل كل شيء . ومجلس الادارة عادة يكون أداة فى ايدى كبار حملة الاسهم الذين يملكون مركز السيطرة بأسهمهم . وهؤلاء البارونات المليون أماليتهم الى الصفوة المالية ، ويرتبطون بها ارتباطا وثيقا . والنتيجة هى أن الاوليجاركية المالية تتمتع بسلطان لحد له ، بل أن سلطانها يزداد كلما ازداد عدد صغار حملة الأسهم . وهذا منطقي تماما . فكلما زاد عدد الاسهم الموزعة بين صغار حملة الاسهم العاجزين عن حضور الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية أو التأثير على عمليات المؤسسة ، كلما اتبح بشكل أكبر للاوليجاركية المالية أن تعزز سلطانها . وهكذا ، فإن التركز الحالى لكافة أشكال الملكية الرأسمالية ، بما فى ذلك الملكية الاجتماعية ، فى ايدى الصفوة المالية التى يقل عددها شيئا فشيئا ، بدحض كافه التنظيرات الاخيرة التى تتحدث عن « ديمقراطية رأس المال » فى الولايات المتحدة .

وفى كتاب البروفيسور جالبريت الذى يعرض فيه النظرية الجديدة المزعومة عن طبيعة الشركات والمؤسسات الامريكية ، يولى المؤلف اهتماما ملحوظا لمصدر السلطة الاقتصادية . وعندما يشير الى النمو الحتمى فى عدد صغار حاملى الاسهم يجد نفسه مضطرا الى تقييم آراء أولئك الاقتصاديين البورجوازيين الذين يزعمون أن هذه الكتلة الضخمة من حملة الاسهم لا تملك الشركات فقط ؛ وانما تديرها أيضا ، ولما كان يدرك أن هذه المزاعم تتناقض مع الحقيقة ، فإنه يعبر عن عدم موافقته عليها قائلا أن حملة الاسهم كانوا مستبعدين دائما من الاسهام بأى طريقة فعالة فى المؤسسة . وهكذا ، يعترف جالبريت أن كتلة صغار حملة الأسهم ليس لديها أية فرصة للتأثير فى شئون المؤسسة أو الاشتراك اشتراكا فعالا فى ادارتها .

حقا أنه ليس هناك شيء جديد فى هذا الاعتراف ، فهو لا يعدو

القول بأن تطور الرأسمالية يجعل من المالك الرأسمالى (وفى هذه الحالة أى حامل أسهم كبيراً كان أم صغيراً) شخصاً لا قيمة له فى الانتاج الصناعى الحديث . فقد كتب كل من ماركس وإنجلز حول التفرقة بين رأس المال كملكية ، ورأس المال كوظيفة ، منذ زمن بعيد . واكد إنجلز فى كتابه « الرد على دوهرنج » ان انتقال المشروعات الكبرى ، مثل السكك الحديدية وما الى ذلك الى أيدي الشركات المساهمة أو الدولة قد أكد أن البورجوازية لا لزوم لها فى ادارة القوى الانتاجية الحديثة . وانها لحجة من عديد من الحجج المؤيدة للرأى الماركسى اللينينى القائل بأن علاقات الانتاج الرأسمالية سوف تلغى حتماً لتحل محلها الملكية الجماعية الاشتراكية .

غير أن جالبريت ، مثله مثل سائر الاقتصاديين البورجوازيين المدافعين عن الرأسمالية يستخلص من هذه الحقيقة ذاتها أن طبيعة الرأسمالية قد تغيرت . فيفسر متعسفاً انعدام الفرصة أمام صغار حملة الاسهم فى أن يكون لهم دور فى ادارة الشركات بأن هذا دليل على أن هناك فصلاً كاملاً بين ملكية الشركة والسيطرة الفعلية عليها . غير أن هذا الزعم يشوه الواقع الحقيقى للأمور ، ولا يستطيع جالبريت أن يدلل عليه . فقاعدة « السهم الواحد بصوت واحد » تعنى إعطاء كافة السلطات لأولئك الذين يملكون العدد الأكبر من الاسهم . وهذه المجموعات من أصحاب الملكية ، الصفوة الاحتكارية هم السادة الحقيقيون للمؤسسات والشركات . فهم يسيطرون على الاسهم كلها ، ويقررون من الذى يجلس فى مجلس الادارة ، ويعينون مديرى الشركة ، أى أنهم باختصار يحكمون المؤسسة . وفى كل ما يتصل بعملياتها ، فإن مساهمها واحداً كبيراً يكون له ثقل أكبر من الآلاف من حملة الاسهم الصغار .

والسألة اليوم ليست ان يعترف المرء أو لا يعترف بتطور الاشكال المختلفة للملكية الرأسمالية ، وانما الشئ الرئيسى هو ما الذى يستخلصه المرء من هذه الحقائق ؟ والواقع بين أن تحليل لينين لطبيعة الملكية الرأسمالية والدور الذى تلعبه الاشكال المختلفة للملكية الرأسمالية هو الذى يهيم لنا الوسيلة الوحيدة لتقييم المحتوى الحقيقى للعلاقات الاجتماعية للرأسمالية الحديثة . بيد أن هذا التحليل لا يقتصر على كونه دراسة للملكية الجماعية

الرأسمالية . بما في ذلك الملكية الاحتكارية . وانما هو يساعد على توضيح طبيعة ملكية الدولة ، وهو شكل اكتسب مكانا بارزا . في الهيكل الاقتصادي الرأسمالي خلال عشرات السنين الأخيرة .

ملكية الدولة البورجوازية

هناك جوانب معينة من النشاط الاقتصادي المنبثق عن الثورة العلمية التكنولوجية أضخم بكثير من أن تستطيع حتى أكبر الاحتكارات الخاصة أن تقوم بها . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك الطاقة الذرية والاتصالات الفضائية ، ومحطات القوى الحديثة والنقل فالقوى الانتاجية الجماعية المعاصرة يجب أن تدار بواسطة المجتمع ككل . ومن هنا ، فإن الحياة ذاتها تتطلب أعلى أشكال الجماعية - أي سيطرة الدولة على وسائل الانتاج . ولكن الأوليغاركية المالية تحاول أن تتخلص من المتناقضات المحتدمة عن طريق رفع مستوى الجماعية في الملكية الرأسمالية بحيث تتماشى مع جماعية الانتاج . أو بمعنى أصح ، أن رأس المال الاحتكاري يحاول الآن جامعا أن يتكيف مع القوى الانتاجية التي تجاوزت بالفعل حدود قدرة الاسلوب الرأسمالي في الانتاج .

ومن ثم فإن ادارة القوى الانتاجية الحديثة على مستوى قومي قد أصبحت اليوم تشكل ضرورة موضوعية تفرض على الاحتكاريين قبولها حتي وان كانت لا تتفق مع طبيعتهم الظائمة للربح . فرأس المال الاحتكاري لا يستطيع أن يمضي في المنافسة الاقتصادية مع الاشتراكية دون أن يضطر الى تنمية ملكية الدولة الرأسمالية . وفي كثير من الحالات تتعايش الملكية الاحتكارية الخاصة ، مع ملكية الدولة الاحتكارية . ويتضح اليوم أكثر فأكثر الاتجاه الى نمو ملكية الدولة الاحتكارية الذي أشار اليه لينين منذ أكثر من خمسين عاما .

ويحاول علماء الاقتصاد والاجتماع في الغرب ان يصوروا تطور الملكية الرأسمالية ، وخصوصا ظهور ونمو ملكية الدولة الرأسمالية، كانه عملية « محو ذاتي » للرأسمالية القديمة ، ومولد مجتمع جديد ارقى من الرأسمالية . وهناك نظرية سائدة في الغرب الآن تزعم أنه أثناء عملية التحول خرجت الملكية الرأسمالية عن أن تكون

ملكية خاصة وتحولت الى أرقى شكل من أشكال الملكية عرفه العالم الحديث ، وهو الملكية الرأسمالية العامة على الشيوع . ومن ثم يزعمون أنه لا يوجد فارق جوهري بين الملكية الاشتراكية وبين ملكية الشركات والدولة البورجوازية ؛ وهذا في زعمهم يدحض واحدا من المفاهيم الرئيسية لنظرية لينين عن الامبريالية والنشوء الاشتراكية .

ومنذ عشرين أو ثلاثين سنة مضت ، كان أنصار نظرية « شيوع الملكية » يبدأون من القول الذي يزعم عدم تركيز الانتاج ورأس المال . وكانوا يرفضون التحليل الماركسي اللينيني عن تركيز وتمركز رأس المال باعتباره تحليلا غير عملي . ولكن نمو المؤسسات العملاقة أثبت أن هذا الافتراض كان باطلا . الا أنه كان يمثل بالنسبة للمدافعين عن الاحتكارات مخرجا من موقف حرج . والان هاهم أولاء ينبرون لتصوير الاحتكارات باعتبارها أعظم وسيلة « انسانية » و « فعالة » لاقامة الملكية العامة الرأسمالية التي - كما يقولون - هي أرقى منجزات العصر الحالي ، وأرقى حتى من الملكية الاشتراكية . غير أنهم وهم يسعون جاهدين الى اثبات هذا القول ، يضطرون الى مراجعة نظرية « ديمقراطية الرأسمالية » ، ويرفضون حججهم التي كانت تقول بأن جماعية الانتاج لا تحدث في ظل الرأسمالية .

والواقع أن تركيز رأس المال وجماعية الانتاج ، قد وصلا الى مرحلة لا يستطيع معظم الكتاب البورجوازيين أن يغمضوا عيونهم عنها . ولذلك فهم ينحولون الى نقد أولئك الكتاب الذين يعتبرون تركيز رأس المال ظاهرة سلبية . وهكذا نرى ج . جالبريت ، و ل . بالدوين ، و أ . بيرل وغيرهم يعلنون أن التركيز المتزايد لرأس المال وجماعية الانتاج ، وتعاظم قوة الشركات ، إنما هي ميزة عظمى من مزايا « المدنية الأمريكية » .

وعلى نقيض ما كان يحدث في العشرينات والثلاثينات ، يوجد اليوم قدر كبير من المؤلفات الاقتصادية التي تسوق الحقائق لتبرهن على أن تطور الرأسمالية مصحوب بتركيز رأس المال . غير أنهم يستخلصون من هذا فجأة أن التركيز المتزايد لرأس المال ، وتجميع قوة الاحتكار هو الطريق الوحيد المقبول لاقامة الملكية العامة

الرأسمالية . وبهذه الطريقة يحاول الكتاب البورجوازيون اخفاء الطابع الحقيقي للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية القائمة على أساس الملكية الخاصة ، وستر أسباب التناقضات الرأسمالية الاساسية وتصوير العملية الفعلية لجماعية الانتاج بطريقة يخيل معها أن الملكية الخاصة الرأسمالية قد تحولت الى ملكية جماعية رأسمالية يملكها كل أبناء المجتمع . ثم يزعمون أنه مادام الأمر كذلك ، فلم يعد ثمة وجود للعداوات الطبقية . ولم يعد هناك حاجة الى الصراع الطبقي .

ولكى يدعموا نظرتهم بتفسير نظرى يقدم هؤلاء تفسيراً غير سليم قط لمقولة الملكية ومعناها ، فالكتاب البورجوازيون والمراجعون يرون الملكية في حدود قانونية بحثة . غير أن هذا لا يستطيع أن يكشف عن مضمونها السياسى . فالملكية في حد ذاتها ليست مقولة قانونية وانما هي علاقة بين أناس مرتبطين بالانتاج الاجتماعى . وعلاقات الانتاج . مثل العلاقات المتصلة بالتوزيع تنبثق من علاقات الملكية الاقتصادية الموضوعية ؛ التي تحدد طابع أسلوب الانتاج . ولاشك ، بالطبع أن مثل هذه العلاقات في المجتمع الطبقي ينص عليها القانون . ولكن القواعد القانونية ليست سوى انعكاس للعلاقات الاقتصادية الموضوعية التي هي بطبيعتها أكثر عمقا .

فعندما تكون العلاقات الرأسمالية للانتاج هي السائدة ، فإن الملكية من أى نوع تبقى ملكية رأسمالية . انها الاساس الاقتصادى للاستغلال الرأسمالى . وهى تخلف اختلافا جذريا عن الملكية الاشتراكية العامة . وبالعكس ، فإن الملكية الاشتراكية هي اجتماعية حققة ، وهى ملك للشعب كله والدولة الاشتراكية تديرها نيابة عن المجتمع كله .

ومن ثم فإن أشكال ملكية الدولة الاشتراكية هي في الظروف الحالية أكثر أشكال الملكية الاشتراكية العامة تقدما . والملكية الاشتراكية تستلزم علاقات الانتاج الاشتراكية من التعاون والعمل كرفاق مما يمنع استغلال الانسان للانسان بأى شكل من الأشكال . والملكية العامة في البلدان الاشتراكية هي التي وضعت الاساس لتطبيق القانون الاقتصادى الخاص بالاعتمادات الاجتماعية الذى يقسم الرصيد الاجتماعى لنتاج العمل قسمين : أحدهما

للعناية بالاحتياجات العامة ، والآخر لسد حاجة الاستهلاك
الفردى .

وفى ظل الاشتراكية ، وهى الطور الاول للشيوعية ، يوزع
القسم الأخير طبقا لحجم ونوعية العمل المبذول . فكلما ازداد
ما يعمله المرء لخير المجتمع ، وكلما تحسن ما يعمله ، ازداد ما يحصل
عليه من المجتمع .

ان النظرية الماركسية - اللينينية تبرهن على انه بصرف النظر
عما اذا كانت وسائل الانتاج مملوكة بواسطة الرأسمالى الفرد او
المؤسسة او الوحدة الادارية او الدولة البورجوازية فان الطابع
الجوهري للملكية الرأسمالية لا يتغير . وفى جميع الاحوال يبقى
رأس المال دالة على علاقة محددة تاريخيا بين الناس فى المجتمع
الرأسمالى . والغاء الملكية الرأسمالية وظهور الملكية العامة الحقيقية
أى الملكية الاشتراكية ، لا يتأتى الا نتيجة للثورة الاشتراكية واقامة
السلطة السياسية للشعب العامل .

ويقول لينين : « ان التحرير الحقيقى للطبقة العاملة يتطلب ثورة
اجتماعية - ثورة يجرى التحضير لها عن طريق كل جوانب التطور
للرأسمالية - أى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ونقلها الى
الملكية العامة ، واستبدال الانتاج الرأسمالى للسلع بالتنظيم
الاشتراكى لانتاج البضائع المادية بواسطة المجتمع ككل ، بهدف
توفير الرخاء الكامل والنمو الشامل الحر لكل أبنائه » (ف . ا .
لينين - مجموعة الاعمال الكاملة - مجلد ٦ - ص ٢٨) .

وقد ركز لينين بنوع خاص على أن « دكتاتورية البروليتاريا
شرط سياسى ضرورى للثورة الاجتماعية » . (مجلد ٦ - ص ٢٩) .
غير ان الجماعة الاشتراكية ليست اجراء واحدا ، وانما هى
عملية مطولة . فالغاء الملكية الرأسمالية الخاصة ليس سوى بداية
ونزع ملكية غاصبى الملكية هو خطوة أولى نحو اقامة الملكية
الاشتراكية وتنفيذ الجماعة بطريقة اشتراكية . وبعد هذا يجب
على البروليتاريا ان تنصرف بكليتها الى عمل تنظيمى اقتصادى
متواصل من أجل وضع اشتراكية الانتاج فى التطبيق . وهذه
المرحلة الثانية من مراحل الجماعة الاشتراكية هى أصعب وأطول
عملية من عمليات الجهد الخلاق - كما يقول لينين - لتنظيم

شبكة على أقصى حد من التعقيد والدقة للعلاقات التنظيمية الجديدة .

وهذه المفاهيم تبين بجلاء الى أى حد يخطئ المدافعون عن الرأسمالية خطأ كبيرا فى تصوير عملية خلق ملكية عامة حقيقية ، ومدى خطأ محاولات التسوية بين عملية جماعية الانتاج التى تجرى فعلا فى الحقبة الامبريالية ، وتطور الملكية العامة الحقيقية فى ظل الاشتراكية . والحقائق تثبت بما لا يقبل الجدل استنتاج لينين ان جماعية الانتاج والملكية فى ظل الرأسمالية لا تفعل أكثر من تقليل عدد ملاك رأس المال ، وتعزيز سلطة الاوليغاركية المالية . وفى التحليل النهائى لا يهم فى شئ ان يكون علينا ان نتعامل مع الملكية الفردية او المشتركة او الاحتكارية او ملكية الدولة لأنها جميعا فى ظل الرأسمالية الحديثة ليست سوى ملكية رأسمالية .

وهى ولا شك لها ملامحها المتباينة . ولكنه تباين لا يرتبط الا بمدى اتساع مجال الاستغلال . فشكل الملكية فى الشركات المساهمة يستوعب رأس مال خارجيا والمخدرات الصغيرة لابناء الشعب العامل ، بينما الاحتكار يمد سيطرته الى رأس المال خارجه ويضاعف مجال الاستغلال ، أما الدولة ، فانها بفضل الملكية الرأسمالية المتجمعة لديها تبيع للاوليغاركية المالية ان تسيطر ليس فقط على نسبة كبيرة من اجمالى رأس المال فى المجتمع ، ولكن ايضا على جزء ملحوظ من الدخول الشخصية للمواطنين كذلك .

أما الضرائب فهى من ناحية جزء من قيمة فائض الانتاج الذى يستولى عليه الرأسماليون ، وهى من ناحية أخرى جزء من قيمة الناتج الضرورى للعمال وغيرهم من فئات الشعب العامل . وبيع المشروعات الحكومية هو الشكل البديل لفائض القيمة الذى يخلقه العمال المأجورون المستخدمون فى هذه المشروعات . وهذه هى العناصر الرئيسية لتراكم القيمة الذى يتركز فى أيدي الدولة البورجوازية .

فاذا اتبع لمثل هذا التراكم الضخم للقيمة فى يد الدولة سياسة تتبع لصالح الشعب ، فانه يمكن أن يستخدم لسد العديد من الاحتياجات العامة وحل الكثير من المشاكل الاجتماعية . غير ان الخبرة تؤكد ان هذا لا يمكن أن يتم الا فى ظل دكتاتورية ديمقراطية

نورية الطبقة العاملة وسائر فئات الشعب العامل التي تنتزع السلطة السياسية من البورجوازية الاحتكارية .

ولكن الوضع يختلف اساسا مادامت الاحتكارات محتفظة بالسيطرة السياسية . فالنسبة الكبرى من اجمالي القيمة المركزة في أيدي الدولة تستخدم فوق كل شيء لصالح الاوليجاركية المالية التي تسلم لها اما مباشرة على شكل معونات أو قروض بشروط يسيرة أو بدون فائدة . . الخ ، أو بطريق غير مباشر بأن تدفع الحكومة اسعارا باهظة ثمنًا لمشترياتها ، أو عن طريق الانفاق الحربى ، أو على العموم عن طريق تهيئة الظروف الكفيلة بالحفاظ على الاستغلال الرأسمالى . والحقائق التي تؤكد هذه النظرية الماركسية معروفة للجميع . وهذا هو السبب في أن الواقع الرأسمالى اليوم شاهد لا ينقض على صحة استنتاج لينين أن تطور مختلف أشكال ملكية الدولة يجعل من مسألة السلطة هي المسألة الرئيسية .

فالمهم هنا هو : لصالح من تستخدم الملكية ؟ هذا هو « البرزخ الكبير » بين الرأسمالية والاشتراكية . ان الاقتصاديين الغربيين يصورون ملكية الدولة الرأسمالية كملكية عامة ولكنها أبعد ما تكون عن ذلك ، انها في الحقيقة ملكية احتكارية مجمعة .

غير ان ملكية الدولة لا تقتصر على مجال الأعمال المالية فقط . فالعنصر الاساسى هو ملكية الدولة ومالية الدولة ونظام الائتمان . ففي الولايات المتحدة تقدر جملة أصول الدولة بمبلغ ٣٥.٠٧ الف مليون دولار ، بما في ذلك مواد حربية قيمتها ١٧.٠٨ الف مليون دولار ، ومشروعات دولة وخدمات مكتبية قيمتها ٥.٠٣ الف مليون دولار ، وموارد النظام المالى بمبلغ ٥٣٦ الف مليون دولار ، وذهب وموجودات اخرى ذات قيمة بمبلغ ٢٩٢ الف مليون دولار ، وأراض قيمتها ١٩ الف مليون دولار ، وممتلكات اخرى قيمتها ٢٧٨ الف مليون دولار . (انظر الكوميونست رقم ٢ - ١٩٦٨ - ص ٩١) .

والاحتكارات تستخدم سيطرة الدولة الاقتصادية كوسيلة لرفع شأن الملكية الرأسمالية . ولكن الانتاج الرأسمالى في الاساس انتاج خاص . الا ان دبالكتيك الحياة يقضى بأن النتائج الموضوعية لسيطرة الدولة ، واتجاهاتها على المدى الطويل لا تلبث أن تقوض

فى نهاية الامر علاقات الملكية الرأسمالية بدلا من تعزيزها . وراس المال الخاص لم يعد بوسعه أن يوفر أسباب النمو لقوى الإنتاج الاجتماعية ، وبذلك يتضح أن الإنتاج يستطيع أن يتطور بدون الملكية الخاصة . ولكنه لا يستطيع أن يتطور الا اذا تحقق تطبيق مبدأ الملكية العامة . ويتضح يوما بعد يوم أن طبقة اصحاب الملكية الرأسمالية قد أصبحت طبقة لا لزوم لها فيما يتصل بنمو الإنتاج . وواضح أن نظام الإنتاج وعلاقات السوق والمحاسبان التى قد تشكلت فى ظل النفوذ الاحتكارى قد بدأت اليوم تتجاوز القالب الرأسمالى ، وتجذب الاقتصاد الرأسمالى « .. الى نوع من النظام الاجتماعى الجديد .. نظام انتقالى بين المنافسة الحرة الكاملة والجماعية الكاملة » . (ف . ا . لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٢ - ص ٢٠٥) .

وان هذا القول يبدو اليوم أكثر انطباقا على الاقتصاد الرأسمالى المؤمم الحديث الذى تؤكد تناقضاته أكثر فأكثر صدق نبوءة لينين بأن « .. الأسلوب الرأسمالى للإنتاج ، قد خلق بنفسه الظروف المادية التى لابد أن يفنى بها . ان العملية عملية تاريخية » (ف . ا . لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ١ - ص ١٧٣) .

غير أنه من المؤكد أن الرأسمالية لن تنهار من تلقاء نفسها . وقد كان لينين يؤكد دائما أن الاشتراكية لا يمكن أن تقوم الا فى أعقاب ثورة اشتراكية مظفرة هى وحدها التى تجعل من الممكن البدء فى تطوير الملكية العامة الحقيقية ، كأساس اقتصادى للاشتراكية . وعلى النقيض من أى شكل من أشكال الملكية الرأسمالية ، فإن جوهر الملكية الاشتراكية على نطاق الامة بأسرها هو أولا أن تؤمم كافة وسائل الإنتاج الرئيسية وتكون ملكا للشعب العامل ، وثانيا وهو الأهم أن تستخدم الملكية العامة فعلا لصالح كافة أبناء المجتمع فى ظل خطة اقتصادية وطنية موحدة . وتوزع حصيلة الإنتاج الاجتماعى توزيعا منظما مستهدفة الاشباع المتكامل لكافة الاحتياجات المادية والثقافية لكافة أبناء المجتمع .

ويؤكد تحليل تطور أشكال الملكية الرأسمالية ضرورة التمييز بوضوح بين ملكية الجماعة البورجوازية والملكية العامة ، إذ أن مضمونها الخاص المتصل لا يجعل من الممكن لاي شكل من أشكال

الملكية الرأسمالية أن يكون ملكية عامة حقيقية . . ومن وجهة النظر هذه ، فإن فكرة الملكية العامة الرأسمالية في حد ذاتها فكره غير معقولة . وليس من قبيل المصادفة أن تستخدم هذه الفكرة نفسها للدفاع عن الرأسمالية وخدمة النظرة المعادية للشيوعية التي يحاول « اثبات » أن الاشتراكية والرأسمالية لا يختلفان من ناحية الجوهر ، ولتأييد فكرة « التلاقى » . غير أن هذا كله لن يجديهم شيئا ، فالملكية العامة تعبر عن الجوهر العميق لعلاقات الإنتاج الاشتراكية ، وللمجتمع القى التناقضات الطبقة ، أما الملكية البورجوازية فسواء كانت ملكية فردية أو جماعية أو قومية فإنها تستلزم قالب علاقات الإنتاج الرأسمالية - أى نظاما يقوم على تناقضات الطبقة ومجتمعها يقوم على الاستغلال الواسع للعمل لتاجور بواسطة رأس المال .

وعندما يقول لينين أن « الاحتكار هو مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى نظام ارقى » . ا . ف . ا . لينين - مجموعة الاعمال الكاملة - مجلد ٢٢ - ص ٦٦) ، فإن المقصود ان هذه الملكية الرأسمالية الجماعية (ولكن ليست العامة) التي تدفع الى الامام بجماعية الإنتاج هي فعلا التحضير المادى للاشتراكية . وقد أكد لينين بثبات أن الإنتاج الجماعى يستلزم التخلص من قيود علاقات الإنتاج الخاصة ، واقامة علاقات إنتاج اشتراكية مناسبة . وهذا هو الاتجاه الذى يسير فيه المجتمع الانسانى .

السيطرة الاحتكارية ، جوهر الرأسمالية الاحتكار شكل للإنتاج فى ظل الامبريالية

من اكثر العناصر اهمية فى نظرية لينين عن الامبريالية توضيحها الجنى لحقيقة ان السيطرة الاحتكارية تشكل الجوهر الاقتصادى للامبريالية ، وان رأسمالية التنافس الحر قد انتقلت الى أعلى مراحلها ، أى الى الامبريالية ، بعد أن حل الاحتكار محل التنافس الحر . وكل هذا يصدق على رأسمالية اليوم كما كان يصدق عليها منذ خمسين أو ستين عاما مضت . فاليوم أيضا تحددا للاحتكارات بصورة العامة للعالم البورجوازى . ويعتبر بروز الاحتكارات على أساس تركيز الإنتاج أحد القوانين العامة الرئيسية للمرحلة الراهنة من مراحل الرأسمالية .

وقد بين الزمن ، على عكس ما تقوله النظريات البورجوازية والاصلاحيه عن « اللا تركز » ، أن عمية تركز الانتاج ورأس المال تمضى فدما . فبينما كانت الاحتكارات فى بداية هذا القرن تضع يدها على الجوانب الاساسية للاقتصاد فى البلدان المتقدمة - مثل انتاج الطاقة ، وموارد المواد الخام ، والصناعات الاساسية - فانها الآن تضع يدها على جميع الصناعات وكافة فروع الاقتصاد . وهكذا فان سلطة الاحتكارات الكبرى قد تضاعفت اليوم الى حد بعيد .

ففى ١٩٦٤ كان فى العالم الراسمالى ٧٦ شركة صناعية يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية الف ملىسون دولار . وواضح ان الآلات والتكنولوجيا الحديثة قد عززت الصلة بين مختلف الفروع . ودفعت الى الامام بالانتاج المشترك . وقد أدى هذا الى اتساع التنوع السلمى الذى كانت نتيجته ظهور مجتمعات متعددة القدرات ، اى مؤسسات ذات مراحل متعددة تضم عمليات السوق وعمليات الانتمان الى جوار العديد من فروع الانتاج . وتخوض هذه المؤسسات والكارتلات الاحتكارية الكبرى فيما بينها صراعاتنافسيا عنيقا للاستيلاء على المراكز الرئيسية فى الانتاج والمبيعات وكذلك فى الجهاز الحكومى . وفى مجرى هذا الصراع ، تتلع الشركات الكبرى مزيدا ومزيدا من الشركات المنافسة الاضعف منها ويشدد بذلك تيار انضمام الشركات الى بعضها . ونلعب آليات المشاركة « والاتحادات الشخصية » او ما يسمى اصحاب المصالح المشتركة ، وآليات التحكم فى الأسعار . الخ دورا متزايدا فى وضع الاقتصاد تحت السيطرة الاحتكارية الشاملة . وهكذا ، فان الواقع الراسمالى الراهن يقدم وفرة من الأدلة المادية التى تؤكد المبادئ الاساسية لنظرية لينين عن الامبريالية من كل جوانبها .

فتطور الشركات المساهمة ، تلك الوسيلة الفعالة لدفع عجلة التركيز ، قد ساعد على ظهور وتدعيم المؤسسة الحديثة التى نعد ارسخ ما يكون فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن هنا ، فليس من قبيل المصادفة ان يكون الاقتصاديون البورجوازيون الأمريكيون هم الذين يسوقون الكثير من النظريات المتعلقة بالطابع الخاص للمؤسسة الحديثة ، وهى نظريات تقوم على مقدمتين رئيسيتين :

الأولى : هي أن المؤسسة نتيجة حتمية للتقدم التكنولوجي الذي رفع حجم الإنتاج . وبمعنى آخر فانهم يقرنون بين المؤسسة الاحتكارية . وبين الإنتاج الواسع على العموم ويرون أنها خير صورة له .

والثانية : هي أنه ليس هناك مؤسسة ، أيا كان حجمها ، تعتبر احتكارا . ومن هذا يستخلصون نتيجة مؤداها أن الاقتصاد الرأسمالي الحديث الذي نعرف جميعا أنه يتميز بسيطرة الشركات الضخمة العملاقة ، ليس هو المرحلة الاحتكارية للرأسمالية ، وإنما هو ضرب جديد من التنظيم الاجتماعي .

والواقع أن هذا التقييم « الدفاعي » للشركات نابع من نظرية « نورد الشركات » التي طرحت في الثلاثينات بواسطة الاقتصادي الأمريكي ج . مينز . فعند بداية القرن العشرين - طبقا لما تقوله هذه النظرية - انتزعت الشركات من الأفراد الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج . وواضح أن مينز ينطلق من حقيقة أنه في المرحلة الإمبريالية للرأسمالية ، فإن تركيز رأس المال أدى إلى اتساع النشاط الاقتصادي للشركات ، مما يساعد على تعزيز قوة ونفوذ أكبر هذه الشركات ، ويضاعف أهمية الصفوة الإدارية التكنيكية . وهذه كلها حقائق قائمة ولا شك .

وبينما نجد أن نظرية لينين عن الإمبريالية ، القائمة على أساس تحليل كافة السمات الصحيحة المميزة للتطور الاقتصادي والسياسي للرأسمالية قبل الحرب العالمية الأولى ، تصف جوهر الإمبريالية باعتباره سيطرة رأس المال الاحتكاري ، وأن الإمبريالية نفسها هي أعلى وآخر مراحل الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج ، فإن الكتاب البورجوازيين من أمثال مستر مينز يقولون أن الشركة الكبيرة ليست احتكارا ، وأن الاقتصاد الخاضع لسيطرة الشركات الكبرى ليس هو الرأسمالية وإنما هو نظام اقتصادي اجتماعي آخر . وكان مينز يدعو إلى تسمية النظام « الجديد » في الولايات المتحدة باسم « الرأسمالية الجماعية » .

وإذا صرفنا نظرا عن التفاصيل الفرعية ، فإن الشيء الرئيسي في هذه النظريات هو تناولها الميتافيزيقي غير العلمي لمسألة تحديد طبيعة الشركات ، ومكانها ودورها في نظام الأسلوب البورجوازي

فى الانتاج . فهى تعتبر الشركة ببساطة مجرد مؤسسة انتاجية ونتيجة منطقية للتقدم التكنولوجى . وفى هذا يقول مبنز أن التكنولوجيا الحديثة التى تتطلب تنظيمًا ملائمًا للصناعة قد ولدت مجمعات مركزية ضخمة حلت محل عشرات الالوف من المشروعات الصغيرة التى كانت موجودة فى عصر آدم سميث .

ومنذ ذلك الحين وهذا الرأى يعتبر حقيقة بديهية لدى المفكرين البورجوازيين . فهم يقولون أن الملكية الفردية الخاصة كانت تسبب العمل للمشروعات الصغيرة البسيطة من الناحية التكنولوجية . فانتاج سيارات فورد الاولى ، على سبيل المثال - كما يقول جالبريث - لم يكن يحتاج الى قدر كبير من الهمة القساء. فالسيارة كانت تصنع من الصلب العادى الذى يؤتى به فى الصباح من المخزن ويتم تحويله الى اجزاء بعد الظهر . وكانت سلطة المالك مطلقة وكثيرا ما كانت تؤدى الى انواع كثيرة من التطرف . غير أن التكنولوجيا المعقدة أدت الى ظهور الشركات وجعلت من « التكنوقراطية » الامر العام السائد . وقد ظهر اصطلاح « التكنوقراطية » فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى ، ويقصد به تمتع خبراء التكنولوجيا بنفوذ فعال فى السياسة ، كما يقول البروفيسور ج . ماينود بجامعة لوزان .

وهكذا يسوق المدافعون عن الاعمال المالية الكبرى هذه الآراء امام كل من يكشف عن الطبيعة الحقيقية للاحتكارات . فمع اعترافهم بالتركز الهائل لرأس المال والانتاج ، وترديدهم للارقام التى تؤكد تكاثف هذه العملية ، الا أنهم يعودون فيستخلصون منها أن الشركة التى اندفعت مع تيار التقدم التكنولوجى ليست احتكارا وانما هى شكل مثالى لتنظيم الانتاج الحديث ، وبالإضافة الى ذلك يرددون بالحاج أن الشركة الكبرى هى افضل الاشكال الممكنة للانتاج الكبير على العموم .

ولكن ، فلنلق نظرة على الجانب الاقتصادى للرأسمالية فى اواسط وأواخر الستينيات . أن من المعترف به عموما أن اقتصاد الولايات المتحدة - على سبيل المثال - خاضع لسيطرة ٥٠ شركة عملاقة تزدداد قوة باستمرار . وفى ١٩٦٥ بلغت الزيادة فى رقم مبيعات هذه الشركات الصناعية العملاقة ١١٨٪ بالنسبة للعام

السابق . ووصلت الى ٢٩٨ ألف مليون دولار . وتجاوزت أرباحها ٢٠ ألف مليون دولار ، أى بزيادة ١٦ ٪ وزادت أصولها بنسبة ١٥ ٪ ، بينما زاد حجم جيش العاملين بها بنسبة ٨٨ ٪ وهذا يدل على أن توجيه الاقتصاد نحو الصناعات الحربية والعدوان ضد فيتنام قد رفع بعض شركات القطاع الحربى الى مصاف الخمسمائة شركة الكبرى . ولأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة ينتقل «فورد» الى المركز الثانى ليحل محل ستاندارد أويل أوف نيو جيرسى، بينما انتقل كيريزلر من المركز السادس الى الخامس .

وبيين الجدول التالى صورة عامة للشركات الصناعية الامريكية الكبرى العشر فى منتصف الستينيات .

الاحتكارات الصناعية العشرة الكبرى بالولايات المتحدة

عدد العاملين بالآلاف	الأرباح	الأصول	حجم المبيعات بالمليون دولار	الشركة
٧٣٥	٢١٢٦	١٢٥٨٦	٢٠٧٣٤	جنرال موتورز
٣٦٤	٧٠٣	٧٥٩٧	١١٥٣٧	فورد
١٤٨	١٠٣٦	١٣٠٧٣	١١٤٧٢	ستاندارد أويل أوف نيو جيرسى
٣٠٠	٣٥٥	٤٣٠٠	٦٢١٤	جنرال إلكتريك
١٦٧	٢٣٣	٢٩٣٤	٥٣٠٠	كيريزلر
٨١	٣٢٠	٥٢١٢	٤٩٠٨	سوكونى موبيل أويل
٢٠٩	٢٧٥	٥٤٥٢	٤٤٠٠	الصلب الامريكية
٥٧	٦٣٧	٥٣٤٣	٣٧٧٩	تكساكو
١٧٢	٤٧٧	٣٧٤٥	٣٥٧٣	أى . بى . ام
٥٥	٢٢٧	٢٥١١	٢٣٨٥	بترول الخليج

وهذه الشركات العشر مؤسسات هائلة تتضخم امكانياتها عاما بعد عام . وفى نفس الوقت يزداد توطدا مركز ال ٥٠٠ شركة الداخلة فى اطار العصابة الكبرى . غير أن هذه العصابة تزداد ضيقا

عاما بعد عام . فبينما فى سنة ١٩٦٤ - على سبيل المثال - كان حجم مبيعات الشركة التى تحتل المرتبة الاخيرة من القائمة ٩٧١ مليون دولار ، فانه فى عام ١٩٦٥ ، ولاول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة ، أصبح من الضرورى ان يزيد هذا الرقم الى أكثر من ١٠٠ مليون دولار ليسمح للشركة بالدخول فى القائمة . وهكذا ، نرى فى ١٩٦٥ ان شركة « ايلاند جريك كول » تحتل المرتبة الاخيرة برقم مبيعات يصل الى ١٠٩٦ مليون دولار ، تاركة خلفها ، خارج العصابة ٣٠ احتكارا آخر يزيد رقم مبيعاتها قليلا على المائة مليون وهذا يعنى ارتفاعا قدره ١٢٨٪ فى السنة . وهذا هو معدل التركيز فى الطاقة الصناعية والمالية بالولايات المتحدة فى منتصف الستينيات . ومعنى هذا ان الاوليجاركيه الصناعية تشكل تجمعا محدودا يصعب ان يتعرض للتغيير . وأى تغيير فيه لا يحدث الا فى الثالث الاخير من القائمة .

ففى عام ١٩٦٥ لم يعزل من عصابة القمة سوى ٢٦ شركة من بين شركاتها الخمسمائة ، ومن بين هذه ، تسع شركات ابتلعها شركات اكبر منها . ومن بين ال ٢٦ شركة التى دخلت القائمة كان هناك ٩ شركات سبق ان كانت فى صفوفها . وشركة جنرال موتورز العملاقة هى بالفعل دولة داخل الدولة ، فحجم مبيعاتها السنوية يتجاوز الدخل الكلى لولايات نيويورك وبنسلفانيا ونيوجيرسى وأوهايو وديلاوير وست ولايات فى نيو انجلاند . وتملك الشركة ١٢٧ مصنعا فى ٤٥ بلدا ، وتستغل ٧٣٥ ألف عامل ومستخدم ، وتستخدم ٣٥ ألف مورد صغير و ١٦ ألف وكلاء موردين كبار وتشكل أرباحها ٧٦٪ من اجمالى أرباح كافة الشركات الصناعية بالولايات المتحدة .

ونفس معدل التركيز نجده فى الاحتكارات المصرفية والتأمينية وفى الاحتكارات التجارية وشركات النقل وشركات ومؤسسات الخدمات العامة . وفى كافة فروع الاقتصاد الراسمالى بالولايات المتحدة نجد ان الصعود الى المرتبة العليا التى تضم ٢٩ شركة عملاقة مفتوح فقط أمام الشركات التى تتجاوز موجوداتها ٤ آلاف مليون دولار .

ومن هذه ال ٢٩ مؤسسة عملاقة ، يوجد ١١ بنكا ، و٧ شركات تأمين ، و ٩ احتكارات صناعية . والحق ان هذه تبدو فى الظل

وراء القبضة القوية للاوليجاركية الائتمانية والمالية . فحتى ستاندارد أويل أوف نيوجيرسى لا تصل الا الى المرتبة السابعة من هذه القائمة . كما أن مؤسستين مثل اى . بى ام وديبونت ، يصل حجم موجوداتهما الى ٣٧ و ٢٨ الف مليون دولار على التوالي لا تنتمى الى هذه القائمة المهولة .

وقد شهدت الخمسينات والستينات من هذا القرن نهضة جذرية للاحتكار بالولايات المتحدة ، ففي العشر سنوات من ١٩٥٦ الى ١٩٦٥ ارتفع حجم مبيعات الاحتكارات الخمسمائة من ١٦١٤ الف مليون دولار الى ٢٩٨١ الف مليون أى بنسبة ٨٤٧٪ ، كما زادت موجوداتها بنسبة ١٠٦٪ واستثماراتها الرأسمالية بنسبة ٩٦٪

وهذه الزيادة الملحوظة فى تركيز الطاقة الاقتصادية يمكن ان نرجعها ايضا الى اندماج الاحتكارات ، الذى يساعد عليه كثيرا ادخال التكنولوجيا الحديثة ، ولكن ، هل من الصواب أن نعتقد مثلما يعتقد كتاب الغرب أن هذه المؤسسات الضخمة هى الشكل المثالى للانتاج الكبير بوجه عام ؟ أبدا بالمرّة . فان هذه الفكرة تنبع من النظر الى الأسلوب الرأسمالى فى الانتاج وحده ، دون أى اعتبار لتجربة البلدان الاشتراكية .

ففى الاتحاد السوفيتى لم يكن نمو التكنولوجيا الصناعية مصحوبا بظهور مؤسسات من طراز الشركات المساهمة ، بل كان مستحيلا أن يكون كذلك . فالشركات الكبرى الأمريكية مثال نموذجى لتزايد الاتجاه نحو احتكار الاقتصاد فى المرحلة الامبريالية للرأسمالية .

وقد كشف لينين ، بتطبيقه للمبادئ الماركسية للتحليل الاجتماعى ، عن السمات الجديدة للرأسمالية الاحتكارية التى تميزها عن رأسمالية المشروع الحر . وجعل لينين من تحليل الطبيعة الاقتصادية للامبريالية نقطة البداية فى بحثه الذى مكّنه من تقديم التعريف العلمى لطبيعة علاقات الانتاج اليوم فى العالم الرأسمالى ، حيث نجد ١٠٠ شركة صناعية كبرى لا تشكل أكثر من ٠.٢٪ من مجموع عدد الشركات من هذا النوع ، ومع ذلك فان هذه المائة شركة تستأثر بـ ٥٥٪ من مجموع الأرباح بعد دفع

الضريبة . الامر الذى لا يدع مجالا للشك فى طابعها الاحتكارى .
فان السمة الرئيسية للاحتكارات فى نهاية الامر ، والسبب فى
وجودها اصلا ، هو الربح الاحتكارى الفاحش . والاحتكارات
نهاية بطبيعتها ، ففضلا عن سلبها للعمل المأجور ، فانها تسمى الى
اعادة توزيع جملة فائض القيمة لصالحها ، ونهب شعوب المستعمرات
والبلدان التابعة . وفى عام ١٩٦٥ حصلت شركة جنرال موتورز
على ربح صافى قدره ٢١٢ الف مليون دولار ، ضاربة بذلك رقما
قياسيا لم يعرفه التاريخ لارباح شركة واحدة .

ان نمو الاحتكار ، الذى غالبا ما يتجاوز مرحلة تركيز الانتاج
التي تم الوصول اليها بالفعل ، لا يدفع اياه سوى رغبة الاوليجاركية
المالية فى تحقيق اقصى حد من الربح الاحتكارى ، ومضاعفة الدخول
الشخصية لكبار رجال المال وزيادة تراكم راس المال الواقع تحت
سيطرتهم . ويقدر الاقتصاديون السوفيت نصيب الاوليجاركية
المالية باكثر من ٥٠٪ من مجموع فائض القيمة فى البلدان الامبريالية
وفى الولايات المتحدة حققت الشركات فى عام ١٩٢٩ ربحا قدره
١٠٠ الف مليون دولار ، ارتفع الى ٤٩ الف مليون دولار قرب نهاية
الحرب العالمية الثانية ووصل الى ٧٠ الف مليون دولار فى
عام ١٩٦٥ .

والحجة التى تساق عادة «للبهنة» على الطابع غير الاحتكارى
للشركات العملاقة هى ان الشركة عبارة عن نتاج ، وحافز فى نفس
الوقت للتقدم التكنولوجى . وفى هذا يقول ج . جاليريت ان
التركز الذى تضاعفه الشركات يساعد على مزيد من النمو
الاقتصادى لان الشركات الكبيرة جدا وحدها هى القادرة على
ممارسة البحث العلمى على نطاق واسع . وهذا النوع من التفكير
مثال على طريقتهم فى اعتبار ما ليس الا سمه سطحية للواقع
الراسمالى على انه امر جوهري .

فان احدا لا ينازع فى ان الشركات الاحتكارية العملاقة تقوم
فعلا بدور كبير فى البحث العلمى . وطبقا لمجموعة من المقالات
نشرها البروفيسور ميللر من جامعة ييل بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٥٥ .
نجد ان ٥٨٥٪ من ٢٠ ألف براءة اختراع امريكية جاءت عن طريق
الشركات ، و ٥٨٪ من هذه جاءت من جانب ٣٩٤ شركة عملاقة .

وفي عام ١٩٥٥ ، كان من بين ١٦١٩٩ براءة اختراع صدرت عن
الشركات ، أكثر من ٥٠٪ جاءت من جانب ٢٢٨ شركة كبيرة .
نعم ، ان الشركة الكبرى قادرة على ممارسة البحث العلمي على
نطاق واسع . ولكن الاحتكار نفسه يضع حدودا صارمة على
استخدام نتائج هذه البحوث . والشركات الأمريكية تضع حدودا
على التوسع في استخدام الاوتوميشن . انهم يدخلون العقول
الإلكترونية والايوتوميشن فقط من أجل تخفيض تكلفة الوحدة
بالمقارنة بالقيمة الاجتماعية للسلع وبالتالي يجنون مزيدا من الأرباح
ولهذا السبب فان الاحتكارات تفعل كل شيء للحيلولة دون الاستفادة
من الانجازات الجديدة على النطاق القومي .

وأخيرا ، فان ادخال الاوتوميشن والمعدات الإلكترونية محدود
بقدرته السوق . فالاحتكارات لن تقدم أبدا على ادخال عمليات
الإنتاج الجديدة التي تعني اضافة المزيد الى حجم العرض في
السوق ، إلا اذا كان هذا يعني مزيدا من أرباحها .

ان الاحتكارات تستفيد من الإنتاج الواسع لسحق منافسيها
والتحكم في الاسعار لكي تحقق لنفسها ربحا احتكاريا مرتفعا .
فما يهمها هو الربح ، وليس التقدم الاجتماعي . ولكن التعطش
للربح يصبح عقبة تمنع الإنتاج الواسع من تحقيق ميزاته بالكامل ،
بينما تضاعف سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية ونمو الاحتكار
في الاقتصاد من حدة التناقضات الرئيسية للرأسمالية ، أي
الصدام بين الإنتاج الاجتماعي والملكية الخاصة والشركات الكبرى،
أي أن الاحتكارات أبعد ما تكون عن تسوية هذا التناقض ، بل تزيد
من حدته الى أقصى حد . ومن ثم ، فان المخرج الوحيد هو إلغاء
الملكية الرأسمالية ، واقامة الملكية الاشتراكية التي توفر امكانيات
لا حدود لها لنمو القوى الإنتاجية للمجتمع ، حيث أن هدف الإنتاج
الاشتراكي ليس الربح قبل كل شيء ، وانما اشباع الاحتياجات
المادية والثقافية للإنسان .

ومن الناحية الأخرى ، فان الاحتكارات تساعد كثيرا على
الاتجاه نحو تحلل الرأسمالية ، الذي يتزايد وضوحه أكثر فأكثر
مع نمو الازمة العامة للرأسمالية .
وتبقى بعد ذلك حقيقة ان السلطة النامية لاحتكارات الولايات
المتحدة ترجع أساسا الى ابتلاع المنافسين الأضعف ، والاندماجات

أكثرهما ترجع إلى التقدم التكنولوجي. وطبقا لتقديرات الاقتصاديين الأمريكيين ، اختفت من الحياة الأمريكية ألف شركة في عام ١٩٦٦ بسبب اندماجها في شركات أكبر ، غير أن المهم هنا ليس فقط أن العدد المجرّد للاندماجات قد زاد كثيرا اليوم - فمنذ عشر سنوات كان الرقم خمس مثيله عام ١٩٦٥ . والكثير من الشركات الكبيرة يندمج أيضا . ففي عام ١٩٦٥ ، نجد أن شركات ضخمة مثل بيور اويل وموجوداتها ٧٥٠ مليون دولار وريتشفيلد اويل ٥٠٠ مليون دولار ، وكونسوليديشن كول ٤٦٥ مليون دولار ، وإي بي سي بارامونت وهي بدورها ذات رأس مال ضخم تشتريها شركات يونيون أويل واثلاستيك ريفيننج وكونتنتال اويل وانترناشيونال تليفون اند تلجراف

- وفي الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٥ تم اندماج أكثر من ٨٠٠ شركة لكل منها أصول تبلغ ١٠ مليون دولار على الأقل . في امبراطوريات أكبر تحكمها ٢٠٠ شركة صناعية ضخمة .

ولكن تزايد معدل الاندماجات ، رغم أهميته في حد ذاته ، لا يحجب الحقيقة البارزة لتغير طبيعة الاندماجات . فقديما ، كانت الاندماجات تتم غالبا بين الشركات المتنافسة ، أو بين الشركات الموردة والشركات المستهلكة . أما الآن ، فإن ٧٠٪ من جملة الاندماجات ينجم عنها ظهور مؤسسات متنوعة الانتاج وغير متجانسة تماما . والاندماجات بين الشركات التي بينها تنافس مباشر الآن لا تتجاوز ١٢٪ من جملة الاندماجات ، بينما كانت هذه النسبة ٣٠٪ في أوائل الخمسينات .

وهذا الطابع المتغير للاندماجات أدى إلى ظهور مؤسسات تنج أنواعا بالغة التنوع من المنتجات . ويستخلص بعض الاقتصاديين في الغرب من تحليلهم لدور المجمعات الصناعية في البلدان الرأسمالية أن سيطرة هذه المجمعات دلالة على استبدال السوق التلقائي بالنشاط المخطط لتنمية الانتاج والمبيعات لصالح المجتمع ككل . ونستطيع أن نجد شرحا مفصلا بالكامل لوجهة النظر هذه في كتاب ج. جالبريت « الدولة الصناعية الحديثة » . فبعد أن يعدد جالبريت العوامل الناجمة عن الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة ، يقول : انه من الضروري استبدال السوق

اللتقائى بسوق مخطط . وفى رايه أن هذا الاستبدال يتسم
أوتوماتيكيا حيث أن الاقتصاد الرأسمالى الحديث يتحول الى
اقتصاد عصر الشركة المخططة .

ولكن ما هو الوضع الغائم بالفعل ؟ .

الاتجاه نحو التنمية المخططة ، والاشكال الجديدة للصراع التنافسى

ان جانبا كبيرا مما يقوله ج . جالبريت مبنى على اساس
الملاحظة الصحيحة . ومع ذلك ، فان الاستنتاجات التى يخرج بها
تعطى صورة مشوهة للعمليات الحقيقية الجارية فى الرأسمالية
الاحتكارية ، فان المرحلة الاحتكارية للرأسمالية تتميز بالتعقيد المتزايد
للانتاج ، وب حقيقة أنه مع تزايد التخصص الضيق لمختلف الصناعات
فانها أيضا تزداد تداخلا . ومن ثم فان التقسيم الاجتماعى للعمل
يؤدى بالضرورة الى ارتفاع الانتاج السلى ، الذى يؤدى بدوره الى
مضاعفة التقسيم الاجتماعى للعمل .

وهذا هو الاتجاه الموضوعى لتركز رأس المال . ولكن هذا اتجاه
اجتماعى لا تكنولوجى . فحيثما تسود الملكية الخاصة لوسائل
الانتاج فان جماعية الانتاج تساعد على احتدام تناقضات الاسلوب
الرأسمالى فى الانتاج ، وتصبح علاقات الانتاج القديمة غير ملائمة
لقوى الانتاج النامية بشدة ، ويتحتم أن تحل محلها علاقات تتناسب
مع المستوى الحقيقى الذى بلغته القوى الانتاجية .

فهل التخصص فى ظل الرأسمالية يعنى خطوة فى اتجاه
التصفية الاوتوماتيكية للسوق أو بدقة أكثر خطوة فى اتجاه تحرير
المنتج - حتى ولو كان شركة عملاقة - من قوانين السوق ؟ . كلا
بالتأكيد . فتزايد جماعية الانتاج فى ظل الرأسمالية انما يزيد من
حدة التناقض بين الاسلوب الاجتماعى فى الانتاج والملكية الخاصة
الامر الذى يتضح جليا فى السوق التلقائية . ولكن جالبريت يكتفى
بالحديث عن التركيز والتخصص فى الانتاج دون أن يقدم التفسير
العلمى لما يترتب على هاتين العمليتين .

ثم أن جالبريت يقرر أنه كلما تقدمت التكنولوجيا تقدم الانجاء نحو القضاء على السوق . ولكنه يقول أيضا ان الشركة الامريكية أي الاحتكار . قد ابطأت بالفعل السوق . وافتتح عصرا من الانتاج الجماعي المخطط . وواضح ان هذا مجرد ادعاء . فجالبريت ينظر الى اتجاه ضيق لا يكاد يبرز في المرحلة الاحتكارية للرأسمالية ، ويعرفل نموه بالضرورة نظام علاقات الانتاج البورجوازي ، ثم يعتبر هذا تحريرا من السوق بينما علاقات الملكية الخاصة مازالت قائمة غير أن الحقيقة هي أن مجرد وجود مثل هذا الاتجاه انما هو دليل على أن المجتمع الرأسمالي قد نضج لاستبدال علاقات انتاجه العتيقة ، بعلاقات اشتراكية جديدة .

ومن هذه الزاوية فإن تحليل لينين للامبريالية وحده هو الذي يكشف عن جوهر التناقض بين الانتاج الجماعي واطار الملكية الذي يحيط به في ظل الظروف الراهنة . فمئذ أكثر من ٥٠ سنة مضت أوضح لينين في كتابه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » ان الانتاج السلمي قد تقوضت اركانه بالفعل . بماذا ؟ بواسطة جماعية الانتاج والعمل التي تضع أمام المجتمع حتمية جماعية الملكية طبقا للأسس الاشتراكية . وبعد نصف قرن أكدت الحياة تماما النتيجة التي قررها لينين .

أما كاتبنا البورجوازي فإنه عندما أدرك وجود هذا الاتجاه الذي كان الماركسيون منذ زمن بعيد على وعى به نراه يزعم أنه قد أصبح حقيقة واقعة بينما علاقات الانتاج الرأسمالية مازالت قائمة .

وأخيرا ، فإن النطاق الحديث للانتاج يستلزم التخطيط في اطار الشركة الواحدة ، ولكن الطابع الاجتماعي للانتاج يجعل من الضروري أن يكون التخطيط على نطاق قومي .

وقد أكد لينين أنه على تقيض المراحل السابقة ، فإن الصناعة الآلية الكبيرة تتطلب حتما تنظيم الانتاج بأسلوب مخطط ، ووضعه تحت السيطرة العامة . غير أن علاقات الانتاج البورجوازية تحول دون التخطيط على نطاق قومي ، ولا تسمح بالتخطيط الا في حدود الاحتكارات والتروستات والشركات وما الى ذلك ، فإذا بالتناقض بين الحاجة الملحة للتخطيط الاقتصادي القومي وطبيعة الرأسمالية يتفاقم أكثر فأكثر .

حقا ان استمرار الانتاج الرأسمالى فى التركيز وخصوصا مع نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية ، يحتم الاخذ ببعض عناصر التخطيط . ولكن لينين أكد الشيء الرئيسى هنا ، وهو أولا انه فى ظل علاقات الانتاج الرأسمالية فان عناصر التخطيط ، وفوق كل شئ الادارة الاقتصادية المخططة للتروست توجد جنبا الى جنب مع فوضى الانتاج الاجتماعى ، اى القوانين التلقائية للسوق .

وثانيا ان ما قد يوجد من عناصر التخطيط هذه ليست بحال من الاحوال من اجل الصالح العام ولا تنهى الطابع الاستغلالى للرأسمالية . فكما يقول لينين : « ان التخطيط لا يجعل العامل أقل عبودية ، ولكنه يمكن الرأسمالى من أن يحقق ارباحه طبقا لخطة موضوعة » (ف . ا . لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٤ - ص ٣٠٦) .

هذه هى الطبيعة الحقيقية للتخطيط فى ظل الرأسمالية الاحتكارية كما تكشفها عارية النظرية الماركسية اللينينية .

ولكن الكتاب الغربيين يحاولون دحض هذه الحقيقة . فينظرون الى التخطيط بعيدا عن القانون الموضوعى لنمو المخطط لجماعية الانتاج ، ويعتبرونه اداة لا تنتمى الى مجال الظواهر الاجتماعية إنما تنبع عن احتياجات التقدم التكنولوجى بصرف النظر عن نظام الملكية . غير ان جالبريت يعجز عن أن يفصل التخطيط عن الملكية فصلا كاملا ، فيضطر عند الحديث عن العلاقات بين التخطيط والسوق ان يستخدم تصورا مختلفا زائفا لما يسميه « المؤسسة الناضجة » فى « العصر الصناعى » الذى يسوده التخطيط ، على أنها شئ متميز تماما عن « مؤسسة المشروع الحر » التى عرفت فى الثلث الاول من القرن العشرين ، والتى كانت تخضع بالكامل لتقلبات السوق ، بيد ان ما يعنيه جالبريت بمصطلح « مؤسسة المشروع الحر » إنما هو فى الحقيقة الشركة الرأسمالية فيما قبل الاحتكار، اما « المؤسسة الناضجة » التى يقول بها فهى احتكار نموذجى بكل ما ينطوى عليه من تناقضات .

وفى مجال السعى لتفسير طبيعة المؤسسة بأسلوب جديد ، يتخلى الكتاب الغربيون عن مبدئين خاصين بالأسلوب البورجوازى فى التفكير : الاول هو القول بأفضلية اقتصاد السوق . فعلى عكس

وجهة النظر المقبولة يقول الاقتصاديون من طراز جالبريت ان النظام الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية لا يقوم على أساس اقتصاد السوق الذي يتحكم فيه العرض والطلب . وثانى المبدئين اللذين تخلصا منهما هو القول بأن المنافسة الحرة هي حصن الامان ضد الاحتكار .

فجالبريت يقول انه طالما كانت المبادرة من جانب المستهلك فان الأمر اذن يكون أمر اقتصاد السوق . أما اذا أنتقلت المبادرة الى المنتج وكان على المستهلك أن يكيف نفسه حسب احتياجات المنتج وما يوافقه ، فان هذا يكون هو الاقتصاد المخطط ، ثم يخاض جالبريت من هذا الى القول بأنه في الولايات المتحدة يتم التخطيط على أيدي المؤسسات أو الشركات الكبرى .

والآن ، ماذا تدل عليه هذه الاقوال ؟ انها تدل على أن اقتصاد السوق بمفهومه القديم لم يعد قائما في الولايات المتحدة . ونحن نوافق على هذا بكل تأكيد . فان تطور الاحتكارات قد اضعف اقتصاد السوق . هذا واضح . ولكن لا يقل عنه وضوحا انه على الرغم من ضعف اقتصاد السوق فان سيطرة السوق مازالت قائمة . فما زال التنافس بين الاحتكارات هو الواقع الذي يفسر مراكز المؤسسات المختلفة في السوق ، وهو الذي يفسد تقديرات خطط الشركات الصناعية ، ويؤدي الى اعادة توزيع الارباح لصالح الاحتكارات الأكثر قوة ، وفي مثل هذه الظروف فان مبدأ تحديد الثمن يطرا عليه التغيير ايضا فسر المنتج الذي كان يتحدد الى حد كبير في السوق الحر حسب حالة « العرض والطلب » قد حل محله الآن السعر الاحتكاري الذي تحدده الشركات الرئيسية العملاقة . والسيطرة على السوق هي بالتحديد الأمر التي يتيح للشركات وضع السعر الاحتكاري ، وليس ذلك من أجل التخطيط للمجتمع ، ولكن من أجل الحصول على أقصى حد من الأرباح .

ومن الطبيعي أن يبذل كتاب الغرب أقصى ما بوسعهم من أجل دحض هذه النقطة . فهم يحاولون البرهنة على أن السيطرة على السوق عنصر لا غنى عنه من عناصر التخطيط للمؤسسات نابع من المستوى الحالي للتكنولوجيا ومفيد للمجتمع بأسره ، وليس فقط لحفنة من الرأسماليين الساعين الى الربح . ولائبات ذلك

يشيرون عادة الى أن وظائف ادارة الانتاج أصبحت مركزة الآن في أيدي المديرين وهؤلاء في زعمهم ، يهتمون بالصالح العام وليس بالربح .

وهذه فكرة غير جديدة بالمرة . فحتى في عام ١٩٢١ قدم فبلين مؤسس مذهب « المؤسسة الامريكيه » فكرة نقل وظائف ادارة الانتاج الى « مجلس من التكنيكيين » وربط نظرية تحول الرأسمالية بهذه الفكرة .

بيد أن ماركس فضح منذ زمن بعيد ما تنطوي عليه أمثال هذه النظريات من مغالطات صريحة . ففي المجلد الأول من رأس المال نجد ماركس يبين بوضوح أنه مع انتقال الرأسمالية الى الصناعة الميكانيكية أصبح العمل الى حد بعيد تحت اشراف العمال الذين ينقسمون الى عمال يدويين واسطوات ، الى جنود وصف ضباط في الصناعة . وأصبح للمالك مديرون يقومون عنه بالإشراف والادارة . وهكذا تجرى الامور بشكل عام فان مجموعة طيبة من الخبراء التكنيكيين والموظفين بأجر يقومون الآن أساسا بنفس المهمة التي كان يقوم بها صف ضباط الصناعة في القرن التاسع عشر . ومع نمو الانتاج والتطور التكنولوجي أصبحت وظائف الادارة أكثر تعقيدا وتحققت زيادة ملحوظة في القوة العددية للمستخدمين الاداريين المأجورين . غير أن هذا لا يغير شيئا من الحقيقة الأساسية وهي أن معظم المستخدمين الاداريين الذين ليسوا رأسماليين بأنفسهم عبارة عن عمال أجراء يبيعون عملهم لاصحاب رأسمال المال ، ومن أجل هذا يقومون بالعمل الذي يؤجرون عليه وهو أن يساعدوا الملاك على تنظيم استغلال الطبقة العاملة لكي يحققوا لهم ربحا احتكاريا فاحشا . ومن ثم فإن المستخدمين الاداريين المأجورين خاضعون تماما للاوليغاركية المالية ، وهم دائمسا معها ، ورهن اشرارها .

والقوة الاقتصادية للملاك الذين يدبرون شئون الشركات تتوقف على حجم رأس المال الذي يملكونه . وكلما كدس كبار الاحتكاريين مقادير أكبر من المال ، تزايدت قوتهم الحقيقية . أما نظرية « ثورة المديرين » التي تزعم أن صاحب رأس المال قد فقد سلطانه وقوته وأن رأسمالية الامس قد تطورت الى « بناء تكنوقراطي » ، فانها

ليست الا وسيلة لاختفاء جبروت الاحتكارات وتضليل الشعب العامل .

ان حقيقة أن المستخدمين بأجر والخبراء التكنيكيين ، يتقاسون أموالا اكثر لا تعنى أن نعتبرهم « قوذاً جديداً » فالعمال أيضاً أصبحوا يتقاضون أجوراً أكبر . والبورجوازية الاحتكارية عندما تدفع مرتبات ضخمة « للتكنوقراطية » فانها تستطيع ان تجعلهم - مثل « الاستقراطية العمالية » - أسلحاً قياداً . وقد أكد لينين بنوع خاص وهو يتحدث عن الانتلجنسيا الروسية أنهم كجماعة اجتماعية يعتبرون « بورجوازية ، وبورجوازية صغيرة » . ومع ذلك فإن المثقفين « الذين لم يسخذوا بعد موقفاً اجتماعياً محدداً ، أو الذين أراحتهم بعيداً عن موقفهم المعتاد حقائق الحياة وينتقلون الآن الى جانب البروليتاريا » ليسوا ضدها (ف . ا . لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٦ - ص ١٨٩) وأوضح لينين أنه من الخطأ اعتبار مثل هذه الانتلجنسيا ضد البروليتاريا .

وقد لاحظ لينين وهو يصف فردية الانتلجنسيا انها « مرتبطة ارتباطاً حميماً بأسلوبها المعتاد في الحياة وأسلوبها في كسب عيشها الذي يقترب في جوانب كثيرة من أسلوب البورجوازية الصغيرة في المعيشة (العمل على حدة أو في مجموعات صغيرة جداً . الخ) » (ف . ا . لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٧ - ص ٢٦٩) كل ما سلف يكشف عن عدم جدوى محاولات اسناد التحول الداخلى للرأسمالية الى نمو الانتلجنسيا .

نعم ، ان بسيكولوجية الانتلجنسيا تختلف عن البروليتاريا ، باعتبارها بورجوازية في العادة . ولكنها ليست السيكلوجيا وانما علاقات الانتاج هي التي تميز ما بين الطبقات . ونمو المديرين الأجوريين والموظفين من المهندسين يدل على أن الثغرة بين رأس المال كملكية ورأس المال كوظيفة تتزايد اتساعاً ، وأن الطبقة الرأسمالية ليس لها دور في تقدم الانتاج الاجتماعى .

ومن الملامح المبررة للأمبريالية الحديثة ذلك الدور المتزايد للمنشأة الصناعية العسكرية ، والاحتكارات المتصلة بالصناعة الجبرية تكيل لنفسها الثراء باستمرار فقد ضاعفت شركة اى . بى . ام . التى تنتج العقول الالكترونية ، وشركة ستاندارد اويل

أوف نيوجرسي وهي احتكار بتروول ، ارباحهما بنسبة ٢٣ر٨ ٪ و ١٢ ٪ على التوالي في عام ١٩٦٧ . وقد انتهت شركة جنرال موتورز ، الابنة المدللة للبنتاجون ، عام ١٩٦٥ ببيع قدره ١٦٠٠ مليون دولار . وتشكل الامتيازات والاعانات والطلبات الحكومية موارد هائلة لمضاعفة تروات الاحتكارات . وارتفع الاعتمادات المخصصة لهذه الاغراض باستمرار ففي خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ١٩٦٨ أنفق البنتاجون ٧٦ر٢ ألف مليون دولار . والاسلحة الحديثة تكلف كما نعرف الشيء الكثير . . فبينما كانت الطائرة المسماة « القلمة الطائرة » في الحرب العالمية الثانية تتكلف ١٢٠ ألف دولار ، فان تكلفة قاذفة القنابل المقاتلة من طراز ف - ١١١ تبلغ نحو ٨ مليون دولار . ولكن الامر لا يتوقف عند هذا الحد . فطائرة النقل من طراز ا - س - ٥ - جلاكس تتكلف ٢٥ مليون دولار . ويمتزم سلاح الطيران الامريكى شراء ١٢٠ طائرة من هذا الطراز . ومن السهل تصور السرعة التي تضاعف بها ثروة الاحتكارات التي تزود نفسها بمثل هذه الطلبات الحكومية . ان الاقتصاد الحربى هو

اعلى معبر عن العلاقة المتبادلة الوثيقة بين جهاز الدولة والاحتكارات . فالبنتاجون يسيطر على املاك تبلغ قيمتها ٢٠٠ ألف مليون دولار ، وينفق سنوياً ٦٠ ألف مليون دولار من الاعتمادات الحربية . ومتوسط معدل الربح في ١٥ شركة اسلحة كبرى يزيد قرابة ٥٠ ٪ على متوسط الربح في ال ٥٠٠ شركة الامريكية الكبرى . وهكذا فان مجموع الشركات الامريكية العسكرية الصناعية والتي توصم بحق باسم «الحلف غير المقدس» تروج للسياسة العسكرية ، وتؤجج النار في هستيريا الحرب وسباق التسلح . كما أن حكم الاحتكارات الصناعية العسكرية ومصالحها الجشعة يعتبر مصدراً موضوعياً للاتجاهات الرجعية في السياسة الداخلية للولايات المتحدة ومسلحها الفدوانى فى المجال الدولى .

وازدباد حدة التنافس النتيجة الحتمية للسلطة النامية للاحتكارات . وهذا يؤكد صدق استنتاج لينين أن الاحتكار لا يقضى على المنافسة وانما يتخذ اشكالا جديدة تؤجج اوارها . فالمنافسة الاحتكارية تختلف اختلافا بينا عن المنافسة الحرة

السابقة سواء فى الطابع او الشكل . فالمجموعة الاحتكارية تعمل اليوم فى جو من الصراع الحاد نابع من التغير السريع فى موازين القوى بين الاحتكارات ، والتسابق فى سبيل التغير التكنولوجى . والتناحر على الطلبات .. الخ . وهنا نجد الوضع فى مجموع المؤسسات الصناعية العسكرية الامريكية مصداقا لما نقول . فمن انخطأ ان يتخيل المرء أن الوضع بين هذه المؤسسات هو ميكانيزم متكامل منظم يجرى بنعومة بلا احتكاكات . وانما الواقع أن هذا المجموع يتكون من مجموعات مختلفة من العمالقة الاحتكارية التى لا تكف عن التناحر فيما بينها من أجل السيطرة والأرباح . وما زالت الاتحادات الاحتكارية الراسخة من أمثال مورجان وركفلر تقبض على المراكز الرئيسية ، ومع ذلك ففي السنوات الأخيرة أصبحت تحددها الاحتكارات المالية الجديدة فى تكساس وكاليفورنيا . والحق أن تكون هذه المجموعات ونموها ، وصراعها من أجل المراكز الرئيسية فى داخل مجموع المؤسسات الصناعية العسكرية ، ومساندتها للاتجاهات البعيدة المتطرفة فى الحياة العامة الامريكية ، تعطى للمرء فكرة أوضح عن جوهر امبريالية الولايات المتحدة .

ومن الملامح المميزة للمؤسسات الصناعية المشكلة بواسطة الجماعات المالية الجديدة فى كاليفورنيا وتكساس أنها تضم شركات حربية وبترولية . وقد دفعت عمليات الحرب بهذه المؤسسات الى أعلى بسرعة الصواريخ ، وربطت ما بينها وبين الحكومة فى قفاز واحد وساعدتها على اقامة القاعدة المادية والمالية الهائلة الكافية لأن تضمها فى قائمة العصابة الكبرى للصفوة الاحتكارية بالولايات المتحدة .

ولقد حولت الاوليجاركية المالية فى كاليفورنيا مدينة لوس انجيلوس الى مركز عالمى لصناعة الطائرات ومنطقة رئيسية لانتاج البترول فى الولايات المتحدة . وتقود القطاع الصناعى من هذه الاوليجاركية شركات حربية ضخمة مثل لوكهيد لصناعة الطائرات وصناعات ليتون وامبراطوريات اصحاب الملايين من أمثال جيتى وهيوز ٠٠ الخ ، وتشكل اسهم مجموعة شركات الطيران

والصواريخ والالكترونيات فى لوس انجيلوس ثلث موجودات القاعدة الصناعية بأكملها . والأرقام التالية تبين مدى اتساع عمليات الاعمال المالية المتصلة بالحرب لدى المجموعة الصناعية المالية فى كاليفورنيا .

فمصانع لوكهيد الثلاثة والاربعون تستخدم ١٠ ٪ من جملة قوة العمل فى صناعة الطائرات والصواريخ . وصواريخ بولاريس ، وأقمار التجسس ، وطائرات ستار فايتر النفاثة التى تزرع الموت فى فيتنام ، وصواريخ ك - ٥ - ١ س التى طلب البنتاجون منها ما قيمته ٢٠ ألف مليون دولار ، كل ذلك تنتجه شركة لوكهيد التى لم تكن حتى أوائل الأربعينات سوى شركة صغيرة لا أهمية لها تعمل أساسا فى انتاج طائرات الركاب من طراز الكترا . واليوم أصبحت لوكهيد منتجا عملاقا للصواريخ والنفاثات ، ولا تشكل السلع المدنية التى تنتجها سوى ٢ ٪ من جملة انتاجها .

غير أن لوكهيد ليست شركة منفصلة . وإنما هى جزء من مجموعة لوس انجيلوس الأوليغاركية المالية النامية المرتبطة بشركات الاستثمار وبنك يونايتد كاليفورنيا الذى يسيطر على العديد من الشركات المساهمة ، ولهذه المجموعة علاقات وثيقة بحكومة الولايات المتحدة . وفى أواخر الخمسينات كانت شركة لوكهيد تستخدم نحو ١٠٠ شخصية عسكرية هامة ، وأرسلت مديريها إلى واشنطن للقيام « بمهمة ضباط اتصال بين الجانبين » وفى أثناء رئاسة أيزنهاور كان ت . توماس مدير لوكهيد هو وزير البحرية . وفى الفترة الأخيرة ، أصبحت شركة لوكهيد تحصل على نصيب الأسد من العقود الحكومية . وهكذا تتدعم الروابط الجديدة لرأسمالية الدولة الاحتكارية بالولايات المتحدة عن طريق الصناعات الحربية . والملاحظ أن الصناعات الحربية والصناعات البترولية تعمل يدا بيد فى كاليفورنيا . ولعل قصة امبراطورية جيتى تعتبر مثالا حيا على شهوة الاستعمار الجديد لدى المجموعات الأوليغاركية المالية الجديدة ، فان بول جيتى الذى يعتبر بحق واحدا من أكبر ملاك حقوق البترول يملك حقولا بترولية واسعة فى الشرق الأوسط .

ومدينة دالاس هى مركز الأوليغاركية المالية فى تكساس . وبنك ريبابلك ناشونال أوف دالاس ، الذى يبلغ رأس ماله ١٥٧٣

مليون دولار والذي يسيطر على اصول ١٦ بنكا آخر ، يشكل الى جوار جوار ٣ بنوك كبيرة أخرى صلب الاوليجاركية الصناعية المالية فى دالاس . فالبتروول ، والعتاد الحربى الالكترونى ، والعقارات هى المجالات الرئيسية لمصالح هانت وموشيسونز وغيرهما من كبار أصحاب الملايين فى تكساس .

ولقد أصبحت هذه المجموعات الاوليجاركية فى تكساس وكاليفورنيا جزءا عضويا فى رأس المال المالى الأمريكى . ومع أن مجموع أصولها يقل عن نصف ما تملكه مجموعات نيو يورك المالية الصناعية ، إلا أنها تلعب دورا متزايدا فى جهاز الامبريالية الأمريكية . فان عددا ملحوظا من المؤسسات الصناعية المنتمية الى المجموعات الجديدة يمتلك مشروعات فى خارج ولايتى الجنوب الغربى ، وفى الخارج كذلك - فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا .

وواضح أن ظهور المجموعات الاحتكارية الجديدة إنما هو تأكيد لصحة استنتاج لينين أن الاحتكار لا يقضى على المنافسة ، وإنما يخلق اشكالا أخرى للتنافس تؤدي بدورها الى النمو غير المتكافئ لمختلف المناطق والفروع والشركات ، الأمر الذى يحول دون الاندماج الشامل فى تروست واحد عملاق .

وفى نفس الوقت ، فان تجربة النمو الاحتكارى فى الولايات المتحدة قد بينت أن الاحتكارات الصناعية والمالية الجديدة لا تظهر إلا فى ظروف محددة ، وعادة تكون فى فروع الاقتصاد المتصلة بالصناعة الحربية والتي تحظى بمساندة الدولة البورجوازية . وهذه الحقيقة تفسر السياسة البالغة الرجعية التى تتصف بها الاوليجاركية المالية الجديدة سواء فى الداخل أو الخارج . فعملية التخضير النشط لحرب جديدة تحظى بالتأييد الشامل من جانب الرجعيين ونجدها دائما مصحوبة باذكاء نار مكافحة الشيوعية وبذل الجهود لزيادة تدهو الوضع الدولى كلما ظهرت مشكلة كبيرة . وليس من قبيل المصادفة أن تكون تكساس وكاليفورنيا ، حيث مراكز صناعات الصواريخ والأسلحة النووية والالكترونيات والبترول ، هما المكان الذى ولدت فيه الحركة

انفاشية المعاصرة بالولايات المتحدة ، فقد تلقت جمعية « جون بيرتش » ذات السمعة السيئة ، في بيت احد كبار اصحاب الملايين بمدينة دالاس ، طقوس تصميدها . وجماعة السسخط الأمريكي - وهى منظمة متطرفة أخرى - نشأت ونمت بأموال هانت وهو مليونير من تكساس ، كما أن كبار اصحاب الملايين فى تكساس وكاليفورنيا هم الذين مولوا الحملة الانتخابية لبارى جولد ووتر الذى كان يدعو صراحة الى شن حرب صليبية ضد الشيوعية ، وهم اليوم ، كما كان شأنهم بالأمس ، يضعون أموالهم ونفوسهم وسلطانهم فى جانب أولئك الذين يريدون القضاء على البقية الباقية من الديمقراطية البورجوازية ودفع عجلة سباق التسلح وسحق حركة الفقراء بواسطة الارهاب البوليسى وقمع حركات التحرر الوطنى ، ويرفضون صراحة سياسة التعايش السلمى ويسعون الى اشعال حرب عالمية جديدة .

ولقد كان لينين يؤكد دائما أنه يجب على القوى التقدمية أن تنظم مقاومة لاهوادة فيها ضد السيطرة الاحتكارية ، وهذا امر يبدو اليوم بالغ الحيوية مثلما كان أبدا .

رأسمالية الدولة الاحتكارية

والعلاقات الاجتماعية البورجوازية

إن الاحتكار الخاص الناجم عن تركيز الانتاج الرأسمالى والذى يعبر عن الجوهر الاقتصادى للامبريالية ، لا يستطيع تخفيف حدة التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والملكية الرأسمالية الخاصة بينما الاتجاهات الرئيسية للامبريالية تواصل نموها . واخيرا نصل جماعية الانتاج الى نقطة يحاول فيها رأس المال أن يجد مخرجا من التناقضات المحتدمة عن طريق الجمع بين الاحتكار وسلطة الدولة .

ولقد عرف لينين هذه العملية بأنها ظهور ونمو رأسمالية الدولة الاحتكارية . وكانت الحرب العالمية الاولى ومتطلبات اعسادة التعمير بعد الحرب هي التى حيات القوة الدافعة للبدء فى هذه العملية . غير أن الانتعاش فى العشرينات أدى مؤقتا الى تأخير انتشار رأسمالية الدولة الاحتكارية . ولكن بعد الازمة الاقتصادية

العالمية في سنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، وخصوصا اثناء الحرب العالمية الثانية والثورة العلمية التكنولوجية التي تلتها بدأت رأسمالية الدولة الاحتكارية تتطور بسرعة في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة . ورأسمالية الدولة الاحتكارية تتخذ شكل النظام الاقتصادي وهو نظام خاص للاقتصاد البورجوازي ، وتصبح بمثابة البناء العلوي للرأسمالية الخاصة . وتظهر رأسمالية الدولة الاحتكارية نتيجة لرغبة الاحتكارات في ايجاد مخرج للتناقض المتزايد حدة بين القوى الانتاجية وبين علاقات الانتاج في العالم البورجوازي بدون ثورة اجتماعية ، لكي يظل النظام القائم للعلاقات الاجتماعية البورجوازية باقيا دون أن يمس . وتحليل لينين لاسباب ونتائج ظهور رأسمالية الدولة الاحتكارية هو التفسير العلمي السليم الوحيد للرأسمالية الحديثة ، فقد برهن لينين على أن تطوّر الاحتكار وتحوله الى رأسمالية الدولة الاحتكارية يعنى أن النظام البورجوازي قد وصل الى المرحلة الاخيرة من مراحل تقدمه التاريخي .

ولا يهم هنا اذا كان رجال المال والاعمال يريدون هذا أو لا يريدونه ، فان هذه المرحلة محتومة بسبب الحاجة الموضوعية لان تظل جماعية الانتاج في ازدياد . ولقد أصبحت هذه الحاجة ملحة الى حد جعل الاحتكارات مضطرة الى موازنة نفسها لها حتى تظل محتفظة بالملكية الخاصة . غير أن هذا في الواقع عبارة عن عملية متناقضة في جوهرها ، حيث أن تأميم مختلف قطاعات الاقتصاد - كما ذكرنا آنفا - أمر يتنافى مع الملكية الخاصة .

فانتقال الاحتكار الى رأسمالية الدولة الاحتكارية هو نتيجة للعملية الموضوعية لنمو القوى الانتاجية الذي يستلزم - في ظل المستوى الحالي لجماعية الانتاج - ان تتدخل الدولة في عملية تكرار الانتاج الرأسمالي ، كما يستلزم عددا من التعديلات كي يمكن أن يدخل هذا النمو في آليات الاقتصاد الرأسمالي .

والوضع القائم حاليا في البلدان الرأسمالية يوفر مادة حقيقية ومتنوعة تؤكد بالكامل تعريف لينين الاساسي لرأسمالية الدولة الاحتكارية باعتبارها تحاملا متزايدا وتداخلا متزايدا الاشتباك بين الاحتكارات الرأسمالية الخاصة والدولة .

وقد أشار لينين في كتابه « الحرب والثورة » الى بداية تأميم الانتاج الرأسمالى الذى يجمع فى نظام واحد ما بين القوة العملاقة للرأسمالية و « القوة العملاقة للدولة » ثم شرح لينين بالتفصيل مشكلة احتكارات الدولة فى كتابه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » . وفى عام ١٩١٩ جاء فى برنامج الحزب الذى أقره المؤتمر الثامن أن « المنافسة الحرة قد حلت محلها رأسمالية الدولة الاحتكارية »

ولقد تجمعت خلال عشرات السنوات الماضية منذ ذلك الحين أدلة واقعية كافية تلهم سلامة هذا الاستنتاج وصدقه العلمى العميق .

غير أن ناقدى لينين مفرمون بترديد أن رأسمالية الدولة الاحتكارية ليست سوى « عبارة شيوعية » بينما الواقع كما يقولون أن الرأسمالية تتجه الى توسيع الوظائف الاقتصادية للدولة بطريقة تتفق مع مصالح كافة قطاعات المجتمع ، وانها قد أبطلت سلطة احتكارات الامس المفترسة . وعند تقييم هذه الآراء المبذلة التى يخرج بها مفكرو الغرب تبرز نقطتان ، الاولى : أن ضغط الحقائق الواقعية فى تطور الرأسمالية قد أرغم معظم الاقتصاديين البورجوازيين الغربيين على الاعتراف بضرورة تزايد التدخل الاقتصادى من جانب الدولة ، وأنهم مضطرون اليوم الى التخلي عن ايمانهم بالمشروع الحر واعتقادهم أن العرض والطلب سوف يؤديان اوتوماتيكيا الى تنظيم الانتاج .

والثانية : ان ناقدى اللينينية المحدثين يتدعون أنواعا مختلفة من المفاهيم والتصورات فى محاولة لدحض التحليل العلمى لجوهر رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وليصرفوا النظر عن الطبيعة الجوهرية للظاهرة الى وقائع سطحية تصور اسباب نمو جماعية الانتاج ومحتواها الطبقي ونتائجها تصويرا خاطئا .

والواقع أن ادراك عجز الاقتصاد الرأسمالى عن تنظيم ذاته تنظيما آليا قد أدى الى الاقدام بشكل جدى ، وان كان اضطراريا ، على إعادة تنظيم نظام الاقتصاد السياسى الغربى بأكمله نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية فى ١٩٢٩ - ١٩٣٣ التى هزت من جذورها اسس الاقتصاد الرأسمالى فى كافة البلدان الرأسمالية .

وبدا العلماء البرجوازيون فى منتصف الثلاثينيات ينظرون
نظرة جديدة الى الاحتكار ورأسمالية الدولة الاحتكارية . وكان
أشهر الكتاب الذين انبروا يتلمسون مخرجا للرأسمالية ، اقتصادى
بريطانى يدعى ج . كينز ، وهو مؤلف كتاب « النظرية العامة
للعالة والفائدة والنقود » (١٩٣٦) . وكان هذا أول مؤلف
بورجوازى يتعرض للدراسة التناقضات الحقيقية لتكرار الانتاج
الرأسمالى . وقد خرج بفكرة مشوهة عن الظروف الاقتصادية
الموضوعية لحقبة الازمة العامة للرأسمالية . فبينما يعترف كينز
بان التناقضات كانت حتمية ، الا انه يؤكد انه كان من الممكن ليس
فقط تخفيفها بل وتصفيتها بدون ما حاجة لتحطيم الرأسمالية .
واجتذبت هذه النظرية المتفائلة التى ساقها كينز أنظار الصفوة
التمكنة فى راس المال الاحتكارى .

وقد أعلن كينز ان التناقضين الرئيسيين للرأسمالية الحديثة
هما البطالة والازمات ، وأقر بان التغلب التلقائى للعرض والطلب
جعل هذين التناقضين محتومين . ولو أن كينز قدم تفسيراً
علمياً حقيقياً للأسباب التى جعلت البطالة والازمات محتومه
فى النظام الرأسمالى ، لما تسنى له ان يخرج بأى اقتراح لانقاذ
النظام ، ولكنه طلب السلامة بتفسير الشرور الواضحة للرأسمالية
على أسس نفسية .

فاذا صرفنا النظر عن الطابع التجريدى والذاتى لنظرية كينز،
نجد انه يدعو الى سياسة اقتصادية تعمل على بناء الاحتكار
ورأسمالية الدولة الاحتكارية على حساب الشعب العامل . ومع
ان التدابير التى اقترحها لاستطيع ان تصفى التناقضات
الرئيسية للنظام الرأسمالى الا انها تستطيع ان تخففها الى حد ما،
وتؤجل الانهيار المحتوم للنظام الذى دخل مرحلة الاحتضار .
ولا غرابة فى ان يصف و . فوستر ، الاقتصادى كينز بانه كان
كطبيب الاسعاف الذى عالج حالة ميثوسا منها - الرأسمالية .

ولكن العلاج الذى وصفه كينز لم يكن مقبولا مباشرة من جانب
راس المال الاحتكارى فى كل مكان . الا ان الولايات المتحدة التى
اصابتها الازمة بشدة بنوع خاص ، قامت فيها سياسة روزفلت
الجديدة - النيوديل - على أساس المبادئ التى ساقها كينز ،

واعتبر التدخل الاقتصادي لحكومة الولايات المتحدة بمثابة اقامة « اقتصاد امريكى مختلط » يجمع بمرونة بين المؤسسات المالية الخاصة والحكومية .

والحق انه قد بذلت عدة محاولات لاثبات ان نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية يدل على ظهور نوعين من الاقتصاد : اقتصاد دولة (ويسمى ايضا اقتصادا عاما) واقتصاد خاص (متضمنا الشركات المساهمة) .

وبشكل عام ، فانه من الممكن أن يتحقق التعايش بين انماط اقتصادية مختلفة فى فترات الانتقال من تركيب اقتصادى اجتماعى الى تركيب آخر ، ولقد حدث هذا فى روسيا واستمر لعدة سنوات بعد انتصار الثورة الاشتراكية . حيث تميزت فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بوجود خليط من بعض عناصر الرأسمالية والاشتراكية . ولكن ، كما سأل لينين ، ماذا تعنى كلمة « الانتقال » ؟ هل تعنى فى حالة تطبيقها على الاقتصاد ان النظام الحالى يحتوى على عناصر وجزئيات ومزق من كل من الرأسمالية والاشتراكية ؟ ان الكل سيترفون بأنه كذلك .

(ف . ا . لينين - **مجموعة الاعمال الكاملة** - مجلد ٢٧ ص ٣٣٥)
غير ان هذا الخليط من العناصر الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن وجوده الا فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وفى نفس الوقت ، فان كلا من ماركس ولينين قد اكدا أن السلطة الثورية للبروليتاريا وافقر الفلاحين التى تحققت نتيجة ثورة اشتراكية ظافرة هى التى تشكل المحتوى السياسى الرئيسى لمثل هذه الحقبة الانتقالية . وبالتالي ، فان هذا الخليط من الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن أن يكون مقبولا كما توضح النظرية الماركسية اللينينية ، وكما برهنت تجربة بناء الاشتراكية - الا عقب ثورة اشتراكية ظافرة ، والاطاحة بالحكم الرأسمالى واقامة دكتاتورية البروليتاريا .

ولقد ظهرت ونمت علاقات انتاج رأسمالية ، فى أحضان الاقتصاد القطاعى حتى قبل ان تحل الرأسمالية محل الاقطاع . ولكن العلاقات الاشتراكية لاتتولد فى داخل الاقتصاد الرأسمالى . فالرأسمالية تهيم فقط الشروط المادية والتكنيكية والمعنوية

للاشتراكية ، وتتيح امكانية ظهورها ، ولكن ليس ظهورها الفعل .
فعناصر الاشتراكية لا يمكن أن تظهر الا عقب ثورة اشتراكية
ظافرة .

وهكذا فان نظرية « الاقتصاد المختلط » التي تصور المشاركة
الواسعة من جانب الدولة في الاقتصاد كأنها طراز جديد من
الاقتصاد يختلف عن الاقتصاد الرأسمالي الخاص ، تعطى تفسيراً
خاطئاً لهذه الظروف . فالواقع أنه ما دامت علاقات الانتاج
الرأسمالية هي السائدة ، فان المشروع الخاص ود اقتصاد الدولة ،
البورجوازي لن يكون الا مجرد تحويل في نفس النموذج للطراز
الواحد من الاقتصاد الذي يتميز بسيادة علاقات الملكية
الرأسمالية .

فالدولة البورجوازية التي هي اداة السلطة للطبقة الرأسمالية
لا تغير علاقات الانتاج الرأسمالية ، ولا تلغى استغلال العمل
المأجور بواسطة رأس المال ، وقد لاحظ انجلز هذه الحقيقة منذ
زمن بعيد فكتب يقول :

« ان الدولة الحديثة ، ايا كان شكلها ، فهي في جوهرها جهاز
رأسمالي ، أي دولة للرأسماليين ، والتشخيص المثالي لمجموع
رأس المال القومي . وكلما تقدمت للاستيلاء على القوى الانتاجية
كلما أصبحت بالفعل هي الرأسمالي القوى ، وكلما ازداد عدد
المواطنين الذين تستغلهم ، فالعمال يظلون عمالاً مأجورين -
بروليتاريين ، والعلاقة الرأسمالية لا يقضى عليها ، بل أنها تزداد
بروزاً » (ف . انجلز انتي دوهرنج - ص ٣٨٢ - موسكو)

والواقع ان تقييم الاقتصاديين الغربيين للدور الاقتصادي
للدولة انما هدفه تضليل الطبقة العاملة بقدر ما يهدف الى
الدفاع عن النظام الرأسمالي . فهو محاولة لايجاد مخرج من
تناقضات الرأسمالية في مدة أزمتهما العامة وذلك بان تضمن
للاحتكارات الخاصة التأييد القوى ، الاقتصادي والسياسي ،
للدولة . فتطور الرأسمالية في ذلك البلد يؤكد صحة الاستنتاج
الماركسي اللينيني : ان ذلك الذي ينمو في رحم الرأسمالية ليس هو
الاشتراكية ، أو شكلاً ما لنظام جديد يحقق العدل الاجتماعي ،
وانما هو فقط الشروط المادية والاجتماعية لإعادة تنظيم حياة

المجتمع في المستقبل على أساس اشتراكي ، ومن هذه الزاوية ، فان رأسمالية الدولة الاحتكارية هي أقصى تحضير مادي للاشتراكية . وهي بلوغ مستوى من جماعية الإنتاج مناقض تماما لعلاقات الملكية الخاصة ، ومن المؤكد أن تصفية مثل هذه العلاقات إنما هو مهمة الثورة الاشتراكية التي تقوم بها الجماهير ولا تحدث أوتوماتيكيا كعملية ثورية تدريجية .

وقد ذكرنا آنفا أنه على الرغم من تطور أشكال الملكية البورجوازية فان مضمونها الرأسمالي الخاص قد بقي دون تغيير . وفي نفس الوقت ، فان الموقف المنهجي الذي اتخذته لينين في تناوله للموضوع يهيء المفتاح لفهم أسباب اختلاف نماذج رأسمالية الدولة الاحتكارية ، أو اختلاف مدى تطورها من بلد إلى آخر . فمن المعروف أن مدى التأمين يختلف كثيرا في البلدان الرأسمالية الأوروبية عنه في الولايات المتحدة .

إن ملكية الدولة أكثر نموا في بلدان أوروبا الامبريالية : ففيما يتصل بإنتاج الطاقة ، والنقل ، والصناعة .. الخ ، تبلغ نسبة استثمارات المشروعات المؤممة إلى إجمالي الاستثمارات الرأسمالية ١٨ ٪ في ألمانيا الغربية ، و ٢٨ ٪ في إيطاليا ، و ٣٣ ٪ في فرنسا ونحو ٤٥ ٪ في بريطانيا .

أما في الولايات المتحدة ، فان تأمين الإنتاج قد تم في نطاق أضيق ففي منتصف الستينات ، كان نصيب المشاريع الخاضعة لسيطرة الدولة على المستوى الاتحادي أو المحلي هو ١٣ ٪ من جملة الدخل القومي ، و ٤١ ٪ من جملة العاملين بالاجور والمرتبات . ولكن تأمين الملكية في الولايات المتحدة يجري على خطوط أخرى ، من خلال تراكم الميزانية الضخمة وتزايد الإنفاق الحكومي . ففي عام ١٩٦٧ بلغت نفقات الحكومة ٢٤٠ ألف مليون دولار من ٦٥٠ ألف مليون دولار هي جملة الدخل القومي في تلك السنة . (انظر مجلتي الاقتصاد العالمي والشئون العالمية رقم ٩ - ١٩٦٨ - ص ٢٠ ، ورقم ١١ - ١٩٦٨ - ص ١١ - النسخة الروسية) .

ولكن ، ما هو السبب في هذا الاختلاف ؟ هل يوجد أي سبب

يدعونا الى الظن بأن هناك فارقا أساسيا في النتائج الاجتماعية لجماعية الانتاج في مختلف البلدان ؟ ابدا بالمرّة .

ان الأمر يتوقف بالكامل على موقف رأس المال الاحتكاري الخاص من التأميم الذي ينبع موضوعيا من المستوى الراهن لجماعية الانتاج . فالأوليغاركية المالية الامريكية تفزع من التأميم ولا توافق الا بكل صعوبة على التأميم واقامة المشروعات الحكومية حتى ولو كانت ذات طابع رأسمالي واضح وتساعد على الحفاظ على مصالح رأس المال الاحتكاري .

وقد أوضح ماركس وانجلز من قبل أسباب الموقف العدائي من رأسمالية الدولة ، فالتأميم في أى شكل كان يقوض مبدأ الملكية الخاصة الذي تحرص عليه الأوليغاركية المالية بكل ما تستطيع من وسائل . وهذا يتضح جليا من تاريخ تكون رأسمالية الدولة الاحتكارية بالولايات المتحدة .

فبعد ان أصبح ف . د . روزفلت رئيسا للولايات المتحدة ، ايد رأس المال الاحتكاري بالكامل سياسة النيوديل واصلاحتها الاقتصادية التي وسعت حدود تدخل الدولة في الاقتصاد . وأحسن روزفلت بأن المهمة الحاسمة هي انقاذ الرأسمالية الامريكية والتغلب على النتائج المفزعة للازمة الاقتصادية العالمية . وفي هذا حصل على تأييد الرأسماليين الاحتكاريين الذين كانوا يدركون خطورة موقف النظام الرأسمالي ويحسون أن رأسمالية الدولة الاحتكارية واحكام الدولة التنظيمية تستطيع انقاذ العهد . ولم تكن هناك فكرة للتدخل في شؤون رأس المال الخاص .

ووقف روزفلت نفسه ضد أية اقتراحات لتأميم البنوك او الصناعات الرئيسية ، وهذا هو السبب في أن التأميم البورجوازي الذي يعتبر شكلا من أشكال رأسمالية الدولة الاحتكارية لم يتطور في الولايات المتحدة ، فرأس المال يفزع من التأميم حتى ولو كان مرغما عليه ، وقد يوافق بصعوبة شديدة على التأميم الجزئي المحدود جدا من أجل اعادة تجهيز المشروعات والصناعات التي تخسر في عملها ، ثم يسعى جهده بعد ذلك لاعادة الصناعات المؤممة الى الأيدي الخاصة مرة أخرى .

والواقع ان رأس المال الاحتكارى فى الولايات المتحدة لم يكن مضطرا الى اللجوء لاجراء متطرف مثل التأميم لانه يستطيع أن يحصل لنفسه على موارد الدولة بأساليب أخرى ولكنه كان فى رعب مقيم خوفا من وقوع هجوم جارف من جانب الطبقة العاملة اثناء الازمة وبعدها .

وكان مفكرو الاحتكارات يدركون ان التأميم فى أى شكل كان يمثل ضربة لمثل الملكية الرأسمالية الخاصة . وقد أوضح كل من ماركس وانجلز بذلك انه حتى عندما يضطر البورجوازي الى الاعتراف نظريا بمزايا التأميم ، فانه يظل يخشى تطبيقه عمليا .

والاحتكارات تعتبر التأميم — هذه الخطوة الاخيرة فى التطور التاريخى للأسلوب الرأسمالى فى الانتاج والمقدمة المباشرة للاشتراكية — تهديدا لنظام علاقات الملكية الخاصة بأسره ، ورأس المال المالى يحاول بشتى الوسائل ان يبقى بأية طريقة على الدرجة قبل الاخيرة متمشيا بكل وسيلة ، من اجل منع ملكية الدولة — وخاصة فى الانتاج فوق كل شيء .

غير ان نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية عملية لا يمكن ردها . وقد اضطرت عوامل عديدة رأس المال الاحتكارى فى غرب أوروبا ان يسلم حتى بتأميم صناعات بأكملها دون أن يكتفى ببعض المشروعات الفردية وحدها ، والذى نعتيه هو تأميم الصناعات القديمة غير المربحة مثل استخراج الفحم على سبيل المثال ، ورغبة الاحتكارات فى اطلاق سراح رأس المال للاستفادة منه فى صناعات مربحة من نوع جديد . غير ان الصناعات الجديدة بشكل عام تستهلك أموالا من الضخامة الى حد أن امكانيات الانتاج الحديثة تبدو بعيدة حتى عن متناول اكبر الاحتكارات ، ومن ثم كان عليها أن تخطو خطوة نحو المشروعات المختلطة أى الخاصة — العامة .

ومن العوامل الهامة لنمو ملكية الدولة ، كفاح الطبقة العاملة والقوى التقدمية من اجل تأميم الصناعة . ففي المنافسة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية نجد للحركة العمالية القوية

تأثيرا عظيما في عدد من بلدان غرب أوروبا على سياسة الدوائر الحاكمة وترغيمهم ارغاما على اتخاذ اجراءات ماكانوا ليتخذونها ابدا بمحض ارادتهم . اذن فقد ادت الضرورة الاقتصادية من جانب وضغط القوى التقدمية من جانب آخر الى مزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية . وهكذا خطت رأسمالية الدولة الاحتكارية خطوات ملحوظة في طريق النمو .

وقد اعتاد الاقتصاديون السوفييت أن يبرزوا عددا من السمات الأساسية التي يتميز بها الدور الجديد للدولة في الحياة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية . وهو الدور الذي يبدو على شكل الاشتراك المباشر من جانب الدولة كمنتج رئيسي للسلع والخدمات . . وكاكثر المشتريين ثراء (خصوصا للأسلحة) ، وكبنك هائل يعول الاختكارات ، وكسيد يتحكم في نسبة تتراوح بين ثلث وخمسي اجمالي الدخل القومي . وسياسة الدولة وسيلة من وسائل التأثير في الاقتصاد ، والضرائب توفر مصادر ضخمة للتراكم المتزايد لرأس المال ودرجة عالية من الاكتفاء الذاتي ماليا بالنسبة للاحتكارات .

وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة تعمل الدولة كمركز للتنظيم والبرمجة . ولكن هذا لم يغير شيئا من جوهر النظام الرأسمالي . وتحليل لينين لرأسمالية الدولة الاحتكارية صادق تماما بالنسبة لرأسمالية أواخر الستينات منلما كان منذ اربعين أو خمسين عاما ، ما دامت علاقات الملكية الرأسمالية ما زالت هي السائدة وقد كتب لينين في معرض تقييمه لتطور الاحتكار الى رأسمالية الدولة الاحتكارية يقول : « في ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان كافة الخطوات نحو مزيد من الاحتكار والسيطرة على الانتاج بواسطة الدولة تكون مصحوبة حتما باستغلال مكثف للشعب العامل ، وبمزيد من التهر وتصبح مقاومة المستغلين اكثر صعوبة ، وتنمو الرجعية والاستبداد . وفي نفس الوقت ، فان هذه الخطوات تؤدي حتما الى نمو هائل في أرباح كبار الرأسماليين على حساب كافة القطاعات الاخرى للسكان . . » ثم يضيف لينين فيما بعد : « ولكن الغلاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وانتقال سلطة الدولة بالكامل الى البيروقراطية هي الشروط ذاتها التي

تضمن النجاح فى التحول الى المجتمع الذى سينهى استغلال الانسان
للانسان ويحقق الرفاهية للجميع » . (ف. ا. لينين - مجموعة
الاعمال الكاملة - مجلد ٢٤ - ص ٣٠٩ - ٣١٠) .

وطالما استمرت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فان الربح
عن طريق استغلال العمل يبقى هو القوة المحركة للاسلوب
الراسمالى فى الانتاج . والاحتكارات بمساعدة الدولة تصل
بأرباحها الى حدودها القصوى ، وتعيد توزيع فائض القيمة الذى
تحققه البورجوازية غير الاحتكارية لصالحها ، وهذه حقيقة لا يمكن
نقضها .

ومهما يكن التنظيم بواسطة الدولة محدودا ، الا انه يعزز
نمو الاقتصاد الراسمالى . ولكنه يجرى لصالح رأس المال
الاحتكارى ، ولعل من اكثر الحقائق دلالة فى هذا الصدد ، ارقام
الاستثمارات الحكومية الهائلة فى مجال العلم ، الامر الذى يتيح
للاحتكارات الاستفادة من الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة فى
سبيل اغراضهم الجشعة . ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال
تضاعف الانفاق على العلم أكثر من ٣ مرات فى المدة من ١٩٥٥ الى
١٩٦٤ ، ووصل فى عام ١٩٦٤ الى ٢١١٢٠ مليون دولار ، او
٤٧٪ من جملة مصاريف الانتاج على الانشاء والمعدات . وبينما
تساهم الدولة بنسبة عالية من الاموال التى تنفق على البحث
العلمى فان كلا من اعتماداتها ، وثمار البحوث العلمية لا تيسر
أساسا الا للاحتكارات الخاصة ، وهكذا فان الدولة تعفى
الاحتكارات من ضرورة الانفاق كثيرا على البحث العلمى بينما
تمكنها فى نفس الوقت من الاستفادة الكاملة من نتائجه ، وخصوصا
بما يحقق لها مزيدا من الربح . والادباح المتضخمة للاحتكارات
الرئيسية معروفة للجميع . والحق ان أغنى بلد اميرالى ، اى
الولايات المتحدة الامريكية ، انما هى صورة دقيقة لكلمات لينين عن
اتساع الهوة بين اصحاب الملايين والشعب العامل .

ففى ١٩٦٦ كان بالولايات المتحدة ٧١٨ مليون شخص من
العاملين بالأجر والمرتب . وهذا يتضمن المهندسين والفنيين
والكتبة وكذلك المديرين الذين تعتبر مرتباتهم الكبيرة فى الحقيقة
ربعا مستترا . وحتى مع حساب هؤلاء ، فان متوسط الأجر

السنوي في مقابل العمل كان ٦٠٠٠ دولار ، أي ٥٠٠ دولار شهرياً . وفي نفس الوقت ، يوجد أكثر من ٣٠ مليون أمريكي معتبرين رسمياً فقراء .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدخل المعلنة لأكثر من ٤٠٠ ممثل من ممثلي الأوليغاركية المالية العليا بلغت في ١٩٦٦ مليون دولار وأكثر .

وفي ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية يتزايد تمويل الاحتكارات من ميزانية الدولة ، بينما يزداد العجز في الميزانية عاماً بعد عام . وتكون النتيجة تضخم الأسعار الذي يصيب العمال إصابة بالغة . وقد أصبح ارتفاع تكاليف المعيشة سمة مميزة للاقتصاد الرأسمالي الحديث . ففي المدة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٦ ، ارتفعت تكاليف المعيشة بنسبة ٢٠٪ في الولايات المتحدة ، وأكثر من ٣٠٪ في ألمانيا الغربية ، و ٥٠٪ في بريطانيا وإيطاليا ، و ٦٠٪ في اليابان وفرنسا . وبينما تساعد الدولة اليورجوازية الاحتكارات على تجميد الأجور ، فإنها ترفض السيطرة على أسعار التجزئة وأثمان الخدمات والإيجارات ، وهكذا لاتضمن فحسب إعادة توزيع الانتاج الزائد بل والانتاج الضروري في حدود قيمة هي في صالح رأس المال الاحتكاري . والضرائب على الدخل الشخصية للسكان تخدم نفس الهدف .

الطابع الديماجوجي للبرامج الاجتماعية لدى الحكومات البورجوازية

ان فشل برنامج « المجتمع العظيم » في الولايات المتحدة الأمريكية ليوضح بـجلاء الوجه الحقيقي لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

ففي ١٩٦١ ، بدأ خبراء حكومة الحزب الديمقراطي مناقشة سياسة تضمن العمالة الكاملة . وكان رأى البعض منهم أن الزيادة في البطالة ذات طابع تركيبي ، وأنها مرتبطة بالتغير التكنولوجي . بينما أكد البعض الآخر الحاجة الى العمل على زيادة الطلب حتى يتماشى مع الزيادة المحتملة في اجمالي الانتاج . وأكد المستشارون الاقتصاديون للحكومة ان كافة الصعوبات الاقتصادية انما ترجع

من ناحية الى عدم كفاية الانفاق الحكومى ، ومن ناحية اخرى الى سوء توزيع هذا الانفاق . وقد كان لهذا الراى بالذات مدلول خاص ، لانه كان فى حقيقته يعنى الدعوة الى وقف الاعتماد على سياسة الاقتصاد الحربى التى ضاعفت تناقضات الرأسمالية بدلا من تخفيفها كما اثبتت سنوات الاربعينات والخمسينات . وكلين العلاج الذى اقترحه الاقتصادى « الكينزوى » المعروف ا. هانش هو رفع الطلب بشكل فعال عن طريق زيادة دخول القطاعات ذات الأجر المنخفض ، والتوسع فى خدمات الرعاية الاجتماعية .

وقد اعتبر هذا المفهوم فى بداية الامر اساس المجتمع العظيم الذى طلبوا له وسموا به السياسة الاقتصادية لحكومة جونسون ولكن هذه البرامج كانت تتعارض تعارضا مباشرا مع النظام الاجتماعى فثبت أنها ليست عملية كما ثبت عدم جدوى كل مشاريع الدعاية لها التى وضعها البيت الابيض .

وعند وضع السياسة الاقتصادية للبيت الابيض لمدة الانتعاش خلال الستينات ، وضع كبار الاقتصاديين والامريكيين وخبراء الحكومة امامهم هدفا خياليا هو ضمان النمو النابت للاقتصاد القومى . وكان البرنامج عبارة عن خليط من الاوهام التى ولدتها مدة الانتعاش ، والافكار الديماجوجية حول «تحويل» الرأسمالية والامل فى التوفيق بين مصالح الامبريالية والشعب العامل . وقد ساعد على ازدهار هذه الاوهام والامانى حقيقة أنه بعد أزمة الكساد عام ١٩٦٠ كانت الدلائل تشير الى ان هناك نموا فى اجمالى الناتج القومى بالولايات المتحدة . ولكن عندما تكون الملكية الخاصة هى السائدة ، فانه لا بد من التصادم المتزايد باستمرار بين تعاضم عملية جماعية العمل والانتاج من جانب ، والحدود الضيقة للملكية الخاصة من الجانب الآخر . والنتيجة هى ان دخول جماهير السكان يكون اضعف من ان يستطيع استهلاك الثروة العائمة المنتجة الهائلة الحجم . وتصريف البضاعة هو دائما حجر عثرة فى طريق الاقتصاد الرأسمالى ، لان مجموعات كبرى من السكان تكون عاجزة عن اشباع الكثير من احتياجاتها لأن حجم طلبهم الفعلى يظل دائما فى مستوى منخفض .

ورأس المال المالى يغتنم الفرصة من نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية ليخلق وضعاً يضمن له : أقصى حد من زيادة الأرباح . وفى نفس الوقت ، فإن الدولة وهى تضطلع بوظائف التحكم تسمى الى تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية الصارخة ، وتحاول عن طريق تقديم بضعة تنازلات جزئية تهدئة السخط الشعبى مع الحفاظ على الظروف العامة للسيطرة الاحتكارية . وكان هذا هو الهدف من برنامج « المجتمع العظيم » .

وقد كان الوضع الاقتصادى المواتى نسبياً فى الولايات المتحدة الذى استمر لست سنوات بعد أزمة الكساد عام ١٩٦٠ ، مرتبطاً بالجانب المنتعش للدورة الرأسمالية . فالاحصاءات تبين أنه فى الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ ارتفع اجمالى الناتج القومى بنسبة ٢٥ ٪ (٢٥٠ ألف مليون دولار) . وكانت الزيادة فى الانتاج الصناعى بنسبة ٣٠ ٪ وزاد عدد المستخدمين ٧٥ مليون ، بينما قفزت ارباح الشركات بنسبة ٤٥ ٪ لتصل بذلك الى ٥١ ألف مليون جنيه .

ويجدر بنا هنا ان نشير الى أنه رغم هذه الزيادة الملحوظة فى الثروة العامة ، والنمو فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وارتفاع انتاجية العمل ومستوى التراكم الرأسمالى . الا أن هذا النمو جرى بأسلوب بالغ التناقض مقم بالخطر من انقلابات اجتماعية جديدة ، فما هو جدير بالذكر ان مستوى استخدام الطاقات الانتاجية فى الصناعة هبط من ٨٨ ٪ عام ١٩٦٤ الى ٨٤ر٤ ٪ عام ١٩٦٨ . وارتفع العجز فى ميزانية الدولة خلال نفس المدة الى ٣٨ ألف مليون دولار ، ومع نهاية ١٩٦٨ ، كانت الزيادة فى الاسعار قد بلغت ٤٧ ٪ ، وتعرض الوضع المالى والنقدى لخلل ملحوظ .

وعلى الرغم من هذا الوضع المواتى خلال السنوات الاخيرة ، فليس هناك ما يدعو للتفاؤل بالنسبة للمستقبل حيث التناقضات الاجتماعية الصارخة ما زالت عاراً بينا بالنسبة لنمو الثروة القومية .

ولقد كانت حكومة جونسون ، تأمل من وراء برنامج المجتمع العظيم انها عن طريق الانفاق الحكومى والمناورة بنظام الائتمان النقدى والضرائب ، ستستطيع تحقيق مستوى عال من الطلب

الشامل ، الذى يعتبر العامل الرئيسى للنمو الاقتصادى ، وأن تخفف الصدمات الطبقية عن طريق اعتماد مزيد من الاموال للاحتياجات الاجتماعية . وكان المفروض أن تساعد هذه المناورة على استقرار الجو الاجتماعى والاقتصادى بالولايات المتحدة . . كما أن وجود نسبة اكبر من الدخل القومى فى يد الدولة الامريكية جعل تنظيم احتكار الدولة أمراً ممكناً من الناحية الاقتصادية .

ورأى الاقتصاديون أن العجز فى الميزانية وسيلة هامة لانعاش الاقتصاد . وحتى فى ١٩٦٢ ، كان كيندى يشير الى أن الميزانية المتوازنة قد أصبحت اسطورة قديمة . وعلى هذا الأساس وضعت السياسة الضريبية . ولكى يسوى العجز تزايد الضرائب باستمرار ، ويقع عبؤها أساساً على عاتق الشعب وليس على الاحتكارات . ويقدر الاقتصاديون الامريكيون أن إيرادات ميزانية الولايات المتحدة تنقسم كما يلى : ٥٠٪ من ضريبة الدخل الشخصى و ١٨٪ ضرائب غير مباشرة مفروضة على الشعب ، و ٢٪ من القروض و ٣٠٪ فقط من الضرائب على الشركات . ومع هذا كله فإن الاحتكارات الكبرى تسترد ما تدفعه بصفة ضرائب وقد زادت عليه الفائدة عن طرق أخرى .

وهكذا فإن الساسة الضرائبية لحكومة الاليجاركية المالية انما هى وسيلة لاستنزاف مزيد من الموارد من السكان ، وصبتها فى خزائن الاحتكارات .

كذلك فإن التضخم التعمد يلعب دوراً متزايداً . ففي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، ولأول مرة منذ سنوات ، أدى التضخم فى الولايات المتحدة الى هبوط فى الأجور الحقيقية فكانت الزيادة فى الاسعار اسرع منها فى الأجور . وهكذا ومهما كان التضخم متعمداً ، فإن الاحتكارات لا تتحمل قسوته .

وحتى مع هذا ، فإن السياسة التضخمية للبيت الابيض تعجز عن ازالة تناقضات الاقتصاد الامريكى . فإن التضخم اذا تجاوز نقطة معينة كفىل بأن يقلب الميكانيزم المالى الى حد قد يسبب مزيداً من تفاقم التناقضات الرأسمالية .

ولذلك فإن الاوليجاركية المالية تحاول أن تبقى التضخم فى حدود زيادة سنوية لا تتعدى ٣٪ . فالتضخم الزائد عن الحد

قد يؤدي الى نقص فى الأرباح الناجمة عن الفائدة على القروض والممتلكات المرهونة ، ومزيد من الاستنزاف للنظام المصرفى ، ونضال أكثر نشاطا من جانب الشعب العامل من أجل مطالبهم الاقتصادية . وهكذا ، فإن الدافعتين الأساسيتين « للاقتصاديات الجديدة » - أى الضرائب ، والتضخم - تساعدان على تمويل الانفاق الحكومى الهائل أولا وقبل كل شيء على حساب جماهير الشعب العامل . إذن ، ما هو مصير مشروعات المجتمع العظيم ؟ لقد وضعت على الرف ، وطواها النسيان .

ذلك أن النفقات الحكومية الزائدة - التى كان أنصار مدرسة كينز يأملون منها أن تساعد على تحقيق العمالة الكاملة ، وأن توفر معدلات ثابتة للنمو الاقتصادى ، وأن تعالج الآفات الاجتماعية - قد وجهت تحت ضغط الأوليغاركية المالية فى طريق الاقتصاد الحربى وبالتحديد فى اليوم التالى مباشرة للإعلان عن مشروعات « إعادة بناء أمريكا » . وتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية فى الولايات المتحدة كما هو فى البلدان الامبريالية الأخرى يؤكد رأى لينين الذى يقول ان الدولة البورجوازية تستخدم نسبة متزايدة باستمرار من الثروة القسومية لأغراض عسكرية . فإذا بطاقات العمل والموارد المادية الهائلة تبدد بينما تكس المؤسسة الصناعية العسكرية الاموال بمعدل لم يسبق له مثيل . ويترتب على الانفاق الحربى والاقتصاد الحربى الذى يمثل عنصرا بالغ الأهمية فى السياسة الاقتصادية للدولة ، أن يكتسب جهاز الدولة للتنظيم الاقتصادى بأكمله بصورة متحيزة ملتوية ، الأمر الذى يدل بوضوح بالغ على طفيلية وانهايار الامبريالية ، التى فضحها لينين ويؤكد قوله ان الامبريالية « . . قد أصبحت عقبة رجعية فى طريق التقدم الإنسانى » (ف. ا. لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٩ - ص ٥١٧) .

ولقد أوضح الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى بما لا يقبل الجدل ان الاقتصاد الحربى يستنزف اقتصاد البلد المعنى ، ويسبب عدم تناسب بالغ الضرر ، ويضيق الأساس الذى يقوم عليه تكرار الانتاج الرأسمالى ، ويمهد الأرض للتناقضات الرأسمالية

الكفيلة بأن تنفجر في وقتها . انه يقوض اساس ميزان المدفوعات
ويؤدي الى أزمة في العملة الاجنبية .

فتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في بريطانيا ، وتعرض
الدولار الأمريكي لخطر التخفيض ، و « حمى الذهب » - كل هذه
العمل الشاذة تدل على أزمة في الاقتصاد الرأسمالي الحربى .
ولكن الاقتصاد الحربى يعنى أرباحا هائلة لمجموع المؤسسات
الصناعية العسكرية . وعلى الرغم من ان الجميع يعلمون بالفعل
أنه مامن خير يمكن ان ينجم عن تضخيم صناعة الحرب بهذا الشكل
الا ان الأمر يزداد سوءا بدلا من أن يتحسن .

والعلماء الذين يتعرضون بالتحليل لاحصاءات الولايات
المتحدة متفقون على ان الاقتصاد الحربى يبتلع كل الزيادة فى
الدخل القومى التى تطرأ نتيجة اتساع النشاط المالى للحكومة .
فنجند سيمور ميلمان ، وهو كاتب معروف مشتهل بالدعاية
واستاذ بجامعة كولومبيا يسوق فى كتابه « **مجتمعنا المستنزف** »
الذى أثار ضجة كبيرة ، أدلة وهيبة تدل على مدى فداحة الثمن
الذى كان على الولايات المتحدة أن تدفعه مقابل عشرين عاما من
« الحرب الباردة » ، فبعد أن يوضح الطابع الطفيلى لنمو اقتصاد
الولايات المتحدة الناجم عن تضخم الانتاج الحربى ، يلاحظ
ميلمان ان نتيجة ذلك كانت أن خمس المواطنين فى اغنى بلد فى
العالم يعيشون فى فقر ، وان أكثر من ٥٪ من مواطنيها لا يستطيعون
الحصول على عمل . وبينما الانتاج الحربى يعتبر تبديلا غير
انتاجى لقوة العمل والموارد المادية فإن الاستمرار فى التركيز الذى
لم يسبق له مثل للمواهب العلمية والتكنولوجية ورأس المال
الجديد فى صناعة الحرب يؤدي الى نضوب المجتمع الأمريكى .

والواقع ان استنتاج ميلمان له ما يبرره تماما . فإن أكثر من
ثلثى الخبراء التكنولوجيين والباحثين العلميين فى أمريكا يعملون
فى خدمة الانتاج الحربى . وبناء على احصاءات ميلمان ، تضاعف
الانفاق الحكومى فى المدة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ أكثر من عشر
مرات ، فارتفع من ٩ آلاف مليون الى مائة ألف مليون دولار نتيجة
نمو الانفاق الحربى ، بينما انخفض نصيب التعليم والصحة واعانات

البطالة والتأمين الاجتماعى ومشروعات الاسكان من ٤٢ر٥٪ من نفقات الحكومة عام ١٩٣٩ الى ٧٪ عام ١٩٦٥ . وجدير بالذكر ان هذا الانخفاض ليس نسبيا فقط ، وانما مطلقا ايضا .

ومع ان الولايات المتحدة تعاني من نقص حاد فى الاطباء والمدرسين ، وأن هناك كثيرا من الاحتياجات المدنية المهمة ، فان حكومة الولايات المتحدة ، ولأنها حكومة للاحتكارات ، تلقى بكميات متزايدة من الموارد فى الصناعات الحربية . ان تكلفة طائرة واحدة من طراز ف - ١١١ تكفى لبناء ١٣ مدرسة ابتدائية ، أو انشاء ٢٧٨ سرير مستشفى ؛ وتكلفة غواصة واحدة من طراز بولاريس تكفى لانشاء ٣٣١ مدرسة ابتدائية أو ٦٨١١ سرير مستشفى ، أو ١٣٧٢٣ شقة سكنية . ثم ينهى ميلمان تحليله بقوله ان رخاء الولايات المتحدة يتطلب ابتداء وقف الحرب الباردة والتحول الى الاستثمار الانتاجى لموارد أمريكا .

وهكذا تؤكد التجربة مرة أخرى صحة استنتاج لينين أن سباق التسلح ليس سوى خافز مؤقت مصطنع تماما ، يغطى الأزمة بطلاء براق ولكنه لا يحلها . والمضى أكثر فأكثُر فى سياسة الاقتصاد الحربى يفضح بقوة الطبيعة الطفيلية للنظام الرأسمالى وعجزه عن استخدام القوى الانتاجية الضخمة لما فيه خير الانسان . فالواقع الرأسمالى اليوم يكشف عن زيف الآمال التى كان نظام البورجوازية الاحتكارية يعلقها على توسيع تدخل الدولة فى الاقتصاد ، ويثبت بما لا يقبل الجدل تعريف لينين لرأسمالية الدولة الاحتكارية بأنها الخطوة الأخيرة فى التطور التباريخى للاستلوب الرأسمالى فى الانتاج .

فالتناقضات الامبريالية التى أوضحتها نظرية لينين لا تجد حلا . بل تزداد اليوم عمقا واحتداما . ويبقى الانتاج الاجتماعى مثلما كان من قبل ، ملكية خاصة حلقة ضيقة من الاوليجاركية الصناعية والمالية . ومع أن السنوات الماضية قد تميزت بالتوسع الكبير فى رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وظهور أشكال جديدة لها ، وبالاساليب الأكثر تعقيدا للسيطرة على الاقتصاد الرأسمالى مباشرة أو بطريق غير مباشر عن طريق الائتمان والتمويل ، فان رأسمالية الدولة الاحتكارية عجزت عن تغيير طبيعة الامبريالية .

وكل هذه الاتجاهات الرئيسية لتطور الرأسمالية الحديثة انما تؤكد صحة تعاليم لينين حول الامبريالية ودورها فى التاريخ . ولا نزاع أن قيام ونمو النظام الاشتراكى العالمى أقوى دليل على صدق بصيرة لينين العلمية حيث أباط اللثام عن التناقضات الكامنة فى داخل الامبريالية واستخلص النتيجة القائلة بأن حقبة الامبريالية الرأسمالية هى حقبة الرأسمالية التى استوت واستوت حتى العفن وأصبحت على وشك السقوط ؛ والتى نضجت الى قدر يكفى لأفساح الطريق للاشتراكية (ف ١٠ - لينين - مجموعة الاعمال الكاملة - مجلد ٢٢ - ص ١٠٩)

الامبريالية والانتهازية

لا جدال أن الافكار اللينينية تؤثر تأثيرا متزايدا أبدا فى التطور التاريخى للجنس البشرى . ولعل أعظم نتائجها دلالة أن الامبريالية قد فشلت فى وأد الاشتراكية ، وأثبتت عجزها عن التقليل من أهمية انجازاتها أو طمسها ، كما يتزايد تأثير النظام الاشتراكى والشيوعية العلمية فى كافة التطورات الجارية فى العالم .

وهذا يفسر الى حد كبير لماذا يسعى مفكرو الامبريالية الى الانتفاع بمعونة الاشتراكية الديمقراطية فى المعركة ضد النظرية الاشتراكية ، وتجربة البناء الاشتراكى التى تضع كل يوم فى التطبيق ، تعاليم لينين حول التجديد الثورى لشباب العالم .

ففى خلال عشرات السنين الاخيرة ؛ أحرز الاتحاد السوفيتى وسائر البلدان الاشتراكية نجاحات ضخمة فى المجال الحاسم للنشاط الانسانى ، ألا وهو تنمية الانتاج المادى ، وتحسين ظروف معيشة الناس ورفع مستواهم الثقافى ووضع مبادئ الديمقراطية الاشتراكية فى التطبيق . واليوم لا يستطيع حتى خصوم الاشتراكية أن ينكروا مكاسبها . فالنظام الاشتراكى العالمى يقود التقدم الاجتماعى . وقد أتاحت المساعدة الاخوية المتبادلة للدول الاعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية أن تضاعف دخلها القومى عام ١٩٦٧ بنسبة تزيد على ٢٨٠ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٥٠ . وقد زاد حجم الناتج الصناعى فى هذه البلدان فى نفس

الفترة بنسبة ٤٥٠٪ ، وزاد نصيبها من الانتاج الصناعى العالمى الى الضعف تقريبا . وفى ١٩٦٨ كان حجم الانتاج الصناعى فى كل البلدان الاشتراكية ضعف ما كان قبل الحرب ١٢ مرة . فنمو الانتاج فى ظل الاشتراكية كما أشار لينين أكثر من مرة هو القاعدة التى ترتفع على أساسها مستويات الشعب المعيشية والثقافية . وقد تفوق عدد كبير من البلدان الاشتراكية على البلدان الرأسمالية المتقدمة منذ زمن بعيد فيما يتصل بعدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان ؛ وفى نسبة الشقق السكنية الجديدة ، وفى عدد طلاب الكليات وفى مناح كثيرة أخرى . وهذه الانجازات وما سابها ، تشكل سببا وجيها لمزيد من الانتشار السريع لأفكار لينين فى جميع أنحاء العالم . وهذا هو السبب فى انه رغم الجهود المسعورة من جانب الرجعيين فان الاشتراكية على العكس تكسب باستمرار أرضا جديدة .

ومن الأدلة على ذلك فشل الرجعية العالمية فى تصدير ثوزة مضادة (متسللة) فى تشيكوسلوفاكيا . فالاشتراكية قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك ، تصميمها على حماية مكاسبها فى كسل مكان يسوده نظامها . وجهود الحزب الشيوعى السوفيتى وسائر الاحزاب الشقيقة من أجل تعزيز النظام الاشتراكى والتغلب على كل مايمكن أن يظهر من صعوبات أو مشاكل ، تؤكد مدى صحة القول بأنه لكى يستطيع كل بلد اشتراكى ان يتطور بنجاح يجب ان يراعى باستمرار مبادئ الشيوعية العلمية وان يحمى وينمى النظرة الماركسية اللينينية العالمية وأن يقوم بواجباته الأممية ؛ ويقيم سياسته الداخلية والخارجية على أساس القوانين الموضوعية الأساسية لتطور المجتمع الاشتراكى .

ولقد أصبح نمو النظام الاشتراكى العالمى هو محور الصراع الأيدىولوجى على الصعيد العالمى . وهذا يدل بوضوح على أن مسار الاحداث قد دفع الى المقدمة بنظرية لينين عن الامبريالية والثورة الاشتراكية ، أى نظرية بناء الشيوعية ، وأن هذه النظرية قد أصبحت قوة مادية جبارة فلا يوجد من بين العديد من النظريات الاصلاحية البورجوازية أو التصورات المراجعة عن (تجديد المؤسسات العامة) مايمكن أن يبارى اللينينية . وهذا دليل على

انتصار افكار لينين كما أنه دليل على أزمة النظرة البورجوازية
والاصلاحية للعالم .

وغنى عن البيان أن تدعيم الاشتراكية العالمية وما ترتب على
ذلك من ازدياد تأثير نظرية الشيوعية العلمية في فكر الشعوب هو
العامل الاساسى فى نمو الحركة العمالية والشيوعية العالمية وتنشيط
بضال الشعوب من أجل التحرر الوطنى . ومن أجل هذا فإن
الانتهازية قد أصبحت اليوم أكثر ظهورا فى صراع الافكار على
المسرح العالمى ، وخصوصا الديمقراطية الاشتراكية (أيديولوجيا
وسياسيا كذلك) التى تنمو جنبا الى جنب مع النشاط الرجعى
للقوى الامبريالية .

والحق أن تزايد النشاط الانتهازى المعادى للاشتراكية ليؤكد
مرة أخرى كم كان لينين على صواب عندما أكد أنه بدون المقاومة
الصارمة ضد الأحزاب والفرق والاتجاهات الانتهازية . . الخ «لا يمكن
القول بأن هناك صراعا ضد الامبريالية أو ان هناك ماركسية أو
حركة عمالية اشتراكية » (ف ا . لينين - مجموعة الأعمال
الكاملة - مجلد ٢٣ - ص ١١٨) . فالانتهازية بكافة اشكالها ،
بمنية كانت أو يسارية) كانت وما زالت اداة للامبريالية فى
صراعها ضد التجديد الثورى لشباب العالم .

فلقد خانت الحركة الاصلاحية ثورة ١٩١٨ فى النمسا والمجر ،
وساعدت على توطيد النظام الرأسمالى وعبدت الطريق للنازية فى
ألمانيا . وهى اليوم العقبة الرئيسية فى طريق وحدة الحركة
العمالية ، وضم قوى اليسار واقامة جبهة معادية للاحتكار فى
البلدان الرأسمالية .

وتدل أحداث الماضى القريب على أن الديمقراطية الاشتراكية
كما يعبر عنها قادتها الانتهازيون لا تكتفى بنشاطها الانقсамى فى
داخل الحركة العمالية ؛ وانما تحاول لأول مرة فى السنوات
الآخيرة أن تشن هجوما صريحا ضد النظام الاشتراكى . فإن
الاشتراكيين الديمقراطيين فى ألمانيا الغربية والنمسا والبلدان
الابكندينافية ، جنبا الى جنب مع الرجعية العالمية وقوى الثورة
المضادة فى تشيكوسلوفاكيا ، حاولوا ان يفرضوا وصمتهم على
تشيكوسلوفاكيا باسم (الاشتراكية الانسانية) . وواضح أن مثل

هذه المحاولات ، الى جوار أنها شكل من أشكال الدفاع عن النظام الرأسمالى فانها أيضا وسيلة من وسائل اعادته .

ان قدرا معينا من الاستهانة بالجوهر الرجعى للاصلاحية ، لعله ينبع من الاهتمام بضم صفوف الحركة العمالية فى وضع سياسى محدد ، قد ادى الى حذما الى تراخى المبادئ المتعلقة بالصراع ضد ايدولوجية وسياسة الديمقراطية الاشتراكية . وكانت النتيجة أن سقط بعض الناس تحت سحر المفاهيم الانتهازية المعادية الشيوعية ، واعتمادا على هذه القطاعات ، لعبت الديمقراطية الاشتراكية دورا نشيطا فى محاولات الامبريالية القضاء على المكاسب الاشتراكية لتشيكوسلوفاكيا بواسطة الثورة المضادة (المتسللة) .

والاعمال الايدولوجية والسياسة التى تأتياها الديمقراطية الاشتراكية الاوروبية لتقويض النظام الاشتراكى وتقوية التيارات الفوضوية - النقابية ، وتنشيط التيارات اليمينية لبعض الاحزاب الشيوعية والعمالية من جانب ، والفرق الانقسامية اليسارية التى تستلهم الوحي من بكين من جانب آخر ، كل هذا انما هو شاهد على اهمية شن صراع لايتوقف من جانب المبادئ والمواقف الطبقيّة ضد أية تيارات معادية للينينية قد ترفع رأسها . ان الدفاع عن اللينينية التى هى الأساس الايدولوجى الواحد والوحيد للعمليات الثورية فى الوقت الحاضر هو الواجب الاممى الاسمى لكافة الشيوعيين الحقيقيين . وان تحليل لينين للحدور الاقتصادية والاجتماعية للانتهازية وصلاتها بالامبريالية ، ونضاله الذى لايعرف المساومة ضد أية انحرافات على يمين أو يسار الماركسية الثورية ليكتسب اليوم أهمية كبرى فى الصراع الطبقي للشعب العامل من اجل تجديد شباب العالم على النسق الاشتراكى .

وفى الظروف الراهنة ، يصعب على الامبريالية أكثر فأكثر ان تهاجم الشيوعية بشكل مفتوح . وهذا لايرغم المفكرين والسياسيين الغربيين على أن يلجأوا الى التهريج الاجتماعى والاستتار وراء الشعارات المستعارة وتقديم مجموعة مختلفة من المفاهيم « الجديدة » عن التقدم الاجتماعى لمثل نظرية « التلاقى » سيئة السمعة ، وانما يجعلهم أيضا يهتمون اهتماما أكبر بالانتهازية ، ويفرس الافكار المضادة للينينية فى قلب الحركة العمالية بهدف

تقويضها من الداخل . ولقد اخذ الطابور الخامس الامبريالى فى داخل الحركة العمالية على عاتقه مهمة تعبيد الطريق لـسـزحـف الـايدىـولـوجـيـة ضد الحركة الشيوعية العالمية . والانتهازية المعاصرة تحاول ان ترتفع عن اللينينية بزعم انها اصبحت متخلفة عن العصر ، وان تقدم « جديدا » الى الفكر العام ، وان تبرر الدعوة الى القول « بنماذج عديدة للاشتراكية » مناقضة للاشتراكية العلمية . ولكنها مزاعم لا تستند على أساس ، ففي كل مكان وصل فيه الاشتراكيون الديمقراطيون الى السلطة واعلنوا عن تطبيق مثل الديمقراطية الاشتراكية نجد ان سيطرة رأس المال الاحتكارى تظل قائمة . وعندما نعمن النظر لا نلبث ان نرى بوضوح ان كافة البرامج الانتهازية الاخيرة عن « الاشتراكية الديمقراطية » و « الاشتراكية الانسانية » وغيرها من « الاشتراكيات » ليست سوى اشكال جديدة لعبارات تردد بصورة أو اخرى مذاهب انتهازية بالية سبق ان كشفها لينين وهزمتها تجربة التحول الاشتراكى فى العالم . وهذا ما يجعل نقد لينين لكافة صور الانتهازية صالحا اليوم مثلما كان من عشرات السنين .

وكان لينين ينطلق من حقيقة أن الانتهازية باعتبارها تيارا سياسيا وايدىولوجيا معينا فى الحركة العمالية انما هى نتاج لحقبة تاريخية محددة ، هى حقبة الانتقال من رأسمالية ما قبل الاحتكار الى الامبريالية . انها من نسل الامبريالية ووثيقة الارتباط بها ، ولقد أوضح لينين بكل جلاء أسباب ظهور الانتهازية ، وسبب اتجاهها المراجع أولاً وقبل كل شيء ، وكشف للعيان جذورها الاقتصادية والاجتماعية .

وقد نمت الانتهازية عندما دخلت الرأسمالية فى أعلى مراحلها وآخرها - أى الامبريالية . وهذا يمكن فهمه من تحليل للامبريالية يفسر الجذور الاقتصادية للمراجعة . فان لينين يؤكد « ان حفنة من البلدان الغنية ، قد بلغت بالاحتكار الى حدود كبيرة ، تحصل على أرباح فاحشة تبلغ مئات أن لم تكن الاف الملايين ، انهم « يستطون ظهور » مئات ومئات الملايين من البشر فى البلدان الاخرى ويتقاتلون فيما بينهم من اجل تقسيم الغنائم الغنية بنوع خاص ، والدسمة بنوع خاص ، والسهلة بنوع خاص . وهذا بالتحديد ما

يشتمل عليه الجوهر الاقتصادي والسياسي للامبريالية » (ف. ا. لينين - مجموعة الاعمال الكاملة - مجلد ٢٣ - ص ١١٥)

غير ان النمو الخرافي في الارباح الاحتكارية الناجم عن التركيز المحتوم للانتاج ، وتزايد جماعية الانتاج واحتسدام التناقضات الطبقيّة ، كل هذا عبد الطريق للثورة الاشتراكية . وفى هذه الظروف فان الاوليجاركية المالية تبذل جهودا مستميتة من اجل تفتيت الحركة العمالية ، والاساس المادى لهذا توفره الارباح الاحتكارية الفاحشة التى تتيح للبورجوازية الامبريالية ان تنفق جانباً من ارباحها الهائلة لترشوبه بعض قطاعات البروليتاريا ، اى قشرتها العليا . وهذه هى - كما يقرر تعريف لينين - الجذور الاقتصادية للانتهازية والمراجعة المنبثقة مباشرة من تطور الامبريالية . وقد قال لينين : « ان بورجوازية دولة « كبرى » امبريالية تستطيع اقتصاديا ان ترشد الشريحة العليا من « عمالها » بأن تنفق فى هذا مائة مليون فرنك أو ما نحو ذلك كل عام ، لان ارباحها الفاحشة فى الغالب تصل الى الف مليون » (مجلد ٢٣ - ص ١١٥) .

والى جانب الرشوة الاقتصادية للشريحة العليا للعمال توجبا الاحتكارات الى الرشوة السياسية « للاستقراطية العمالية » ، فتتيح الامتيازات السياسية لأولئك المحترمين الطيبين المخلصين المستخدمين ذوى العقيلة الاصلاحية .

واليوم ، ايضا ، يقدم الوضع السياسى فى الغرب ادلة كافية لتأييد استنتاج لينين . فمع نمو الامبريالية اقتصاديا وسياسيا تتشكل شريحة من « الارستقراطية العمالية » ترتبط ارتباطا وثيقا ببورجوازياتها الاحتكارية وتكون بالتالى شديدة العداء للشبيوعية . غير أن هذا لا يعنى ان القاعدة الاجتماعية للانتهازية هى البروليتارية المنظمة بواسطة الانتاج الكبير ، والتى نشأت فى مدرسة الاستغلال الرأسمالى والصراع الطبقي ضد الحكم الرأسمالى . وانما كان لينين يعنى بحديثه عن القاعدة الاجتماعية للانتهازية تلك القطاعات من المجتمع التى تغذى المراجعة وتستوعب افكارها وتنشرها بين صفوف الطبقة العاملة . وهى اولا الشريحة العليا من الطبقة العاملة التى يرشوها الامبرياليون والتى تتكون منها الارستقراطية العمالية التى انفصلت منذ زمن بعيد عن مصالح

الطبقة العاملة . ولقد دمج لينين بحق الارستقراطية العمالية باعتبارها : « .. سند البورجوازية الاجتماعية الرئيسي .. العملاء الحقيقيون للبورجوازية في حركة الطبقة العاملة .. والنواب العمال للرأسمالية » (ف. ١. لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٣ - ص ١٩٤) . فمن طريق المنح والرشوة تفسد البورجوازية الامبريالية الوعي الطبقي للجزء المتذبذب من الشريحة العليا للعمال وتجعل منه وسيلة تتسرب منها الايدولوجية الإصلاحية الى داخل الطبقة العاملة .

وفي الوقت الراهن ، وفي جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، توجد زيادة ملحوظة في عدد ونسبة العمال المأجورين الى مجموع السكان بالمقارنة ببداية هذا القرن . ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال زادت نسبة الأشخاص المستخدمين بأجر من ٧٥٪ عام ١٩٤٠ الى ٨٧٪ عام ١٩٦٠ . وفي فرنسا من ٥٧٪ عام ١٩٤٣ الى ٧٢٪ عام ١٩٦٢ . وفي بريطانيا يشكل العاملون بالأجر ٩٠٪ من السكان والأغلبية الساحقة من العاملين بالأجر ينتمون الى الطبقة العاملة ، وصلب هذه الطبقة القوى هو البروليتاريا الصناعية ذات الوعي الطبقي العالي والتنظيم الجيد . ثم أن الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة ، ونمو الصناعات الجديدة ، والإنتاج الواسع ، كل هذا يعزز الدور الاقتصادي للبروليتاريا . وفي نفس الوقت فإن حركة العمال المنظمة قد أحرزت مكاسب اقتصادية ملحوظة كذلك فإن المثال الذي تقدمه الاشتراكية يلعب هنا دورا هاما ، وينتزع من البورجوازية كثيرا من التنازلات الاجتماعية لولاه لما قدمتها . غير أن تصفية بعض التناقضات الصارخة في ظروف العمل لمختلف درجات البروليتاريا ، واعطاء أجور أعلى ، لم يقض على الفوارق الأساسية بين جمهرة البروليتاريا الواعية طبقيًا وقشرتها العليا من الارستقراطية العمالية ، التي أصبحت الى حد ما أكثر عددا وظلت تشكل واحدا من أهم العمادات الاجتماعية للانتهازية .

ومن الأسس الاجتماعية الأخرى للانتهازية ما يسمى بالشرائح الوسطى ، وفي مقدمتها البورجوازية الصغيرة التي تعجز الامبريالية عن تدميرها ، والتي كما أكد لينين تستنزفها الرأسمالية وتنميها

بانتظام . فالمفلسون من ابناء البورجوازية الصغيرة ينضمون الى البروليتاريا ، حاملين معهم ايدولوجيتهم البورجوازية الصغيرة . والبورجوازية الصغيرة غير ثابتة ايدولوجيا ، ودائما تتذبذب بين البروليتاريا والبورجوازية ، وقد أشار الى هذا ماركس وانجلز منذ زمن بعيد . وعندما تحاول البورجوازية الصغيرة ان توفق بين آراء هاتين الطبقتين المتعارضتين لا تنجح الا في بلبلة الحركة العمالية وشدها بعيدا عن الصراع الطبقي .

والاوليجاركية المالية تجد في البورجوازية الصغيرة - وفي ظروف الوقت الحالي في الشريحة المتوسطة من البورجوازية غير الاحتكارية كذلك - قوة اجتماعية محددة تستطيع ان تحارب بها الحركة العمالية الثورية ، واتحادات العمال والأحزاب الشيوعية ، والاوليجاركية المالية تبذل كل شيء من اجل الحفاظ على أصحاب الاعمال المالية الصغيرة وفي نفس الوقت فانها مستعدة دائما لاستخدام هؤلاء الذين افتقروا واضطروا الى الانضمام الى صفوف البروليتاريا . وفي هذا كتب لينين : « . . ان الصحافة البورجوازية » تخيف » باستمرار الملاك الصفار والمتوسطين بزعمهم الاشتراكيين بشكل عام ، والبلاشفة خصوصا ، يريدون نزع ممتلكاتهم » وهو زعم باطل عمدا ، لان الاشتراكيين لا ينوون ولا يستطيعون ولن ينتزعوا ملكية الفلاح الصغير حتى لو كانت هناك ثورة اشتراكية كاملة » . (ف. ا. لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٥ - ص ٣٤٤) .

وهذا ينطبق بالمثل على البورجوازية الصغيرة بالمدينة . وقد كان لينين يشير دائما الى أن تركيز الانتاج لا ينبغي أن ينظر اليه كتصفية مبسطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . فالاحتكارات تحطمهم من ناحية ، ثم تعود فتحبيهم من ناحية أخرى . ذلك أن الاحتكارات تحتاج الى البورجوازية الصغيرة كقاعدة اجتماعية . ولذلك فان هذه القاعدة تبقى متسعة بما فيه الكفاية . وهكذا ، نجد ان في المانيا الغربية وفي كافة فروع الاقتصاد بها ، كان هناك ٧٥٦٦٢٦ مشروعا في النصف الاول من الستينات لا تستخدم عملا ماجورا . والى جوارها كان هناك ١٢٢٠٦٥٤ مشروعا تستخدم من اثنين الى عشرة أشخاص . وهكذا فان المجموعتين تمثلان ٩٠٪

من مجموع المشروعات بالمانيا الغربية ، مع انها تستخدمان فقط ٢٤٪ من قوة العمل . وفي نفس الوقت كان في الولايات المتحدة ٩٩٠٠٠٠٠ مشروع صغير تنتمي لملك فرديين . من بينها ٨٣٥٠٠٠ (أى ٩٢٪) تربح كل منها ٥٠ ألف دولار في السنة فأقل ، وكلها معا تشكل ٧٪ من اجمالي الربح لجميع المشروعات .

والاحتكارات لا تكتفى فقط بأن تدمر ثم تبعث من جديد بصغار المنتجين ، وانما تدخلهم ايضا فى قالبها الاقتصادى . وقد دعا لينين الى ضرورة الانتباه الى دلاله « المصنع الملحق » و « العمل بالمنزل » و « صناعة محلية » ، وأكد أن الرأسمالية لا يمكنها أن تتجنب تكوين عدد كبير من « الشرائح الوسطى » تكوينا جديدا بين الحين والآخر . ولقد تأكدت صحة هذا المفهوم بما يجرى الآن فى كافة البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا . فعلى الرغم من أن صغار منتجى السلع يطردون بسرعة خارج اطار الإنتاج المادى ، إلا أن الإنتاج الصغير يظل منتشرا فى ميدان التجارة والخدمات . ومن الملاحظ أنه فى غالب الأحيان لا يكسب رجل الأعمال الصغير أكثر مما يجنيه العامل العادى ، بينما هو يعمل ساعات أكثر .

والظروف الموضوعية تدفع بالبورجوازية الصغيرة لأن تكون ضد الاحتكارات ، وإن كانت تخرج ببرامج يوتوبية وبالتالي رجعية للعودة الى رأسمالية المنافسة الحرة التى ذهبت الى غير عودة منذ امد طويل .

هذه الأيديولوجية وأمثالها ، هى التى يأتى بها الى الطبقة العاملة أبناء البورجوازية الصغيرة الذين تحطموا على يد الاحتكار .

وفى الشرائح الوسطى ، ثمة دور متزايد تلعبه الانتلجنسيا الذين يتزايد عددهم نتيجة للثورة العلمية التكنيكية . غير أن هذه الفئة ليست متجانسة . فقشرتها العليا ، المديرون وكبار موظفى الحكومة وغيرهم ممن يمتلكون رأس مال خاصا بهم ينتمون الى الطبقة الرأسمالية ولكن أغليبتهم من المستخدمين . وقد كان ماركس لا يقصد بالبروليتاريا عمال الصناعة فقط بالمفهوم الضيق .

وانما تحدث ماركس عن نوع من « العامل المختلط » ، أى اولئك المستخدمين العاملين الذين يضمن بينهم مجموعة على مبعده من موضوع العمل ودرجات متفاوتة من الاتصال المباشر به . والجزء الاكبر من الانتلجنسيا والموظفين ذوى المرتبات يملكون بالتحديد السمات التى تميز البروليتاريا عن سائر طبقات المجتمع البورجوازى . وكل هذا انما يدل على أن تحليل لينين للهيكل الاجتماعى للمجتمع البورجوازى واتجاهاته فى عصر الامبريالية قد تأكدت صحته كذلك بالواقع ، وأنه دحض كامل لثنى النظريات التى تتحدث عن « طبقة وسطى واحدة » .

واحتواء الانتلجنسيا ضمن البروليتاريا بشكل قناة أخرى تجد خلالها ايدولوجية البورجوازية الصغيرة طريقها الى حركة الطبقة العاملة . فمع أن معظم المثقفين عبارة عن عاملين بالأجر ومستقلين بواسطة الرأسماليين الا أنهم فى العادة يحملون ايدولوجية بورجوازية . فبينما هم يعارضون الاوليجاركية المالية ونظامها ، ويودون أن يعاد تنظيم المؤسسات العامة الا أنهم غير ثابتين ايدولوجيا ، وميالون للاوهام الاصلاحية . وهكذا فان الارستقراطية العمالية ، والشرائح الوسطى المترنحة المعتمدة على الاحتكارات ، تشكل القاعدة الاجتماعية للانتهازية وهى قاعدة تمتد وتقلص تبعا لتقلبات الدورة الاقتصادية .

والبورجوازية الامبريالية تبذل اقصى ما بوسمها من أجل استخدام القيادات الانتهازية لتفتيت الحركة العمالية الثورية . ولهذا السبب ، فان نمو التيار الثورى فى الحركة العمالية لابد وأن يصحبه كفاح عنيد ضد التيار الانتهازى . وفى هذا كتب لينين : « هناك من ناحية اتجاه البورجوازية والانتهازيين الى تحويل حفنة من الامم الغنية جدا ذات الامتيازات الى طفيليات « ابدية » تعيش على جسم بقية الجنس البشرى ، و « حمل اكاليل الغار » من استغلال الزوج والهنود . . الخ ، وابقائهم فى حالة خضوع بمساعدة أسلحة الإبادة الممتازة التى توفرها العسكرية الحديثة . ومن الناحية الأخرى هناك اتجاه **الجماهير** المقهورة الآن أكثر من قبل والتى تتحمل كل قسوة الحروب الامبريالية ، لأن تلقى عنها بهذا النير وتطيح بالبورجوازية . ومن خلال الصراع بين هذين

الاتجاهين ينمو بالضرورة تاريخ الحركة العمالية . » (ف ١٠ .
لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٣ - ص ١١٦)

وهكذا ، فان تطور رأسمالية ما قبل الاحتكار الى الامبريالية
قد ضاعف من كفاح الماركسية الثورية ضد كافة اشكال الانتهازية
وفي مجال البرهنة على صحة الراى الخاص بالعلاقة بين الامبريالية
والانتهازية أكد لينين بنوع خاص أنه كان لابد من ظهور الانتهازية
لعدة أسباب . الأول هو أن البروليتاريا تتزايد بسرعة حتى أن
الاضافات الجديدة اليها تكون في حاجة الى المعرفة النظرية والخبرة
الثورية التي مازال عليها ان تكتسبها . وفي مقاله حول « الاختلافات
في الحركة العمالية الأوروبية » يقول لينين : « ... أن انضمام
اعداد أكبر فأكبر من « المجندين » الجدد ، واجتذاب قطاعات
جديدة من الشعب العامل لابد وأن يصحبه تذبذبات في مجال النظرية
والتكتيكات ، وتكرار لأخطاء قديمة ، وترديد مؤقت لآراء عتيقة
وأساليب عتيقة وما شابه ذلك » . (ف ١٠ . لينين - مجموعة
الأعمال الكاملة - مجلد ١٦ - ص ٣٤٨)

والزيادة الحالية في نشاط كل من الانتهازية اليمينية واليسارية
لنؤكد مرة أخرى الصواب العلمى العميق لتحليل لينين .

وثانيا ، كان لينين يؤمن أن نمو الاتجاه الانتهازى مرتبط بالنمو
الاقتصادى والسياسى غير المتساوى للرأسمالية فى مختلف البلدان ،
بل وفى مختلف فروع الانتاج . فمن ناحية ، نجد أن قانون النمو
غير المتساوى للرأسمالية فى عصر الامبريالية يخلق الضرورات اللازمة
لانتصار الثورة الاشتراكية فى بلد واحد أولا . ومن ناحية أخرى
فان النمو غير المتساوى يؤدي الى اتساع المصادر الاقتصادية
والاجتماعية للانتهازية فى البلدان الامبريالية الأكثر ثراء .

فالتكتيكات الجديدة التى تجمع بين القهر والتنازلات والتى
تستخدمها البورجوازية الامبريالية فى محاربة حركة العمال الثورية
تشجع الاتجاهات الانتهازية . وقد أستخلص لينين من هذه الحقيقة
أن « جانباً من العمال وجانباً من ممثليهم أحياناً يسمحون لأنفسهم
أن يخدعوا بالتنازلات الظاهرية ، فيعلن المراجعون أن قانون الصراع
الطبقي قد أصبح عتيقاً ، أو يشرعون فى اتباع سياسة هى فى
حقيقتها انكار للصراع الطبقي . والخطوط المتعرجة التى تسير

عليها تكتيكات البورجوازية تقوى المراجعة في داخل الحركة العمالية وكثيرا ما تصل بالخلافات في داخل الطبقة العاملة الى حد الانقسام الفعلى . » (ف . ا . لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ١٦ - ص ٣٥١) .

ولقد كان الاصلحيون دائما يتميزون بعجزهم عن ادراك حيل تكتيكات البورجوازية ، واستعدادهم لاعتبار العروض التي تتقدم بها البورجوازية دليلا على تحولات جذرية في النظام الرأسمالي وتقديم اصلاحات جزئية تيسر فحسب الكفاح من أجل الاشتراكية التي هي اشتراكية حقيقية . وفي هذا الصدد لا يوجد خلاف حقيقى بين المراجعين اليمينيين وتجار الكلام اليساريين ودعاة الجمود العقائدى والنقاييين الفوضويين . فالمراجعون كما هو معروف قد انتقلوا منذ زمن طويل الى مراكز الليبرالية البورجوازية وتخلوا عن النضال من أجل ثورة اشتراكية ظافرة واقامة دكتاتورية البروليتاريا . والانتهازيون اليساريون والفوضويون ومن اليهم الذين يرفضون العمل الصابر بين الجماهير ويهيجون قبل الأوان مظاهرات من الحركة الثورية ويحكمون بفشل الثورة مقدما ، الامر الذى يعنى أنهم يتبعون نفس سياسة البورجوازية في مساعدة الثورة المضادة .

ومن الأهمية بمكان الرأى الذى ساقه لينين عن أن الوضع الاجتماعى فى البلدان الرأسمالية الذى يتسم بالأساليب « السلمية » نسبيا للصراع الطبقي يربى الانتهازية أولا كانعطاف ، ثم كتيار ، وأخيرا كمجموعة من البيروقراطية العمالية ورفاق طريقها من البرجوازية الصغيرة . فقد كتب لينين يقول : « هذه العناصر استطاعت أن تسيطر على الحركة العمالية بتقديم الكلام المعسول فحسب عن الأهداف الثورية والتكتيكات الثورية . واستطاعوا ان يكسبوا ثقة الجماهير فقط باحتجاجهم بأن كل هذا العمل « السلمى » يساعد على التحضير للثورة البروليتارية . غير أن هذا التناقض كان دملا يوشك على الانفجار . ولقد انفجر . » (ف . ا . لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٢ - ص ١١١) .

وهذا القول هو المفتاح لادراك أسباب عودة الانتهازية الى الحياة فى ظل الظروف الراهنة .

وعلى الرغم من حقيقة ان القوى الامبريالية اليمينية تسعى الى تسيير المجتمع في طريق رجعى ، وانها تنجح في هذا أحيانا الا ان « المناخ الاجتماعى » بشكل عام في البلدان الامبريالية يتميز بأشكال سلمية نسبيا للصراع الطبقي ناجمة عن انجازات معينة تحققت للشعب العامل . وهذا بالذات هو ما يستخدمه المراجعون ليروجوا لسياساتهم المعادية للبروليتاريا التى تزعم أن رأسمالية الدولة الاحتكارية فى شكلها الحالى قد اُغت مسألة الثورة الاشتراكية من جدول الأعمال .

وقد كان لينين على حق فى وصفه للرجعية بانها أمعية مسايرة وانها تعنى تجاهل أهم المصالح الحيوية للبروليتاريا . واذ يتذكر لينين جيدا شعار الانتهازية « ان الحركة هى كل شيء ، الهدف النهائى لا شيء » كما عبر عنه أ . برنشتاين ، فانه يؤكد أن المراجعة مستعدة دائما « . . لان تضحي بهذه المصالح الأولية من أجل امتيازات حقيقية أو مزعومة فى اللحظة الراهنة » (ف ١٠ . لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ١٥ - ص ٣٧ - ٣٨) . وهذا تعريف دقيق لجوهر الاصلاحية سواء كانت قديمة او جديدة . واليوم ، أيضا ، يواصل الديمقراطيون الاشتراكيون دعاويهم عن الاشكال المختلفة للاشتراكية المتبدلة ويسوقون عرضا رايهم عن أن الرأسمالية سوف تنمو متطورة الى « اشتراكية ديمقراطية » ويجعلون منها نقيضا معارضا للشبوعية العلمية . انهم يفعلون كل ما بوسعهم للنيل من تجربة الاتحاد السوفيتى وسائر البلدان الاشتراكية .

ولقد كانت المراجعة والانتهازية منذ البداية ، حليفا واضحا للبورجوازية الامبريالية ، يدافع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية . وطالما أن الظروف الاقتصادية للسيطرة الاحتكارية يصونها ويحميها البناء القوى السياسى للرأسمالية فان الانتهازية ستبذل كل ما بوسعها لاستعادة سمعتها ، واخفاء طابعها الطبقي فى الميدان الايديولوجى . والصراع ضد الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا هو العمود الفقرى فى كل النشاط السياسى والايدىولوجى الانتهازى فى كل مرحلة من مراحل وجوده . وكثيرا ما أشار لينين الى أن المحتوى السياسى لكافة الاتجاهات الانتهازية

لا يعدوا أن يكون « .. تعاون الطبقات ، وانكار دكتاتورية البروليتاريا والتنكر للعمل الثوري ، وقبول الشرعية البورجوازية بدون قيد أو شرط ، والثقة في البورجوازية وعدم الثقة في البروليتاريا . » (ف . ١ . لينين - **مجموعة الأعمال الكاملة** - مجلد ٢٢ - ص ١١٢) . ولعل أقدم انتهازية بريطانية من الطراز النقابي ، التي تطورت الى الغابية ثم الى حركة العمال ، هي كما يقول لينين مثال نموذجي للسياسة البورجوازية .

ان الماركسية الثورية قد نمت وتدعمت في معركة ضد ايدولوجيات وسياسات كانت معادية للبروليتاريا . ويقول لينين « ان جدليات التاريخ كانت بحيث ان الانتصار النظري للماركسية رغم اعدائها على أن يتنكروا كماركسيين . فقد حاولت الليبرالية المتعفنة من الداخل أن تبعث نفسها للحياة على شكل **انتهازية اشتراكية** . » (ف . ١ . لينين - **مجموعة الأعمال الكاملة** - مجلد ١٨ - ص ٥٨٤) . واذ يؤكد لينين أن احتدام الصراع بين الثورية والاتجاهات الانتهازية أمر محتوم يقول برؤيا لمالحة في سنة ١٩٠٩ « أن المعركة الايدولوجية التي خاضتها الماركسية الثورية ضد المراجعة في نهاية القرن التاسع عشر لم تكن سوى مقدمة للمعارك الثورية العظمى للبروليتاريا ، التي تزحف الى الامام نحو النصر الكامل لقضيتها رغم كل ضعف وتذبذب تبديه البورجوازية الصغيرة . » (ف . ١ . لينين - **مجموعة الأعمال الكاملة** - مجلد ١٥ - ص ٣٩) .

وتدل افكار المراجعة التي ظهرت في فجر ظهورها على لسان ا. برنشتاين وشركاه على أن الانتهازية قد نشأت نظريا من المفهوم البورجوازي الصريح وافكار الاشتراكية غير العلمية للاسال وبرودون ومن اليهما ، والتي دحضها ماركس منذ امد طويل . وبالرغم من تطور الانتهازية فان الاصلاحيين المعاصرين يرددون - في ظروف جديدة وباشكال جديدة - نفس النظريات التي قدمها بالامس ا. برنشتاين واتباعه . فما زالت الحجج الاصلاحية بأسرها يقصد بها الدفاع عن الامبريالية ومقاومة الثورة الاشتراكية .

ولم يضع لينين أبدا خطأ أساسيا فاصلا بين الانتهازية اليمينية واليسارية . حيث كان يعتبر الاصلاحيين والمغامرين اليساريين مراجعين ، ويعتبر الجمود العقائدى المتحجر على نفس الدرجة من الخطورة على الحركة العمالية . وقد قوضت وقفة لينين المبدئية فى حينها نفوذ ا . برنشتاين فى أوروبا ، وتيارات المركزيين « السنتريست » التى كان يمثلها كاوتسكى وتروتسكى الخ . . واثبت لينين أن « السنتريست » لا يقدمون سوى خدمات لفظية للماركسية ، بينما هم فى الحقيقة ، وتحت ستار الدفاع عنها ، يشوهون المحتوى الثورى لنظرية الاشتراكية العلمية . وفى الميدان السياسى ، فان « السنتريست » كانوا يتبعون خطأ انتهازيا صريحا فى « وحدة » واحدة مع المراجعين .

وفى هذا الصدد ، ينطبق بنوع خاص نقد لينين لتفسير كاوتسكى للامبريالية ، ومحاولته تقديم الامبريالية لا باعتبارها المرحلة الأخيرة للرأسمالية ، ولكن باعتبارها مجرد سياسة محتملة . وفى كتابه « الانتهازية وانهايار الاممية الثانية » يوضح لينين بكل جلاء ان انحلال الاممية الثانية انما سببته الانتهازية التى أفسدتها من الداخل . وقد بين انتشار فكرة الشوفينية الاشتراكية - وهى شكل كامل من أشكال الانتهازية - أنه بدلا من النضال من أجل الثورة الاشتراكية التى تحضر ضرورتها بواسطة الامبريالية ، فان الانتهازيين قد تجمعوا لمساندة هذا النوع من الامبرياليين « الخاص بهم » . فهؤلاء الشوفينيون الاشتراكيون طبقا لتعريف لينين « . . . يساعدون بورجوازيتهم على السطو على البلدان الأخرى واستعباد الأمم الأخرى » . (ف. ا. لينين - مجموعة الاعمال الكاملة - مجلد ٢٢ - ص ١٠٩)

والحق أن الحزب البلشفي بقيادة لينين قام بعمل تاريخي عظيم اذ لم يقتل فقط الانتهازية من جذورها فى الحركة الثورية الروسية ، وانما دعم كافة قوى اليسار فى الحركة العمالية الدولية ، وقد قال لينين بوضوح : « انه عار ان يسمى

المراء نفسه استراكية ديمقراطيا نم لا ينصح العمال ان يقطعوا ماينهم وبين الانتهازيين وأن يكرسوا كل جهودهم لتقوية وتعميق وتوسيع وشحن الحركة الثورية » (نفس المصدر السابق ص ١١٧) .

فكفاح لينين ضد الشوفينية الاشتراكية ليس فقط مجرد صفحة بالغة الدلالة في تاريخ الماركسية الثورية ، وانما هو سلاح القوى التقدمية التي تقاتل ضد الشوفينيين الاشتراكيين الناشئين في عصرنا الحالي . ومن المهم بنوع خاص في هذا المجال نقد لينين لنظرية كاوتسكي المسماة « ما فوق الامبريالية » التي قدمت الاساس الايديولوجي لشعار « الولايات المتحدة الاوروية » السياسي . فان العديد من الخطط والمشروعات التي تساق اليوم عن التكامل الاوروبي انما تنبع من هذا الشعار الكاوتسكي . وخلاصة هذا الشعار التي أوضحها لينين هي ان اى تكامل رأسمالى لأوروبا هو أمر اما مستحيل أو رجعى ، ما دام لا يمكن أن يتحقق الا تحت رعاية الامبريالية الاكثر قوة ، ونهباً ، ولصالحها الخاص على حساب الأمم الاخرى ، وعلى حساب البروليتاريا .

ولا يحتاج المراء الى الذهاب بعيدا ليجد الامثلة التي تؤكد هذه الحقيقة . فالدوائر الحاكمة في بون ، في الوقت الذى يؤيدون فيه الاتجاه العام للولايات المتحدة وحلف الناتو ، يتبعون سياسة خاصة بهم ، وبشاركهم فيها بالكامل الشوفينيون الاشتراكيون المعاصرون . وهم يسعون الى تحقيق اهداف المانيا الغربية الانتقامية في أوروبا . وهذه الدوائر الامبريالية في المانيا الغربية وهى تتحدث عن أهمية ومزايا التكامل الاوروبي انما تأمل في أن تجعل قوى هذه الولايات المتحدة الاوروية تخدم مصالحهم . وزير مالية المانيا الغربية - شتراوس يقول في كتابه « **التحدى والجواب ، برنامج لأوروبا** » ، وبصراحة يحسد عليها أن مجموعة بلدان غرب أوروبا يجب ان يلتزموا بتأييد مطلب الالمان الخاص بـ « حرية أرضهم المنقسمة » . وهكذا يحدد المهمة وهى اقامة علاقات سياسية في أوروبا الغربية تتيح النظر الى المسألة الالمانية ليس باعتبارها مسألة تهم بلدا واحدا ، وانما كمسألة أوروبية عامة ..

والمقصود من هذا واضح تماما ، « فالسياسة الشرقية الجديدة » لحكومة بون هدفها اقامة حزام متوسط بين روسيا والمانيا الغربية ، مع استخدام السياسة الاقتصادية للسوق المشتركة في جذب بلدان شرق أوروبا الاشتراكية ، وهي عملية لا يمكن أن تكون الا مصحوبة بتصفية مكاسبها الاشتراكية وفي النهاية « التهام جمهورية ألمانيا الديمقراطية » . اذن فهذا « التكامل » ليس رجعا فحسب ، وانما هو معاد للاشتراكية بصراحة ، وتهديد واضح لسلام وأمن كافة الشعوب الأوروبية بما في ذلك سكان المانيا الغربية ذاتها وهذا هو الوجه الحقيقي لطراز « التكامل » الامبريالى الذى يؤيده الانتهازيون المعاصرون .

كذلك يمكن اليوم تطبيق كفاح لينين ضد نوع آخر من الانتهازية الدولية هو النقاوية الفوضوية التى هى مراجعة « على اليسار » . ولقد كان لينين يعتبر دائما من الاهمية بمكان ان يميظ اللثام عن جوهرها البورجوازى الصغير واتجاهها المعادى للاشتراكية .

وبعود الفضل الرئيسى الى كفاح لينين الدؤوب المستمر ضد النقاوية الفوضوية فى قمع هذا التيار الانتهازى فى روسيا ، وحرمانه من ممارسة أى نفوذ ملموس فى الحركة العمالية هناك . الا ان النقاوية الفوضوية تمكنت من تثبيت اقدامها فى بلدان أخرى وخصوصا فى فرنسا وسويسرا وإيطاليا وإسبانيا . ومن السمات المميزة لهذا الضرب من الانتهازية انه يعتبر الكفاح الاقتصادى هو الشكل الوحيد للعمل الثورى للطبقة العاملة ، ثم اعتماده بالكامل على النقاوية ، وانكاره للدور القيادى للحزب الشيوعى - وكل هذا فى التحليل النهائى يعنى انكار الكفاح السياسى وانكار الثورة الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا باعتبارها محتواها الرئيسى .

ونقد لينين للنقاوية الفوضوية مازال يحتفظ بأهميته القصوى اليوم أيضا ، فيما يتصل بتحديد تكتيكات الأحزاب الشيوعية فى البلدان الرأسمالية حيث أنه يساعد أساسا على تصور فهم صحيح لطريق الوصول الى السلطة بالوسائل السلمية ، ووضع سياسة اقتصادية ملائمة فى البلدان التى ترسب أسس الاشتراكية .

واتباع النقابية الفوضوية المحدثون من أعلى الأصوات صراخا في الهجوم على « الاشتراكية البيروقراطية » . وهم يوجهون ضربتهم ضد « المركزية البيروقراطية » ولكنهم عمليا يوجهونها ضد المركزية عموما باقتراحهم أنها يجب أن تستبدل بفوضى السوق التي يسمونها « اشتراكية السوق » . وعلى عكس ذلك أكد لينين أنه لابد للاقتصاد الاشتراكي لكي يتطور بنجاح من أن يأخذ بمبادئ المركزية الديمقراطية في تخطيط وإدارة الاقتصاد القومي . . وهذا المبدأ لا يترك مجالا لا للمركزية البيروقراطية بأسلوبها الذاتي ، ولا لفوضى السوق . بيد ان الانتهازيين يلتزمون الصمت ازاء هذه الحجة اللينينية البالغة الاهمية .

والواقع أن مبدأ المركزية الديمقراطية لا يمكن أن يطبق الا في ظل الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج وعندما توجه التنمية الاقتصادية وفق خطة واحدة موضوعة على أساس علمي تستهدف تحقيق أقصى حد من الاشباع للاحتياجات المادية والثقافية لكافة اعضاء المجتمع على قدر ما يتيح مستوى الانتاج . ولهذا السبب يؤكد لينين « أن أى تشريع يبيع مباشرة او بشكل غير مباشر ملكية خط معين من خطوط الانتاج بواسطة العمال فى مصنع واحد او فى صناعة واحدة ، او يعطيهم الحق فى التعديل أو الإبطاء فى تنفيذ أوامر الحكومة الوطنية المركزية ، هو بمثابة التخلي الكامل عن الاشتراكية » (وثائق جديدة ل ف ١٠ • لينين - البرافدا - ٢٢ ابريل ١٩٥٧) .

ومن ثم ، فإن النظريات « الاخيرة » عن « اشتراكية السوق » هى فى حقيقتها نفس مفاهيم النقابية الفوضوية التى حاربها لينين باستمرار فاضحا طابعها البورجوازي الصغير المعادى للاشتراكية . وقد أوضح لينين أن « الاشتراكية لا يمكن تصورها بدون هندسة رأسمالية واسعة النطاق قائمة على أساس آخر مكتشفات العلم الحديث . وهى لا يمكن تصورها بدون تنظيم مخطط للدولة يلزم عشرات الملايين من الناس بأدق المراعاة لمعيار موحد فى الانتاج والتوزيع . ونحن الماركسيين طالما تحدثنا عن ذلك ، وليس هناك أى جدوى من أن نضيع حتى دقيقتين فى الحديث الى قوم لا يفهمون حتى هذا (الفوضويون وأكثر من نصف الثوريين

الاشتراكيين اليساريين) « . (ف.أ. لينين - مجموعة الأعمال
الكاملة - مجلد - ٢٧ - ص ٣٣٩)

وفي الظروف الحالية للصراع بين النظامين العالميين -
الاشتراكية والرأسمالية ، أصبحت الانتهازية بورجوازية أكثر
فائز . والاصلاحيون يقودهم الجناح اليميني في الحركة العمالية
بالبندان الرأسمالية ، التي لم تعد حركة متحدة ، بينما زعماءها
يتبعون بصراحة سياسة موالية للامبريالية . وهذا هو السبب
في ان كافة القوى التقدمية يجب ان تناضل من اجل راب الصدع
في الحركة العمالية ، هذه العقبة الخطيرة في طريق التجديد
الاشتراكي لشباب المجتمع ، ولتخليص الطبقة العاملة وكل الشعب
العامل من الايديولوجية الاصلاحية البورجوازية .

وقد تنبأ لينين منذ زمن بعيد بأن نجاح الاشتراكية وتزايد
نفوذ الافكار الشيوعية العلمية سوف يحفز ظهور النشاطات
الانتهازية ، وان الطبقة العاملة سوف تواجه بصراع أكثر ضراوة
ضد الايديولوجية والسياسة الانتهازية .

واذ أكد لينين الدور الخائن للاشتراكيين اليمينيين والمراجعين ،
اعرب عن ايمانه انه « لا يوجد ادنى سبب للظن بأن تلك الاحزاب
سوف تختفي قبل الثورة الاجتماعية » بالعكس ، كلما اقتربت
الثورة شبت هذه الاحزاب ، وكانت قفزات وتحولات تطورها
أكثر مفاجأة وعنفاً ، وتعاضم بالتالي الدور الذي يلعبه
تيار الجماهير الثورية في صراعه ضد تيار
البورجوازية الصغيرة الانتهازي داخل الحركة العمالية » . (ف.
أ. لينين - مجموعة الأعمال الكاملة - مجلد ٢٣ ص ١١٩)

وكما أشرنا من قبل ، فان الانتهازية وليدة الامبريالية
ووثيقة الارتباط بها ، وملتزمة بحمايتها والحفاظ عليها . وفي
الظروف الراهنة فان النشاط الانقشامي الانتهازي يعتبر ركيزة
من الركائز الايديولوجية للبورجوازية الامبريالية . فالانتهازيون
يصورون رأسمالية الدولة الاحتكارية وتدخل الدولة المتزايد في
الاقتصاد ، باعتبار هذا تغيراً كيفياً في طبيعة الرأسمالية ذاتها ،
وعملية تحول تدريجي من الرأسمالية الى الاشتراكية .

وزيادة نشاط الانجهاات المراجعة في بعض البلدان الاشتراكية مرتبطة بمظاهر الوطنية البورجوازية التي تشجعها الدعاية الامبريالية . ومن أجل تفويض وحدة البلدان الاشتراكية يرفعون شعار ما يسمى بالشيوعية القومية ويشيرون العداوات القومية والانتماء الى قطاعات . ومن أجل ذلك فمنذ ١٩٥٧ ، وفي اعلان مؤتمر ممثلى الأحزاب الشيوعية والعمالية ، وجه الانتباه الى حقيقة ان المراجعة قد اصبحت الخطر الرئيسى فى الحركة الشيوعية والعمالية العالمية . وفى نفس الوقت أشار الاعلان الى أن « الجمود العقائدى » والانتماء الى قطاعات يمكن أن يكونا هما الخطر الرئيسى فى مراحل مختلفة من تطور هذا الحزب أو ذاك .

ان المراجعين الجدد اذ يطعنون الاشتراكية الحققة ويحاولون تزويق الرأسمالية الاحتكارية ورأسمالية الدولة الاحتكارية قبل كل شيء ، يحاولون اقناع الآخرين انهم ليسوا جامدين عقائديا ، وان مفاهيمهم انما تعكس الواقع الجديد . وهم فى الحقيقة يعتمدون على نفس المذاهب التى فضحها لينين منذ أمد بعيد ، ويشابرون على نفس تكتيكاتهم المهودة فى تزيف الماركسية اللينينية ، التى كانت سمة من سمات الانتهازية منذ ظهورها .

والاراء النظرية لايدولوجى الاصلاحية الحديثة قريبة الشبه جدا من فكر المدافعين صراحة عن الامبريالية . فبينما ينكر الاصلاحيون المادية الجدلية والمادية التاريخية والشيوعية العلمية يحاولون البرهنة على ان الرأسمالية قد تغيرت جذريا وتخلصت من أسوأ شرورها التى كشفت عنها النظرية الماركسية اللينينية . وهذا هو نوع المنطق الذى يتحدثون به عن « الدور التقدمى » للدولة الرأسمالية ورأسمالية الدولة حيث يزعمون أن تدخل الدولة يحد من سيطرة الاحتكارات الاقتصادية . والحديث عن « استغلال » الدولة فى ظروف اليوم يطمس الطبيعة الطبقية للدولة البورجوازية ، ويحرف البروليتاريا عن الواجب التاريخى فى الظفر بالسلطة . ولكن تحليل لينين لطبيعة رأسمالية الدولة الاحتكارية يدحض من الأساس الحجج غير العلمية لهذه الأفكار الانتهازية التى تبلبل الحركة العمالية .

ان علاقة القوانين الموضوعية العامة والسمات المميزة لانتقال البلدان على حدة الى الاشتراكية لمن اهم القضايا الحيوية اليوم . فالجامدون عقائديا يتجاهلون الخصائص والسمات القومية المميزة وغيرها لمختلف البلدان السائرة فى طريق الاشتراكية . ولهذا فقد ذكر اعلان مؤتمر ممثلى الأحزاب الشيوعية والعمالية لعام ١٩٥٧ : « ان اغفال حزب البروليتاريا للخصائص القومية يؤدي حتما الى عزله عن الواقع ، عن الجماهير ، كما ثبت انه يؤدي الى الاضرار بقضية الاشتراكية ، ومن الناحية الاخرى فان المبالغة على العكس فى دور هذه الخصائص ، او الابتعاد بحجة هذه الخصائص القومية عن الحقيقة الماركسية اللينينية حول الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي ضار بالمثل بالقضية الاشتراكية » .

ولقد دلت التجربة على ان الطريق الاساسى الذى تتخذه مراجعة الماركسية اللينينية فى ظروف اليوم هو المبالغة فى السمات القومية ووضعها فى مواجهة القوانين العامة لتطور العملية الثورية . وواضح ان اعداء الاشتراكية يقامرون بكل مالىهم على العناصر المراجعة المفرقة فى القومية فى معركتهم ضد التيارات النورية العالمية . وقد كان لينين يؤكد دائما ان الانتهازية التى بدأت بالعدا من « التعديلات » على ماركس ، فانها ستنتهى حتما بالانسلاح التام عن الماركسية الثورية .

ولقد اكد التاريخ صحة هذا الاستنتاج تماما . والماركسية اللينينية لاترد حتى الاشارة اليها فى البرامج الجديدة للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الرئيسية فى أوروبا ، وقادتها قد اتخذوا موقفا صريحا معاديا للشيوعية .

واوضح لينين ان اتساع جبهة النضال ضد الامبريالية سوف يصحبه حتما انتعاش للثورية الزائفة البورجوازية الصغيرة . والهياج المراجع اليسارى الراهن شاهد على هذا القول . والنشاط اليسارى الانقسامى فى الحركة الشيوعية العالمية يتجسد اليوم فى جماعة ماوتس تونج القومية المضادة للينينية ، فالبرجوازيون الصفار الانعزاليون فى جماعة ماو ينكرون تماما ان القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى لها أى تأثير ، ويرون العملية الثورية

وكانها إبراز للتناقضات الذاتية ، و « قفزات » ، وقضاء مطلق على كل منجزات الماضي . وهم يعولون على المغامرة و « الزعامية » ويرفضون العمل التحضيرى الصابر الذى يجرى على ضوء الشروط الحقيقية لتحقيق الاشتراكية فى بلد ما .

ان ايدولوجية البورجوازية الصغيرة بطبيعتها معادية للايدولوجية الشيوعية ، ونحن نلمس هذا فى التطور السياسى لجماعة ماوتس تونج الشوفينية التى تساعد الامبريالية بنشاطها فى محاولاتها لشجب الشيوعية العلمية وتقويض نفوذ الأفكار الماركسية اللينينية . والاستفزازات المسلحة من جانب حكام بكين على الحدود السوفيتية الصينية ، والدعاية المسعورة المعادية للسوفييت والتعصب الشوفينى - كل هذا دليل واضح على الانحلال السياسى لجماعة ماو التى تسعى لتحويل الصين الى قوة معادية للماركسية اللينينية ، للاشتراكية . وليس من قبيل المصادفة ان المنهج المعادى للماركسية ، والمعادى للسوفييت ، لجماعة ماوتس تونج يردد عمليا الدعاية البورجوازية المعادية للشيوعية بأقصى ما تحمل من سموم .

ان الاصلاحيين غالبا ما يعارضون الصراع الطبقي ، والثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا ، ويهاجمون المفاهيم الماركسية الرئيسية حول الطابع الطبقي للمجتمع البورجوازي والدولة البورجوازية ، والدور القيادى للحزب الشيوعية والعمالية فى الصراع الثورى ، ويبشرون بحرية لا طبقية وديمقراطية «خالصة» والمغامرون اليساريون يتخذون عمليا نفس الموقف ، حيث ينكرون الدور القيادى للطبقة العاملة وأهم ما تولد عنها ، أى النظام الاشتراكى العالمى ، فى الحركة الثورية المعاصرة . وفى نفس الوقت فانهم يبالغون فى دور الفلاحين ويسوقون فكرة زائفة عن الصراع بين « ريف العالم » و « مدن العالم » . والاصلاحيون والمغامرون البورجوازيون يبرزون اليوم كأصحاب نظامين معاديين تماما للماركسية اللينينية ، حيث يسعىان الى اخضاع الحركات العمالية والثورية اما للاحتكارات أو لمصالح البورجوازية الصغيرة ، وكلاهما ينبع من تناول كافة التطورات الراهنة من زاوية قومية ضيقة ، ومن النفور من مبادئ الأمنية البروليتارية .

بيد ان محاولات استبدال اللينينية بالقومية سوف تكتسح امام تقدم النضال الثورى للطبقة العاملة .

وقد كتب لينين : « ... ان وجهات نظرنا يدعمها التاريخ ذاته ، ويدعمها الواقع فى كل خطوة » . (ف . ا . لينين - مجموعة الاعمال الكاملة - مجلد ١٠ - ص ٢٣) ولا نزاع فى ان الرغبة المتزايدة فى تدعيم وحدة الحركة الشيوعية والعمالية الدولية ، انما تعكس الادراك المتزايد من جانب كافة القوى الثورية فى الوقت الراهن بمسئوليتها الاممية بالنسبة لمستقبل النضال التحررى العالمى ضد الامبريالية .

ان تحليل لينين لجوهر الانتهازية ، ونقده الذى لا يلين لكافة صورها ، ليس فقط مجرد حقيقتين من حقائق التاريخ الثورى ، وانما هما سلاح فعال فى المعركة الراهنة من اجل انتصار الشيوعية العلمية . وهذا بدوره دليل جديد على ان التاريخ قد اكد صحة كافة الجوانب الرئيسية لنظرية لينين عن الامبريالية .

ان نظرية لينين علمية وثورية معا ، فهى نقد لا يلين لمجتمع المتناقضات العدائية ، وهى تقدم برنامجا ايجابيا شاملا لتجديد شباب العالم على نسق اشتراكى . والجانبان العلمى والثورى لتعاليم لينين يشكلان معا كلا متكاملان .

ان تعاليم لينين « بوصلة » صادقة اختبارها الزمن للنضال ضد الامبريالية والعدوان والحرب ، وللتحول الاشتراكى الثورى للعلاقات الاجتماعية .

٣	■ مقدمة
٦	■ تطور نظرية الامبريالية للينين
	■ نقد لينين لمذهب (ديمقراطية راس المال) والاشكال
٢٢	■ الجديدة للملكية البورجوازية
٢٧	■ تحويل ملكية الشركات المساهمة
٤٠	■ ملكية الدولة البورجوازية
٤٧	■ السيطرة الاحتكارية ، جوهر الرأسمالية
	■ الاتجاه نحو التنمية المخططة ، والاشكال الجديدة للصراع
٥٧	■ التنافس
	■ رأسمالية الدولة الاحتكارية والعلاقات الاجتماعية
٦٧	■ البورجوازية
	■ الطابع الديماجوجي للبرامج الاجتماعية لدى الحكومات
٧٨	■ البرجوازية
٨٥	■ الامبريالية والانتهازية

2
Bibliotheca Alexandrina



0230702